

دولة الإمارات العربية المتحدة
مركز زايد للتنسيق والمتابعة

دولة الإمارات العربية المتحدة

أول تجربة وحدوية في العالم العربي

دولة الإمارات العربية المتحدة

أول تجربة وحدوية

في العـالم العـربي

نوفمبر 2001

إعداد: د. سمير غويبه

المحتويات:

تقديم ٥
مقدمة ٧
الباب الأول: رؤية تاريخية ١٣
الباب الثاني: التجارب الوحدوية في العالم العربي ٢٩
الباب الثالث: البعد الديمقراطي ٣٧
الفصل الأول: دستور دولة الإمارات العربية المتحدة ٤٣
الفصل الثاني: الخصائص الشكلية للدستور المؤقت ٤٧
الفصل الثالث: الخصائص الموضوعية للدستور ٥١
الباب الرابع: البعد السياسي للتجربة الاتحادية ٥٥
الفصل الأول: المحور الوطني ٥٩
الفصل الثاني: المحور العربي ٦٧
الفصل الثالث: المحور الاسلامي ٧٧
الفصل الرابع: المحور الدولي ٨١
الفصل الخامس: التحديات السياسية للتجربة الاتحادية ٩١
الباب الخامس: البعد الاجتماعي للتجربة الاتحادية ٩٧
الفصل الأول: التعليم ١٠٣
الفصل الثاني: الصحة ١١١
الفصل الثالث: الجوانب الأمنية ١١٣
الفصل الرابع: الجوانب الاعلامية والتثقيفية ١١٧
الفصل الخامس: الرعاية الاجتماعية والخدمات ١٢١
الباب السادس: البعد الاقتصادي للتجربة الاتحادية ١٢٧
خاتمة ١٤١
الهوامش ١٤٧
المراجع ١٥٣

تقديم :

يقدم مركز زايد للتنسيق والمتابعة هذه الدراسة حول تجربة الإتحاد في دولة الإمارات العربية المتحدة ليس فقط باعتبارها التجربة العربية الوحيدة التي صمدت أمام العوائق والعقبات ونمت وقويت على مدى ثلاثة عقود مضت منذ تأسيس الإتحاد عام ١٩٧١م ، ولكن أيضاً باعتبارها نموذجاً حياً وواقعياً يثبت على مدى التاريخ إمكانية تحقيق الأمل الكبير في الوحدة بين أمتنا العربية التي تملك أكثر من غيرها كافة مقومات الوحدة والتضامن من تاريخ وعقيدة ولغة مشتركة ومصير واحد فرضته الظروف التاريخية المشتركة التي مرت بها هذه الأمة العظيمة التي خصها الله عز وجل بأسمى الخصائص وجعلها أرض الرسالات ومهد الحضارات ، ووهبها العديد من الثروات والمقومات التي قلمّا تتوافر لغيرها من الأمم .

وتقدم الدراسة إلى جانب خطوات الطريق الصعب والشاق الذي مرت به تجربة إتحاد الإمارات والتي يعكس تجاوزها والقدرة على مواجهتها وقهرها مدى فطنة وحكمة القائمين على هذه التجربة العظيمة وعلى رأسهم صاحب السمو الشيخ زايد إبن سلطان آل نهيان رئيس الدولة وإخوانه حكام الإمارات ، تقدم الدراسة شرحاً للمحاور والتوجهات الأساسية لهذه التجربة الإتحادية بدءاً من المحور الوطني النابع من إيمان شعب دولة الإمارات بضرورة الوحدة في كيان أكبر وأقوى يستطيع الصمود والإستمرار في عالم يعج بالصراعات والتنافس من أجل النمو والبقاء والصمود في وجه المخاطر والأطماع الأجنبية ، ومروراً بالمحور العربي القائم على أساس الإيمان الراسخ لدى شعوبنا العربية بوحدة المصير والهدف والذي يكرس آمالها العظيمة في تحقيق الحلم الأكبر وهو الوحدة العربية ، ومروراً بالمحور الإسلامي النابع من قوة الإيمان ورسوخ العقيدة والشعور الكامل بالإنتماء للأمة الإسلامية ، ثم وصولاً للمحور الدولي النابع من الإيمان بضرورة التفاعل بشكل قوي وفعال وإيجابي مع المجتمع الدولي الذي بات مثل قرية صغيرة تدانت أطرافها بعد النمو التقني والعلمي وخاصة في مجالات الإتصالات .

وتستعرض الدراسة بعضاً من نجاحات وإنجازات دولة الإتحاد على مدى ثلاثة عقود من عمرها في مجالات مختلفة منها التعليم والصحة والخدمات والأمن والثقافة والإعلام ، وتعرض بالتفصيل للإنجازات الكبيرة التي حققتها الدولة في مجال الإقتصاد والتجارة والذي جعل منها واحدة من أهم مراكز التجارة والإستثمار في العالم .

وتأتي هذه الدراسة ضمن إصدارات مركز زايد للتنسيق والمتابعة حول دولة الإمارات العربية المتحدة كنموذجاً متميزاً على المستوى الإقليمي والعربي والدولي في سياساتها الداخلية والخارجية في ظل قيادة قائد مسيرتها صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة - حفظه الله - هو وإخوانه أصحاب السمو حكام الإمارات، وفي مناسبة الذكرى الثلاثين لتأسيس إتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة .

مركز زايد للتنسيق والمتابعة

مقدمة:

من كان يتصور أن ذلك الهلال غير الخصيب الذي يحتضن خليج الدر سوف يكون له موعدٌ مع القدر يوم السادس من أغسطس من عام ١٩٦٦ ، من كان يتصور أن تلك الرمال الصامتة وتلك الكثبان اللافحة سوف تشهد ملحمة فذة قادها أولو عزم .. اخلصوا فما وهنوا فانتصروا لقومهم وصنعوا تاريخاً فلسفته الحق في الحياة وقهر المستحيل.!

من كان يتصور أن تلك المنطقة التي ارتبطت بتاريخ المصالح الطامعة في موقعها وخيراتها سوف تتحرر من عهود المعاهدات الانفرادية الجائرة وتجمع أمرها .. لتهجر التجزئة والتفكك والجمود وتعلن قيام دولة فتية تصنع المعجزات.!

من كان يتصور أن تلك الأرض القاحلة التي عاشت قروناً تحلم باللآلئ السوداء التي امتلأت بذكرها الأساطير .. سوف تصبح خضراء الواقع والمستقبل .. والأمل.!

فكان مولد هذا الأمل في بناء تلك الدولة الفتية نهاية لعصر التمزيق الموروث لمنطقة الخليج، ونهاية لنوازع النفوذ الاستعماري بالمنطقة .. الذي فلسفته اتفاقية سايكس بيكو التي صممت التقسيم الجغرافي والسكاني الذي خدم هذا التمزق واضعف القوة عن طريق ضرب الوحدة والتواصل وإشاعة الجهل وإثارة النعرات الطائفية وتأسيس دويلات حتى في جسم الدويلة الصغيرة الواحدة.!

وخلال رحلة المنطقة بين الفقر الشديد والثراء الشديد فإن القانون التقليدي المعتمد على الأعراف القبلية والاجتماعية كان هو القانون السائد .. وكان على دعاة تلك الدولة الجديدة أن يحموا هذا الجيل فيطوروا القانون السائد دون انبهار بتلك الحضارة الوافدة التي صنعتها الطفرة النفطية التي صنعت حالة خاصة وفريدة عاشتها المنطقة .

إلا أن المثير للعجب هي تلك السرعة التي أثبتت بها دولة الإمارات العربية المتحدة وجودها في الأسرة العربية والدولية وأصبحت عضواً حياً في القضايا

المحلية والعالمية وتعتبر سرعة انتقال هذه الدولة من مجرد إمارات متفرقة تحت الحماية البريطانية إلى دولة مستقلة ثابتة الأركان ذات دور ملموس في الحياة السياسية المحلية والدولية. كثير الشبه بما أحدثت هذه الدولة أيضاً من منجزات في ميدان العمارة وتكوين الدولة الحديثة .

وكان وراء هذا النجاح الفذ قائد كان حلمه بناء نهضة الوطن منذ أن كان حاكماً للمنطقة الشرقية في أبوظبي عام ١٩٤٦ شعر بطموحات مواطنيه فجعل هدفه اتحاداً يجمع بينهم مفجراً تحولات جذرية ونقلة حضارية شملت كل مناطق الدولة في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ويبلور سموه فلسفة هذا الاتحاد بقوله «إن هدف الاتحاد ليس فقط قيام هيكل دستوري تحت اسم علم وشعار ونشيد وطني، بل إن الهدف هو قيام دولة متكاملة القوى والسلطات التشريعية والتنفيذية .. إننا نسعى إلى بناء دولة حديثة تتوافر فيها لجميع المواطنين الحياة الحرة الكريمة وتكون فعلاً وبحق نموذجاً لاتحادات عربية أخرى».

والجدير بالذكر هنا أن البعد القومي لشخصية صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان جعله زعيماً محترماً ومحبوباً في العالم العربي ..

وقلما أن ترى زعيماً فذاً يشرك الآخرين في ثروة بلاده من خلال مشاريع تنموية في كل مكان .. ثم أنه زعيم تسمو فضائله، فتراه يدعو إلى تجاوز الخلافات وطي صفحة الماضي وقهر الفتنة وتغليب مصالح الأمة.

ورغم مئات الدراسات والمؤلفات التي تناولت دولة الإمارات العربية .. فإن هدف بحثنا هو « تقييم التجربة الاتحادية» ويخضع لحقيقة هامة وهي أن تقييم التجربة بعد مرور أكثر من ربع قرن من الزمان يختلف كثيراً عن تقييمها قبل خمس أو عشر سنوات مضت نظراً للسرعة المطردة في حجم الإنجازات بطاقة تصعّب مهمة أي باحث في الرصد والتسجيل.!

ثم أن تلك التجربة الفريدة في نجاحها عقب سلسلة الإحباطات الوحدوية العربية.. تحمل الباحث وراءها كل أبعاد التجربة .. مما يجعله منبهراً بتلك الحصانة التي

منحت التجربة الاستمرارية والنجاح .. فلا شك أن نجاح التجربة قد جنّب منطقة الخليج الاستراتيجية دخول دوامة التشرذم العربي في حال إخفاق مسعى هذا الاتحاد .. لاسيما أن تلك المنطقة كانت مرتعاً للخلافات والتدخلات الخارجية تحت المسميات السياسية.!

وسيكتشف الباحث عندما يعيش التجربة كيف استطاع هذا الاتحاد أن يعالج معضلة التوفيق بين الكيان الكبير والصغير حيث يتطلب ذلك ميزانا معينا للقوى وهو ما لم ينجح فيه العرب سابقاً خلال تجارب وحدوية كثيرة .. فيما عدا تلك التجربة الرائدة بدولة الإمارات العربية ذات الثلاثين سنة، وما لم تنجح فيه الولايات المتحدة الأمريكية عبر قرنين من الزمان.!

وسيدرك أن هناك بوناً شاسعاً بين التوقع والتطبيق، والعبرة في النجاح ليست بنقطة البداية ولكن بصيغة التطور نحو الأفضل . والمتأمل للتجارب الوحدوية العربية يكتشف صعوبة الاندماج الذي كانت تهدف إليه ولكن في تجربتنا موضع البحث .. استطاعت أن تحقق المعادلة بين الاندماج والاستقلال ..ومن ثم حافظت على وحدتها.. وتطورت ونجحت تحت مظلة هذا التوازن المربح .. بأن هذا التوازن قد جنّب تلك التجربة كل مخاطر تلك العواصف التي تعرضت لها منذ اللحظات الأولى لقيامها..فتجاوزتها بجدارة بفضل القيادة الحكيمة . وهذا البحث ولخطورة أبعاده لا يعتمد فقط على القراءة التاريخية للأحداث بل يدعمها أيضاً بالتحليل والاستنباط والاستقراء .. فالباحث سوف يجد نفسه أمام تجربة عملاقة يستحيل معها الإيجاز في عدد محدود من الصفحات.! ومع اعتبار أهمية الرؤية التاريخية للتجربة والتي بدأ الباحث بها تنقيبه وأيضاً تلك التجارب الوحدوية العربية السابقة، فقد رأينا أن نولي تلك التجربة منهجاً يتقصى أبعاد التجربة ودراسة كل العوامل التي ساهمت فيها وأثرّت في نجاحها .. وكانت البداية مع ذلك البعد الديمقراطي للتجربة وكيف كان لتدعيم البناء الدستوري للاتحاد أثره العميق في إنجاز هذا النجاح كللّه إقرار الدستور الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة شهده العام الخامس والعشرون للتجربة الفذة .. بعد استكمال البنية الأساسية والمشروعات الكبرى ..

ثم تطرق البحث للبعد الثاني، وهو البعد السياسي بمحاوره الوطنية والعربية والإسلامية والدولية فمن خلال المحور الوطني .. نرى كيف نجحت التجربة في تلاحم الصفوف وتآلف القلوب فتحوّل الحلم إلى حقيقة صانت إنجازات عملاقة على أرضٍ طيبة كنتيجة حتمية لالتقاء الإرادات وتوحد الطاقات وصدق نوايا القائمين على رعاية هذا الوطن .. فصار شعب الإمارات السبع شعباً واحداً باتحاد كان حلما للأجداد .

ولعل أبلغ تعبير هي تلك الكلمة الشاملة لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في ذكرى مرور خمسة وعشرين عاماً حيث يقول مخاطباً شعبه:

« يا أبناء الإمارات العربية المتحدة .. إن الأوطان لا تبنى بالتمنيات ، والآمال لا تتحقق بالأحلام .. لقد صمد إتحادنا في مواجهة الأزمات ونما وازدهر بالعمل والمثابرة والتضحية وبوضع مصلحة الوطن فوق أي اعتبار، وما كان لاتحادنا أن يقوم وأن يزدهر لولا أننا سرنا منذ البداية على نهجٍ واضحٍ من التكافل والتضامن ، والتفاني في سبيل تحقيق أهدافه وتوطيد أركانه وتعزيز استقراره والحفاظ على إنجازاته ومكتسباته تلك هي خلاصة تجربتنا في السنوات الماضية وهذا منهج مستقبلنا جميعاً نحو مزيد من الإنجازات والآمال » . ثم يضيف قائلاً : «إلا أن أهم إنجاز في نظرنا إنما هو بناء الإنسان الواعي المدرك لحقوقه وواجباته كمواطن . الإنسان الذي يحافظ على تراث الآباء والأجداد ويستفيد من تجارب الماضي ويواكب التطور العلمي ومتطلبات العصر من أجل بناء الحاضر والمستقبل» .

ومن خلال المحور العربي يسلط الباحث الضوء على الدور الرائد الذي لعبته الدولة الفتية في التآزر بين الأشقاء والحرص على التضامن العربي ومبدأ احترام سيادة ووحدة أراضى كل دولة عربية وصيانة حقها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.. ومن ثم الدعوة الى تجاوز أخطاء الماضي وإيمان الدولة بالسلام العادل في منطقة الشرق الأوسط والتأكيد على استمرار قضية فلسطين في ضمير الأمة حتى ينال شعبها حقوقه المشروعة .. ثم يتناول كل من المحور العربي والإسلامي .. كيف نجحت التجربة في أن تتبوأ الدولة مكانتها اللائقة في المجتمع الدولي من خلال السياسة الخارجية المتوازنة والفاعلة .

كما يستعرض الباحث التحديات السياسية للتجربة الاتحادية .. أهمها تلك الجهود الرامية إلى استرجاع الحقوق الوطنية الراسخة في الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى المحتلة من قبل إيران مخاطبة كل الضمائر أن تحكمّ صوت العقل من منطلق الحرص على الروابط التاريخية وعلاقات الصداقة وحسن الجوار.

ويشكل البعد الاجتماعي للتجربة الاتحادية حجر الأساس في النهضة التنموية التي شهدتها دولة الإمارات العربية المتحدة انطلاقاً من المبدأ الاتحادي الذي يؤمن بأنه «لا فائدة من المال إذا لم يسخر من أجل خير الشعب ورفاهيته وهو الضمان الأول لتوفير أرضية صلبة تحمي النسيج الداخلي لمجتمعنا لإيجاد جيل قادر على العطاء وعلى الدفاع عن أمن المجتمع واستقراره ورخائه».

مع الإشارة الى الجانب الأمني للتجربة والذي كان أبرز إنجازاته، توحيد القوات المسلحة والتي تعد حدثاً تاريخياً بارزاً وخطوة رائدة في سبيل حماية حدود الدولة والحفاظ على أمن المنطقة وسلامة أراضيها.

ويعد البعد الاقتصادي للتجربة علامة مضيئة على طريق الاتحاد ويؤكد ذلك النمو المطرد لاقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة وخاصة بعد الانتهاء من استكمال البنية الأساسية والمشروعات الكبرى التي تستند الى تطبيق السياسات الوطنية الرشيدة لدعم مسيرة التنمية الاقتصادية في البلاد وتنويع مصادر الدخل القومي، وفي الوقت ذاته فإن المناخ الاستثماري في الدولة وما يتميز به من عوامل جذب متعددة بقاعدة راسخة من الأمن الشامل والاستقرار الراسخ، يبشر بوضع دولة الإمارات في مصاف الدول التي تتمتع باقتصاد سليم ونمو مطرد.

نحن وبحق أمام أول تجربة وحدوية ناجحة ونادرة في الوطن العربي تقدم مفهوماً للفيدرالية بأبعادها العصرية الحديثة ..نحن بحق أمام تجربة ازدادت عمقاً ونجاحاً.. يجب أن تدرس وتبحث حتى تتعلم منها أقطار عربية أخرى .. كنموذج للوحدة الناجحة عندما تتوافر الإرادة السياسية والرؤية الثاقبة والتضحية من أجل الاستقرار والإصرار على نجاح حلم الوحدة ..

ترى كيف سيروي التاريخ تلك الملحمة الناجحة والتي كانت بدايتها تلك الكلمة التاريخية لقائد فذ خاطب شعبه عقب توليه مقاليد الحكم بإمارة أبوظبي في السادس من أغسطس عام ١٩٦٦ قائلاً : «إن الاتحاد هو طريق القوة وطريق العزة والمنعة والخير المشترك .. وأن الفرقة لا ينتج عنها إلا الضعف وأن الكيانات الهزيلة لا مكان لها في عالم اليوم فتلك هي عبرة التاريخ على امتداد عصوره ».

الباب الأول

رؤيـــة تاريخيـــة

الباب الأول

رؤية تاريخية

يرجع الفضل في التعرف على تاريخ الإمارات القديم الى المنقبين الذين توغلوا في الماضي العريق وتمكنّوا من كشف ما هو أبعد من الوجه الحديث للدولة التي تأسست في النصف الثاني من هذا القرن . فالغوص في أعماق التاريخ والبحث عن الأصول القديمة للإمارات، والتوصل الى اكتشاف الماضي لا يقل روعة عن المكانة الحاضرة لهذه الدولة الفتية ..

فقبل نشوء الحضارات القديمة كانت تجوب أرض الإمارات أقوام لم تكن قد عرفت الاستيطان المنظّم بعد واعتمدت في صناعتها على حجر الصوان المتوفر في أماكن عديدة وصنعت منه آلات وأدوات لا تقل جودة وصناعة عن تلك الأدوات التي صنعها الإنسان الحجري الحديث في أوروبا وأسيا وأفريقيا .

وفيما بين القرنين السابع والسابع عشر الميلاديين انطلق بحارة الإمارات ، مستفيدين من الخبرات الملاحية التي توارثوها عن أجدادهم ، فجابوا المحيط الهندي ووصلوا بتجارتهم الى ممباسا في كينيا ، والى سيريلانكا وفيتنام والصين ، وكانوا يبحرون بسفن الدو الخشبية الضخمة التي تماثل تلك التي ما زالت تصنع حتى اليوم في البلاد .

إن البراهين على عراقة التقاليد التجارية لذلك الشعب تبرز بوضوح في موقع جلفار في رأس الخيمة ، حيث تختلط بقايا الخزفيات الصينية البديعة مع قطع الفخاريات الواردة من مناطق أقرب، كما أن سجلات البحارة البرتغاليين الذين كانوا أول من وصل الخليج في القرن السادس عشر تؤكد ذلك . فأحد أولئك البحارة ، وهو دوارتي بارباروسا ، كتب عام ١٥١٧ أن « سكان جلفار أثرياء وملاحون عظام وتجار جملة ، والخليج مصدر وفير جداً للأسماك واللآلئ الصغيرة والكبيرة ». (١)

لقد كان أحمد بن ماجد واحداً من أعظم ملاحي الإمارات . وقد استفاد البرتغاليون من معرفته بالطرق التجارية وأحوال الرياح في المحيط الهندي ، فساروا على نهجه.

وقد بدأ التدخل البريطاني في شؤون إمارات الخليج في الواقع عام ١٧٦٣ حيث أنشأت شركة الهند الشرقية مقراً لها في بشير على الجانب الإيراني من الخليج وبعد أن أفلحت بريطانيا في إقصاء منافسيها من الهولنديين والفرنسيين والأتراك وطدت نفوذها السياسي خلال القرن الثامن عشر. (٢)

وقد وجد الإنجليز في العراق والخليج وبلاد العرب الجنوبية الخط الأمامي الذي يمكن بالمحافظة عليه أن يدرؤوا به الخطر عن الهند كما يمكن أن يكون نقطة خطر عليها إذا كان النفوذ فيه لأمة أخرى تطمع أن تنتزع تلك الدرة - الهند - من التاج البريطاني. (٣)

وكانت الحملة البريطانية عام ١٨١٩ أول صدام بريطاني مسلح مع العرب، وكان ساحل عُمان أول منطقة عربية في العالم العربي يمتد إليها النفوذ البريطاني في هذا الوقت المبكر في القرن التاسع عشر. وبعد القضاء على مقاومة القواسم في هذا الساحل امتد النفوذ البريطاني شمالاً في الخليج ليشمل البحرين عام ١٨٨٢ ، والكويت عام ١٨٩٩ ، وكان الهدف الرئيسي من فرض بريطانيا لسيطرتها على ساحل عُمان هو ضمان سلامة الملاحة والتجارة في مدخل الخليج، وخاصة نشاط شركة الهند الشرقية .

في مايو عام ١٨٧١ ، احتل العثمانيون ساحل الاحساء ومدوا نفوذهم على شبه جزيرة قطر بحجة استعادة نفوذ السلطان على إقليم نجد ، وفي نفس الوقت أطلقت حملتهم إشاعات باعتبار ساحل عُمان أرضاً عثمانية ومن ثم رفضهم الاعتراف بمعاهدات بريطانيا مع الشيوخ العرب. (٤)

وتصاعد نشاط الحكومة الإيرانية في البحرين وقطر وساحل عُمان الذي تمثل في زيارة ملك التجار الإيراني الى البحرين وانزعاج بريطانيا لتلك الزيارة والتي زار

خلالها الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبوظبي، وتوجه إلى دبي ثم عاد إلى أبوظبي، والتي حاول خلالها إقناع شيوخ أبوظبي ودبي برفض نفوذ المسيحيين أي البريطانيين وأن يقبلا الإذعان لنفوذ إيران . واعتقدت بريطانيا أن وراء تلك التحركات الإيرانية خطة روسية .

ونزلت فرنسا إلى ساحة المنافسة عندما ظهرت في الأفق أطماعها من خلال مبعوثين إلى شيخ أم القيوين وقدما له الهدايا وأقنعاه بمزايا رفع العلم الفرنسي على سفنه واستقبال المواطنين الفرنسيين .

كل تلك الظروف السابقة دفعت الحكومة البريطانية إلى الإسراع بتوقيع الاتفاقية المانعة في مارس ١٨٩٢ والتي تعهد فيها شيوخ الساحل عن أنفسهم وأولادهم ومن يتولى الحكم من بعدهم أن لا يتخلوا أو يهدموا أو يرهنوا أو يسمحوا باحتلال أي جزء من أراضيهم إلا للحكومة البريطانية.!!

وأصبحت هذه الاتفاقية هي الدعامة الأساسية للنفوذ البريطاني في الساحل المتصالح، كما أصبحت نموذجاً لكل الاتفاقيات التي عقدت بعد ذلك مع حكام البحرين والكويت وقطر .

وقد فرضت هذه الاتفاقيات العزلة السياسية على الإمارات حينما ألزمت بريطانيا الحكام بألا يتصلوا بأي دولة أجنبية دون مشورة منها .. وتعتبر هذه الاتفاقيات حجر الأساس في السيطرة البريطانية على المنطقة طوال القرن العشرين .

وبموجب تلك الاتفاقية، أصبح لإمارات الساحل وضع خاص في الكيان الدولي فهي إمارات مستقلة في شؤونها الداخلية وليست بمحميات بالمعنى المتعارف عليه، ولكن شؤونها الخارجية والدفاع عنها هما مسئولية البريطانيين .

وقد عرفت الإمارات منذ نشأتها بين أهل الخليج باسم إمارات الساحل أو إمارات ساحل عُمان ولكن بعد أن تدخل البريطانيون في أمور الساحل بعد الحملة البريطانية عام ١٨١٩ وتوقيع اتفاقية ١٨٢٠ مع شيوخ الإمارات عقد البريطانيون اتفاقية ١٨٥٣ عُرفت بعدها إمارات الساحل لدى الرسميين البريطانيين والخرائط الدولية باسم «الإمارات المتصالحة» .

وقد أخذت الإمارات المتصالحة في الظهور ككيان سياسي مستقل منذ أواخر القرن الثامن عشر ولعبت هذه الإمارات دوراً تاريخياً مهماً في تطور السياسة البريطانية في الخليج أثناء القرن التاسع عشر وازداد ثقل هذه الإمارات في الاستراتيجية البريطانية والدولية أوائل القرن العشرين وفيما بين الحربين العالميتين. وما أن بدأ عصر البترول في الخليج حتى قفزت هذه الإمارات لتحتل في سنوات قلائل مكانة مرموقة في عالم السياسة والمال وقامت بدور بارز في الأحداث العربية والدولية .

منذ عام ١٨٩٠ بدأ ظهور الأمريكيين في الخليج وانحصر وجودهم في نشاط البعثة التبشيرية الطبية .

وكان العراق أحد الأماكن الرئيسية التي ثار النزاع حول بترولها بين كل من بريطانيا والولايات المتحدة خلال العشرينيات من القرن العشرين، ويعود تاريخ إمتيازات البترول في العراق إلى عام ١٩١٤ .

ورغم الجهود التي بذلتها بريطانيا، فإنها لم تحقق نجاحاً كاملاً في الحد من نشاط شركات البترول الأمريكية في الخليج، ونجحت هذه الشركات أخيراً في الحصول على الامتياز الكامل لها في البحرين عام ١٩٢٨ وفي الاحساء بالمملكة العربية السعودية عام ١٩٣٣ وبعد جهد مضن نجحت بريطانيا في تقرير المناصفة بينهما وبين أمريكا في بترول الكويت .

وفي عام ١٩٣٢ عثر الأمريكيون على البترول في البحرين، وجاء ذلك مفاجأة كاملة للبريطانيين كما كانت نقطة تحول في صناعة البترول في الخليج وكان لهذا الاكتشاف أثران مباشران :

الأول : هو اقتناع الشيوخ التام بكفاءة الأمريكيين وخبرتهم الفائقة في ميدان إنتاج البترول مما دفع بهم في السنوات التي تلت تفضيل التعامل مع الشركات الأمريكية .

أما الأثر الثاني : فهو حدوث تغير جذري وسط المسؤولين البريطانيين في الجهاز الحكومي وفي شركات البترول وقد بدأ هؤلاء المسؤولون يأخذون قضية وجود البترول

في الساحل العربي مأخذاً جدياً لأول مرة، ومع هذا فإن سرعة التحرك الأمريكي جعلتهم يكسبون امتياز بترول الحساء .

وفي عام ١٩٣٤ انتقلت المنافسة البترولية بين البريطانيين والأمريكيين جنوباً إلى قطر والساحل المتصالح (في الإمارات)، وهنا شعر المسؤولون البريطانيون في الخليج وفي لندن أنه يجب عليهم التحرك بنشاط أكبر وإصرار أكثر، وإلا فإن امتياز البترول في هذه المناطق الباقية سوف يحظى به الأمريكيون مع ما يجلبه ذلك من نتائج اقتصادية وسياسية خطيرة بعد ما أدركت بريطانيا خطأها الشديد في ضياع فرصة الامتيازات المبكرة نتيجة فشل سياسة المقيم السياسي البريطاني في الخليج الذي منع الباحثين عن البترول سواء كانوا بريطانيين أم أجانب من دخول ساحل عُمان بحجة تخلف المنطقة بسبب عزلتها الطويلة وخطر زيارة الأجانب لها . وفي عام ١٩٣٧ وقّع الشيخ سعيد بن مكتوم اتفاقا مع الشركة البريطانية للتنقيب عن البترول وقرر سعراً للبترول الخام ثلاث روبيات لكل طن واثنين لكل ألف قدم مكعب من الغاز الطبيعي ! اعتبر ذلك امتيازاً منحه الشيخ مدة خمسة وسبعين عاما في عام ١٩٣٩.

(وقد تسببت امتيازات البترول في أواخر الثلاثينات في وضع بذور الجفوة بين شيوخ الإمارات).

محاولات الأجداد نحو الوحدة

لقد شهدت نهاية القرن التاسع عشر تناحراً بين القبائل المتناحرة، وصراعاً بين الشيوخ من أجل الحكم والسعي لفرض سيطرتهم على الإمارات المتجاورة ولا يخفى على المتأمل لتلك الأحداث دور المستعمر البريطاني في الإبقاء على حساسية تلك المشكلات إحكاماً لقبضته على المنطقة ... ولم تكن تلك الصراعات في مضمونها إلا مخاضاً استمر عشرات السنين لإنجاز كيان واحد يضم تلك الإمارات المتنافرة ... بل كانت صراعات تعبر عن رغبة دفينة وكامنة للوحدة .. وهذا ما يؤيده التاريخ في محاولات الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبوظبي الملقب بـ «زايد الكبير» (١٨٥٥-١٩٠٩) في توسيع نفوذ إمارته التي بلغت أقصى درجات اتساعها ونفوذها في عهده، ومحاولته

تحقيق تحالف بين الإمارة والقبائل في الساحل تحت لوائه، وكاد ينجح في ذلك لولا تنبه حكومة الهند إلى اتساع نفوذه فوقفت ضد هذه المحاولة وأفشلتها لرغبة البريطانيين في بقاء الحالة القائمة في هذا الساحل كما هي عليه من تفتت إلى إمارات مستقلة صغيرة. ورغم ذلك فلم تمنعه فتوته وفروسيته من تحقيق المهادنة مع القواسم وتقاربه مع عُمان واستعادة عزان وقرية البريمي والعديد ..و فرض سيطرته على قبيلة النعيم بمساعدة الشيخ راشد بن مكتوم حاكم دبي . واستطاع عن طريق المفاوضات تسوية الخلافات مع القبائل المتمردة وتسوية مشكلات الحدود بينها وخلال تلك الأزمات اتضح دور المقيم الياس كوكس (١٩٠٥) في التدخل السافر لكبح طموح الشيخ زايد بن خليفة المتزايد نحو الوحدة .

ومع انقراض صيد اللؤلؤ أخذت صناعة جديدة تبرز وتحل محلها ، وهى صناعة النفط . وكانت اتفاقيات الامتيازات النفطية الأولى قد وقعت خلال الثلاثينيات من هذا القرن ، إلا أن عمليات التنقيب الجديدة بدأت بعد الحرب العالمية الثانية ، وتحقق أول اكتشاف نفطي تجارى في منطقة باب في أبوظبي عام ١٩٥٨ ، ثم تبعه إكتشاف بحري في منطقة أم الشيف بعد ذلك بعام . وما أن حلت حقبة الستينيات حتى كانت أبوظبي تدخل عصر النفط لتتبعها دبي بعد ذلك بسنوات ، ثم الشارقة فرأس الخيمة .

كانت تلك الفترة أيضاً حافلة بالمتغيرات السياسية ، في إطار « مجلس الإمارات المتصالحة» وفي السادس من أغسطس ١٩٦٦ تسلّم صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مقاليد الحكم في إمارة أبوظبي .

ويمثّل هذا التاريخ علامة بارزة في حياة هذه المنطقة إذ أنه يشكّل البداية الحقيقية للنهضة الحديثة التي تشهدها .

ثم كان إعلان هارولد ويلسون رئيس الوزارة البريطانية في مجلس العموم في يوم ١٦ يناير من عام ١٩٦٨ ، عزم حكومته على سحب قواتها من منطقة الخليج قبل نهاية عام ١٩٧١ ، دافعاً لأمراء الخليج وحافزاً لهم إلى التحرك بسرعة وجد ليواجهوا هذا الموقف الجديد بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة .

وإذا كان التفكير في إقامة شكل من أشكال التعاون بين إمارات الخليج قد سبق في الواقع صدور الإعلان البريطاني. (٥)، فإن الخطوة الحاسمة في هذا التحرك قد اتخذت يوم ١٩ فبراير ١٩٦٨ حين صدر بيان مشترك وقع عليه كل من سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبوظبي ، وسمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي، يعلن قيام اتحاد فيدرالي بين إمارتيهما ويدعو حكام الإمارات المتصالحة أو حكام الساحل المتصالح « Trucial Coast » لمناقشة هذا الاتفاق والاشتراك فيه ، كما يدعو صاحبي السمو حاكمي قطر والبحرين للتداول حول مستقبل المنطقة والاتفاق على عمل موحد يؤمّن هذا المستقبل .

ومنذ صدور هذا البيان بدأت جهود ضخمة لانشاء اتحاد فيدرالي يضم امارات الخليج التسع وهي : قطر والبحرين ، وأبوظبي ، ودبي ، والشارقة ورأس الخيمة ، وعجمان ، وأم القيوين والفجيرة .

وبدأت الخطوة الأولى على هذا الطريق بانعقاد أول مؤتمر لحكام الإمارات التسع في دبي خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ فبراير ١٩٦٨ انتهوا فيه - بعد هذه الأيام الثلاثة - إلى إصدار بيان مشترك بإنشاء اتحاد فيدرالي بينها جميعاً أُطلق عليه اسم «اتحاد الإمارات العربية » وذلك استجابة لرغبة شعوب المنطقة في تقرير أسباب الاستقرار في بلادها وتحقيق الدفاع الجماعي عن كيانها وصيانة أمنها وسلامتها وفقاً لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية. (٦)

ثم توالت الخلافات حول المبادئ الدستورية وكشفت المناقشات عن وجود تيارين أحدهما وحدوي أو اتحادي يسعى إلى تدعيم حركة التقارب والتوحيد ، والآخر حريص على استقلال الإمارات معوّق لاتحادها ، ودون التوسع في دراسة تطورات تلك المحاولات الاتحادية التي أسفرت في النهاية عن قيام دولة الإمارات العربية فقد جاءت البادرة الحاسمة نحو قيام الاتحاد السباعي بدلاً من الاتحاد الموسع يوم ٩ أكتوبر ١٩٦٨ حين أدلى سمو الشيخ زايد بن سلطان بحديث إلى مراسل جريدة التايمز الإنجليزية ، إذ قرر سموه أنه يؤيد بقوة قيام اتحاد وثيق في الخليج العربي يضم جميع إماراته التسع على الرغم من التقدم الضئيل الذي تم إحرازه .. وأضاف أنه إذا ثبت

استحالة قيام اتحاد وثيق بين جميع الإمارات التسع، فإنه سيؤيد قيام اتحاد بين إمارات ساحل عُمان السبع وحدها .

وعقد نواب الحكام اجتماعاً في ١٣ مايو ١٩٧٠ ثم في ٢٤ أكتوبر ١٩٧٠ ولم يستأنف المجلس اجتماعه بسبب وجود خلاف بين الحكام حول بعض الأمور ولم يستطيعوا مع الأسف إنهاءه أو فضه بالاتفاق على حل وسط . فما هو هذا الخلاف ؟

خلاف حول المبادئ الدستورية

بدأته قطر في الاجتماع الثاني للمجلس الأعلى ، حول تنفيذ ما يمكن تنفيذه تدريجياً من بنود « اتفاق دبي » فإذا انتهى ، أثارت البحرين نقاشاً حول بعض المبادئ الدستورية [٧] وأهمها :

أولا : سلطات الحكومة الاتحادية .

ثانيا : نسبة التمثيل في المجلس الاتحادي .

ثالثا - مقر عاصمة الاتحاد.

رابعا - مبدأ التصويت في المجلس الأعلى.

ونجحت المحاولات لتعويق قيام الاتحاد وذلك بترسيخ الاتجاه الاستقلالي وتباعد كلاً من قطر والبحرين.

والواقع أن تعثر محاولات إقامة اتحاد بين الإمارات التسع، كانت قد تكشفت بجلاء تام منذ فشل الدورة الثالثة للمجلس الأعلى ، ولذلك اتجهت الجهود مباشرة إلى توثيق الصلات بين الإمارات السبع المعروفة بالإمارات المتصالحة ، وهي التي تتكون منها الآن - دولة الإمارات العربية المتحدة .

ويضم هذه الإمارات مجلس يسمى «مجلس حكام الإمارات المتصالحة» كما أنها أنشأت صندوقا لتمويل مشروعات التنمية عُرف باسم صندوق التطوير .

وكان طبيعياً بعد تعثر خطوات الاتحاد بين الإمارات التسع أن تتجه الأنظار إلى نشاط هذا المجلس.

وفي غمار هذا كله، وبعد أن أذاع هارولد ويلسون تصريحه المعروف عن انسحاب قوات دولته قبل نهاية عام ١٩٧١ من الخليج العربي - وكان هذا في ١٦ يناير من عام ١٩٦٨ - جرت الانتخابات البريطانية العامة، وفاز فيها المحافظون، وخُذل العمال، فتنازلوا عن الحكم لخصومهم الفائزين. (٨)

وقد كان المحافظون معارضين لقرار الانسحاب، وهاجموا حكومة العمال هجوماً شديداً بسببه في مجلس العموم - كما هو ثابت في غير هذا المكان من الكتاب - لهذا توقع العرب جميعاً سياسة جديدة لابد أن تتخذها هذه الحكومة الجديدة، وكثُرَ الحدث والتخمين. وصحّ ما توقعوا ...

ففي الأول من مارس عام ١٩٧١ ألقى «اليك دوجلاس هيوم» وزير الخارجية البريطانية في الحكومة الجديدة، في مجلس العموم، البيان الهام التالي: «إن الخليج منطقة تتميز بأهمية استراتيجية، وليس لهذه البلاد فحسب، ولكن لأوروبا ولباقي بلاد العالم أيضاً». وفي شهر كانون الثاني (يناير) من عام ١٩٦٨ أعلنت الحكومة السابقة عزمها على إنهاء معاهداتها مع البحرين وقطر والإمارات السبع المتصالحة في نهاية عام ١٩٧١ وعلى سحب القوات البريطانية من المنطقة.

ونشط الأمراء والحكام وأجرى حاكم أبو ظبي اتصالات عاجلة، اتفق فيها على أن يقوم اتحاد بين ست إمارات هي: أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القوين والفجيرة، يكون نواة لاتحاد شامل يضم بقية الإمارات، وذلك تقديراً من الحكام الستة للمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقهم، واستجابة لرغبة شعوبهم في تعزيز أسباب الاستقرار في بلادهم، فاجتمعوا في دبي في مطلع شهر يوليو ١٩٧١ وفي اليوم الثامن عشر منه أصدروا البيان التالي:

دولة الإمارات العربية المتحدة

«بعونه تعالى ، استجابة لرغبة شعبنا العربي ، فقد قررنا ، نحن حكام أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة ، اقامة دولة اتحادية باسم «الإمارات العربية المتحدة» . وقد تم في هذا اليوم المبارك التوقيع على الدستور المؤقت للامارات العربية المتحدة ».

« وإذ نزف هذه البشرى السارة إلى الشعب العربي الكريم ، نرجو الله تعالى ، أن يكون هذا الاتحاد نواة لاتحاد شامل يضم باقي أفراد الأسرة من الإمارات الشقيقة التي لم تمكنّها ظروفها الحاضرة من التوقيع على هذا الدستور» .

ثلاث اهداف لقيام الاتحاد

وقد أدلى معالي الأستاذ أحمد خليفة السويدي وزير الخارجية للدولة الحديثة، بأحاديث إلى الصحفيين تناول فيها الأهداف التي يرمى إليها الاتحاد بقيام دولته(٩) فقال إنها ثلاثة أهداف :

الأول : هو التخلص من هذه الكيانات المجزأة التي ورثناها عن الاستعمار ، والتي لم تستطع أن تؤثر في وحدة الشعب الذي ظل - مع ما كان عليه من تفتت وتجزئة - مؤمناً بوحدة أرضه ووحدة فكره ، وتماسك كيانه العربي .

الثاني : القضاء على خرافة وجود فراغ بعد رحيل القوات البريطانية عن المنطقة، والحقيقة أنه لا يوجد فراغ ما دام هناك شعب مؤمن بأرضه وبوطنه وبمستقبله .

ونحن لا ندعي أننا بدأنا دولة قوية لها كل مقومات القوة والمنعة ، ولكننا نقول إن الشعب وحكامه استطاعوا أن يقيموا دولة اتحادية ، وكان موقف الدول العربية الشقيقة من قيام هذه الدولة الجديدة حافزاً لها على أن تخرج إلى حيّز الوجود ، وإلى أن تتحمل مسئولياتها .

وهذا الهدف يرتبط بآخر أهم ، هو مسؤولية أمن المنطقة والمحافظة على عروبتها واستقلالها ، ورفع مستوى شعبنا الذي ظل مدة طويلة يعاني من التخلف والحرمان ، وهي «مسؤولية كبرى» كما قال صاحب السمو الشيخ زايد في تصريح له عقب قيام الدولة .

الثالث : التعاون مع الدول الشقيقة ، وتنمية التعاون مع الأشقاء في كل عمل عربي مشترك ، مهما كان حجمه ، وفي مختلف الميادين .

وكان ميلاد تلك الدولة الفتية وسط أحداث جسام اجتاحت المنطقة بأسرها ، فإيران تحتل أجزاء من أراضي عضوين من أعضاء الاتحاد، إيران والعراق يشتبكان في صراعات مسلحة وغير مسلحة عبر مسألة الأكراد في الشمال . والواقع في منطقة الخليج عبارة عن نزاعات حدودية وخرائط جغرافية في حاجة إلى تسوية . ليبيا تؤمم شركة النفط البريطانية . نيكسون يُعاد انتخابه لولاية ثانية وسط فضائح داخلية وحرب غير أخلاقية في الخارج . الفانتوم تصل لأول مرة إلى « إسرائيل» وجولدا مائير تزداد صلفاً . الأوضاع العربية تحمل مفاجآت وعام القلق .. الحسم أو اللاحسم في المواجهة مع «إسرائيل » كما تزامن ميلاد الإمارات والصدام العسكري بين باكستان والهند ومساندة الاتحاد السوفييتي في تلك الفترة شاه إيران في الكثير من سياساته الخارجية معتبراً منطقة الخليج حدوده الجنوبية . هذه بعض ملامح المشهد العام الذي وُلدت في أجوائه دولة الإمارات بادئة اللبنة الأولى في بناء كيان هذا الاتحاد والسطر الأول في علاقاتها الخارجية مع العالم وفي تشكيل طاقمها الدبلوماسي على عجل لادارة علاقات دولية. ولاشك في أن السياسة الخارجية لا تتوقف على مهارة الدبلوماسي وحسب، ولكن على أوضاع الجبهة الداخلية . وهنا لابد من الاشارة إلى أهمية اسهامات القيادة السياسية بما تتمتع به من اتزان وحكمة ووسائل وغايات نبيلة وسمعة طيبة واجماع وطني حول هذه السياسة .

ويود الباحث هنا توضيح النقاط التالية والتي تشكّل بعض التحديات نحو مشروع الاتحاد والتي سبقت مولده .

١- إن فكرة الاتحاد بين امارات الخليج هي فكرة طالما راودت فكر حكام الإمارات

وجرى حوار حولها مثلما حدث عام ١٩٣٥، وهو المشروع الذي لم يتخذ شكلاً جيداً لأن الإمارات الصغيرة كانت تعتمد على بريطانيا .

٢- إن بريطانيا قد تحاشت اقامة هذا الاتحاد قبل إعلانها العزم على الرحيل من الخليج العربي قبل نهاية عام ١٩٧١ .

٣- إن فكرة الاتحاد قد قفزت إلى الواجهة السياسية مرة أخرى عام ١٩٦٤ أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي في القاهرة وانبثقت الفكرة هذه المرة عن الجامعة العربية قصد اجتذاب الإمارات إلى المجموعة العربية وكانت وسيلتها « انشاء صندوق للتنمية » والذي تتمثل مهمته في دراسة المشروعات العمرانية ومد الإمارات بالخبرات الفنية اللازمة لتنفيذها إلا أن بريطانيا قاومت خطط الجامعة معتبرة المحاولات العربية تتعارض والمعاهدات الانفرادية الموقعة بينها وبين الإمارات .

٤- إن دستور دولة الإمارات العربية المتحدة وفي مادته الأولى قد ترك الباب مفتوحاً لانضمام أي قطر عربي مستقل إلى الاتحاد وهو ما حدث بعد ذلك بانضمام إمارة رأس الخيمة والتي كانت تعترض على تحديد المقاعد المخصصة لها بستة مقاعد ولكنها ما لبثت أن تنازلت عن مطالبتها السابقة بثمانية مقاعد حين انضمت إلى الدولة الاتحادية في ١٠ فبراير ١٩٧٢ .

٥- إن دولة الإمارات العربية المتحدة وُلدت وسط أحداث جسام أحاطت بالمنطقة، تمثلت في الانسحاب البريطاني من الخليج والمد القومي العربي والذي أصيب بضربة موجعة إثر هزيمة يونيو ١٩٦٧ ثم غزو إيران للجزر العربية الثلاث وهو الاحتلال الذي لم يكن لأسباب استراتيجية كما ادعت إيران، فهناك جزر أهم بكثير من جزر طنب تتحكم في مدخل الخليج بل كان رداً إيرانياً لحفظ سمعة إيران بعدما ثبت عروبة جزر البحرين وانتهت مطالبة إيران بها .

٦- كان انتخاب الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم إمارة أبوظبي رئيساً للدولة الفتية الجديدة تتويجاً لجهود هذا الزعيم الذي ناضل من أجل هذا الكيان القومي للامارات العربية . منذ أن تولى الحكم عام ١٩٦٦ .

٧- إن قيام دولة الاتحاد ونجاحها في تخطي العقبات والمشاكل التي واجهتها قد أحدث تغييرات جذرية في نظام الحكم والإدارة في المنطقة عما كانت عليه الأوضاع قبل قيام الاتحاد . كما أن مرور خمسة وعشرين عاماً في حياة هذه الدولة الفتية قد أحدث تغييرات داخلية وخارجية واضحة ونهضة عمرانية واقتصادية شاملة .

الباب الثاني

التجارب الوحدوية في العالم العربي

الباب الثاني

التجارب الوحدوية في العالم العربي

إن المتأمل لقضية الوحدة العربية يجد أن العرب فكروا في جمع الشمل بعد الحرب العالمية الأولى تجاوزاً للتجزئة التي فرضتها الدول الأوروبية الاستعمارية عليهم ، وبعد أن فشلت مشروعات الشريف حسين بن علي شريف مكة وزعيم الهاشميين في إقامة الدولة العربية الموحدة والتي تضم بلاد الشام بأقسامها المعروفة حالياً: سوريا ولبنان وفلسطين والأردن إلى جانب كل من العراق والحجاز. (١٠) تتالت مشروعات الاتحاد في الساحة العربية انطلاقاً من وجود شعور عام مشترك يشمل مختلف الأقطار العربية دون أن يكون هناك من يقصد ذلك أو يسعى إليه ، أوجدته حركة انتشار الصحافة والطباعة والنشر والإذاعة والتمثيل والشعر والآداب وغيرها من الوسائل التي تساعد على اتصال الأفكار وتدانيها. (١١)

والصحيح أن العرب بعد الحرب العالمية الأولى نظروا إلى الانتداب الإنجليزي الفرنسي في أقطار المشرق العربي باعتباره عقبة في طريق تحقيق أمانيهم المتطلعة لقيام « إمبراطورية» عربية مستقلة ، وهذه الأماني تسند إلى الوعود التي أُعطيت للعرب أثناء الحرب العالمية الأولى ، ومن ثم كان هدفهم العمل على إنهاء الإدارة الإنجليزية الفرنسية لبلادهم ، وقد استغرق الجهد العربي في هذا المجال طوال فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية . (١٢)

ثم كان مشروع سوريا الكبرى الذي بقي حلماً يراود الأمير عبد الله ، حيث أصدر في عام ١٩٤٧ ما عُرف باسم الكتاب الأبيض الأردني الذي احتوى على وثائق هذا المشروع . ولعل أهم عامل في تمجيد المشروع كونه يهدف إلى فرض وحدة اقليمية ضيّقة ، ودون موافقة شعوب أقطار سوريا الكبرى.

ثم كان المشروع الوحدوي الثاني وهو مشروع الهلال الخصيب الذي خرج من بغداد وخطط له نوري السعيد رئيس وزراء العراق عام ١٩٤٢ ، وقدّمه في ديسمبر من

نفس العام إلى «ريتشارد كيزي» وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط ونُشر باسم الكتاب الأزرق. وقد اشتمل الكتاب الأزرق العراقي على دعوة لقيام اتحاد عربي يضم كلاً من الأقطار العربية التالية :

١ - دولة سوريا الموحدة التي تضم سوريا ولبنان وفلسطين وشرقي الاردن .

٢ - العراق .

٣ - إعطاء الفرصة للأقطار العربية الأخرى للانضمام لهذا الاتحاد في المستقبل.

٤ - إعطاء اليهود المقيمين بفلسطين حكماً ذاتياً. (١٣)

وكان الموقف البريطاني المعارض لهذا المشروع سبباً في فشله . كذلك لم يرحب الوطنيون في سوريا ولبنان بمشروع الهلال الخصيب ورفضوه واختاروا النظام الجمهوري وأعلنوا استقلال كل من سوريا ولبنان كدولتين ذات سيادة عام ١٩٤٣ .

ثم كانت فكرة إنشاء جامعة الدول العربية كشكل من أشكال الاتحاد العربي بين الأقطار العربية وتهيأ لها البقاء والاستمرار منذ قيامها إلى الآن ، ورغم السلبيات التي واجهتها جامعة الدول العربية فإنها كانت تمثّل الحد الادنى الذي استطاع العرب الاتفاق عليه ، واذا كانت هناك سلبيات ، فإن هناك ايجابيات تمثّلت في الوحدة الثقافية العربية ، ومحاولة ايجاد الوحدة الاقتصادية العربية إلى جانب قيام كثير من الأجهزة والمنظمات العربية مثل: الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والاتحاد العربي للنقل البحري .

ومن التجارب الوحدوية الأخرى:

١ - مشروع الوحدة السورية المصرية التي استمرت من فبراير ١٩٥٨ إلى سبتمبر ١٩٦١ .

٢ - اتحاد الدول العربية المتحدة الذي ضم اليمن إلى جانب مصر وسوريا من ٨ مارس ١٩٥٨ إلى ثورة اليمن في سبتمبر ١٩٦٢ .

٣ - مشروع الاتحاد المصري «العراقي» السوري في ١٧ ابريل ١٩٦٣ ، ولكنه لم يتحقق بسبب الخلاف حول حزب البعث ودوره .

٤ - ميثاق طرابلس عام ١٩٦٩ بين مصر وليبيا والسودان .

٥ - اتحاد الجمهوريات العربية الذي يضم كلاً من مصر وليبيا وسوريا وهو اتحاد كونفدرالي استمر قائما من عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٧٨ .

٦ - مجلس التعاون الخليجي يضم أقطار الخليج العربي والذي أُعلن في الخامس والعشرين من مايو ١٩٨١ والذي يمارس جهوداً فعالة لدعم وتنسيق التعاون بين الدول الأعضاء والترابط والتكامل بالاضافة إلى تأييد القوة الذاتية لدول المنطقة وحل خلافات دول المنطقة وخاصة فيما يتعلق بخلافات الحدود كالخلاف الأخير بين البحرين وقطر .

٧ - اتحاد المغرب العربي (فبراير ١٩٨٩) والذي ما يزال يعاني من الشلل منذ قيامه .

وبالنظر إلى تجارب الوحدة السابقة نجد أن أحداث الثاني والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ قد عكست فشل أول تجربة عربية وحدوية بين مصر وسوريا استمرت نحو ثلاثة سنوات منذ استفتاء ١٩٥٨/٢/١٢ واستمر الحكم الفردي خلالها نحو تسعة وعشرين شهراً بقيت خلالها الجمهورية بدون مجلس تشريعي من خلال حكومة مركزية وقانون نصت مادته الأولى على ما يلي : « تُحل جميع الأحزاب والهيئات السياسية القائمة حالياً في الاقليم السوري ويحظر تكوين أحزاب أو هيئات سياسية جديدة »[١٤] وحالة طوارئ مستمرة . وكانت تجربة الوحدة بين مصر وسوريا تجربة فريدة ومتميزة، وإذا كانت هذه التجربة قد فشلت في الصمود كنواة للوحدة العربية الشاملة فإن هذا الفشل كان محصلة طبيعية لظروف وسلوكيات أدت اليه. ومن هنا فإن تقييم هذه التجربة من خلال كافة وجهات النظر هو المدخل المنطقي لتحديد الأسس الموضوعية التي يمكن أن تكون بمثابة العناصر الايجابية لنجاح التجارب الوحدوية.

ويقول صلاح نصر مدير المخابرات المصرية في عهد الوحدة في كتابه «عبد الناصر وتجربة الوحدة». « من المعروف أن تركيز السلطة في يد واحدة يؤدي إلى

الانحراف وسوء استخدامها ، حتى ولو كان من يملك السلطة من أفضل الناس ، ذلك أن السلطة تخلق تطلعات لا حد لها وتقضي على روح الديمقراطية التي لا بد في النهاية أن تؤدي إلى دكتاتورية ». (١٥)

ولقد لخص الوزراء البعثيون أسباب فشل الوحدة في الاستقالة المقدمة منهم فيما يلي :

١ - عدم التكافؤ والمساواة بين الإقليمين في الإطار المطبق حالياً للوحدة .

٢ - عدم إشراك السوريين في السلطة على مستوى الجمهورية بإقليميها رغم مساهمتهم في تحمل المسؤوليات أمام الشعب في الإقليم الشمالي على الأقل ، وأمام الشعوب العربية إجمالاً .

٣ - عدم وضوح نظام الحكم بسبب تداخل السلطات وإبطال فعاليات أجهزة الدولة، وتحوّل النظام الرئاسي إلى ديكتاتورية فردية مطلقة تعتمد أساساً على البوليس ولا تقيم وزناً للرأي العام .

٤ - تحوّل الحكم في سورية إلى إدارة مصرية صريحة وصلت ذروتها في تعيين المشير عامر كحاكم مطلق الصلاحيات .

بينما يعدد الصحفي الكبير الأستاذ محمد حسنين هيكل أسباب الفشل في الآتي:(١٦)

١ - كانت الظروف نفسها غير مهيأة لتجربة الوحدة الأولى ، لم تكن هناك قواعد اقتصادية واجتماعية يمكن أن تقوم عليها التجربة وتستند في صلابة إلى أسسها المتينة .

٢ - إن القومية العربية سنة ١٩٥٨ في بداية هذه السنة ، كانت تخوض حرباً أشبه ما تكون بحرب العصابات ضد الخطوط الاستعمارية في المنطقة .

٣ - لم تكن القاهرة تعرف من حقائق الأمور في سوريا ما يكفل لها حكماً حاسماً

على الموقف .. بل إن دمشق نفسها لم تكن فيها صورة حقيقية لأحوال المواطن السوري وأوضاعه بالأرقام .

٤ - كان الفاصل الجغرافي بين الإقليمين عقبة حقيقية ، طريق البر عليه إسرائيل، وطريق الجو محدود ، والبحر هو الصلة الوحيدة .

٥ - إن سكان مصر ٢٦ مليونا ، وسكان سوريا ٤ ملايين نسمة ، ومعنى ذلك أن الترجيح سيكون دائماً في جانب مصر باعتبارها الأغلبية المطلقة .

وتجربة الإمارات هي أول تجربة وحدوية معاصرة يُكتب لها النجاح بعد الوحدة المصرية - السورية ، وهي قامت في ظروف ما بعد الاستقلال ، وفي ظروف ما بعد نكسة ١٩٦٧ ، وفي وقت سطوة نظام الشاه في الخليج إلا أن العامل الرئيسي لاستقرار ونجاح هذه التجربة تمثّل في وجود شخصيات على رأسها، صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وصاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم اللذين تعاملا مع التجربة بحكمة متناهية وبادراك واعٍ بمقتضيات العصر ومتطلباته، فكانت وحدة الإمارات السبع في هذا الإطار الوحدوي الفيدرالي المتقدم مما مكنّ أن تشهد هذا النهوض وهذا القدر من التنمية والتحديث الذي عاشته خلال ربع قرن .

ويعتبر الدكتور محمود الشريف وزير الإعلام الأردني. (١٧) تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة من التجارب النادرة في التاريخ العربي الحديث الذي انهارت فيه كل التجارب والمحاولات الوحدوية الأخرى. ويرى أسباب نجاح واستمرار تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في الخلفية الثقافية والحضارية لشعب الإمارات والتلاصق الجغرافي لها ، إضافة إلى التهديدات الإقليمية التي سبقت الإشارة إليها ، لكنه يضع قبل كل ذلك ما يتصف به صاحب السمو الشيخ زايد ين سلطان آل نهيان من حكمة وبعد نظر وكرم وسخاء وحرص على توزيع ثمرات التنمية على كل الإمارات بغض النظر عن فوارق الثراء والدخل ... هذا الرجل الذي من مزاياه أن له إطلالة قومية ناجحة وفريدة .

الباب الثالث

البعد الديمقراطي

الفصل الأول: دستور دولة الإمارات العربية المتحدة

الفصل الثاني: الخصائص الشكلية للدستور المؤقت

الفصل الثالث: الخصائص الموضوعية للدستور

الباب الثالث

البعد الديمقراطي

تمهيد:

القانون هو في حقيقته شرعة لتنظيم الحياة والروابط والعلاقات، وكل الآراء الفلسفية تتحدث عن السلطة وعن القوة كركيزتين أساسيتين للقانون .

قال تعالى في كتابه العزيز ﴿ **وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لا تعلمون**﴾ صدق الله العظيم (البقرة الآية- ٣٠)

وعن القوة قال تعالى: ﴿ **ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله والذين أمنوآ أشد حباً لله ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب أن القوة لله جميعا ..** ﴾ صدق الله العظيم (البقرة الآية- ١٦٥) فالسلطة يضطلع بها البشر ولكن بقوة الله سبحانه وتعالى .الخضوع للقانون هو أحد خصائص العلاقة القانونية ، وهو العنصر الحاسم.

ويقول الدكتور محمد محمود عبد الله [١٨] لقد أخبرنا التاريخ أن تجارب الأشخاص والأهمية الشخصية لم تكن أقل نجاحاً في تأمين العدل إلى مجتمعهم من تجارب الأنظمة التي تعتمد مبدأ تعدد مؤسسات السلطة .لذا يصح القول إنه من الممكن أن تتعدد في الشخص الصفات والمواهب الخلاّقة بالقدر الذي يساوي من حيث محصلة العدالة ما تصل إليه مؤسسات السلطة المتعددة .

فالسلطة الفردية وسلطة المؤسسات تحتاج من أجل شرعية وجودها إلى القدرة على أن تكون مرآة صادقة لأخلاق وقيم المجتمع، وبالتالي فإن الدولة ذات النظام الشخصي أو تلك التي تتعدد فيها المؤسسات التي تضطلع بالسلطة تحتاج على السواء إلى أن تجسد أخلاق المجتمع لكي تحكم في الناس عدلاً بحكمتها العظمى .

ويرى الباحث أن دولة الإمارات العربية ونظامها التشريعي قد جسّد الجمع بين «السلطة والكاريزما» الشخصية أو الموهبة الفردية المتمثلة في شخصية صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وبين مؤسسات السلطة في الديمقراطية وهو ما يعكسه بوضوح الرسائل المتبادلة بين المجلس إلوطني الاتحادي وبين صاحب السمو الشيخ زايد طيلة خمسة وعشرين عاماً هي عمر المجلس .

ويضيف الدكتور محمد محمود عبد الله [١٩] على أن هذا الدور للسلطة الشرعية يحتاج إلى مؤيدات تستخدمها الدولة ، لتتمكن من القيام به على الوجه الأكمل . وبهذا تتضح علاقة السلطة بالقوة ولا بد لنا من القول : إن القوة هي الوجه الآخر للسلطة ، وبما أن السلطة يجب أن تكون شرعية ، فلا بد من أن تكون القوة التي تستخدم للدفاع عن أهداف السلطة شرعية كذلك .

وهذا يعني أن الدولة التي هي رمز الأخلاق والقيم ، تضطلع بدور تنظيمي وبدور تربوي . ومن خلال دورها التربوي أو التأديبي ، تستخدم القوة لحماية مبادئ المجتمع وأسسه واهتماماته .

ودراسة التجربة الديمقراطية لدولة الإمارات العربية المتحدة تعكس بوضوح ما يلي :

١ - أن هذه التجربة قد استفادت من تجارب الشعوب الأخرى وتجارب الوحدة السابقة على المستوى العربي والعالمي ..

٢ - أن التجربة الديمقراطية لدولة الإمارات العربية المتحدة هي تجربة ذات خصوصية تتميز عن تجارب الآخرين .. وتعد بديلاً مطروحاً عن تجارب أخرى عربية فشلت من قبل .

٣ - أن الهيكل الدستوري والإطار العام للاتحاد القائم قد استمد نجاحه من عوامل كثيرة أهمها الرغبة المخلصة في الاستقرار السياسي .. تلك الرغبة المخلصة كان لها أبلغ الأثر في نجاح التجربة .. ونجاح النظام في أي دولة لا يعني نجاحه في دولة أخرى طالما لم تتوافر عناصر النجاح، وهذا يفسر أيضاً بنجاح نظام الحكم الرئاسي

في الولايات المتحدة بينما فشل نفس النظام في العديد من دول أمريكا اللاتينية وأدى إلى نتائج مختلفة تمثلت في انعدام الاستقرار السياسي وفي كثرة الاضطرابات والانقلابات السياسية والعسكرية والدستورية .

وفي محاولة لفهم النظام الدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة فيما يتصل بالشكل الاتحادي للدولة وكيفية تنظيم العلاقة في الدولة الاتحادية بين الحكومة المركزية والحكومات الاقليمية .

فالدستور الأمريكي الذي وضع عام ١٧٨٧ اتبع في تنظيم هذه العلاقة مبدأ مؤداه أن الولايات هي الوحدات ذات الاختصاص الأصيل ، بينما تعتبر الحكومة المركزية صاحبة اختصاص حصري محدد بالنص .

أما في كندا فإن القاعدة المتبعة في هذا التنظيم هي القاعدة العكسية ومؤداها أن الحكومة المركزية هي صاحبة الاختصاص الأصيل الواسع ، بينما الأقاليم أو المقاطعات هي صاحبة الاختصاص الحصري المحدود .وهذا هو التنظيم الدستوري للعلاقة في الدولتين .

أما في الواقع السياسي فقد تحرك النظامين - جميعاً - في اتجاه معاكس لاتجاه النصوص . ففي الولايات المتحدة ونتيجة لظروف وملابسات سياسية واجتماعية عديدة أخذ سلطان الحكومة المركزية يتزايد على نحو مطرد عبر عنه الشرّاح الدستوريون بظاهرة أن السلطة تتجه إلى واشنطن ... وذلك بطبيعة الحال على حساب اختصاصات الولايات . أما في كندا - فخلافاً لما توصي وتوحي به النصوص، أخذ سلطان المقاطعات في التزايد على حساب الحكومة المركزية [٢٠] ويضيف د.أحمد كمال أبو المجد، فإن هذه الدراسة عن النظام الدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة ، لا يمكن أن تفهم وحدها بعيداً عن الاحاطة بالواقع الاجتماعي والاقتصادي ، بل بالواقع الجغرافي والتاريخي لدولة الإمارات العربية المتحدة ولشعبها .. وكلما اكتملت للناظر في النظام الدستوري معرفة الواقع التاريخي والحضاري لهذه الدولة كلما ازداد واكتمل فهمه لذلك النظام الدستوري .

الفصل الأول

دستور دولة الإمارات العربية المتحدة - نظرة تاريخية

في أوائل ١٩٦٧ أصدر هارولد ويلسون رئيس وزراء بريطانيا وزعيم حزب العمال الحاكم حينذاك تصريحاً أعلن فيه عزم بريطانيا الانسحاب نهائياً من مستعمرة عدن والمحميات في أجل لا يتجاوز شهر نوفمبر أو ديسمبر من العام نفسه ، ثم عادت الحكومة البريطانية فأصدرت بياناً آخر في يناير عام ١٩٦٨ أعلنت فيه عزمها على الانسحاب من منطقة الخليج كلها قبل نهاية عام ١٩٧١ .

وبصدور هذا البيان الأخير امتزجت حركة الاستقلال في منطقة الخليج بحركة الوحدة انتباها إلى أن هذه الوحدة - أياً كان شكلها - هي الضمان الطبيعي لصيانة ذلك الاستقلال ، ولاقامة حياة سياسية واقتصادية مستقرة في ظل دولة تكتمل لها مقومات القوة البشرية ووفرة الموارد التي لا يحققها استمرار التجزئة على النحو الذي ساد خلال فترة الاحتلال .

ومنذ ذلك التاريخ بدأت المحاولات الجادة لإنشاء اتحاد فيدرالي يضم إمارات الخليج التسع، وهي قطر والبحرين وأبوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة وعجمان وأم القيوين والفجيرة ... بدأت بخطوة عملاقة بإعلان قيام إتحاد فيدرالي بين إمارتي أبوظبي ودبي في ١٩ فبراير ١٩٦٨ ثم انعقاد أول مؤتمر لحكام الإمارات التسع في دبي خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ فبراير ١٩٦٨، والذي انتهى إلى إصدار بيان مشترك بانشاء اتحاد فيدرالي بينها جميعا أُطلق عليه اسم «اتحاد الإمارات العربية ».

واشتملت الاتفاقية على تكوين مجلس أعلى يشرف على شؤون الاتحاد يشكل من حكام الإمارات التسع - يعاونه مجلس الاتحاد وهو الهيئة التنفيذية وعلى أن تكون للاتحاد محكمة اتحادية عليا .. ورغم الترحاب العربي العام بالاتحاد إلا أنه لم يكن هناك اتفاق واضح على طبيعته بين الأطراف المكونة له، كما لم تعالج اتفاقيته أخطر مشكلتين تواجهان كل مشروع اتحادي وهما كيفية تمثيل الكيانات الاقليمية الداخلية

فيه والتي قد تتفاوت مساحة وثروة وسكاناً ، وكيفية توزيع الاختصاصات بين الحكومة المركزية وحكومات الكيانات الاقليمية .. لذا اصطدمت الاتفاقية بالأزمات والخلافات حول المدلول الحقيقي لها.

وكان الخلاف بين مستشاري الدول الأعضاء يبدو ظاهره قانونياً ودستورياً، بينما كان في حقيقته تعبيراً عن خلافات سياسية وتعارض بين المصالح المحلية المختلفة للإمارات الموقعة على إتفاقية دبي .

وأعقب ذلك تدخلاً سريعاً ونشاطاً من الكويت لاحتواء الخلاف، وظهر بوضوح وجود تيارين أحدهما إتحادي والآخر استقلالي معاكس وانتهى الأمر إلى إعلان البادرة الحاسمة لقيام الاتحاد السباعي بدلاً من الاتحاد الموسع والتي تبناها صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في أكتوبر ١٩٦٨ أعقبها تشكيل لجنة من المستشارين القانونيين لوضع دستور مؤقت للاتحاد وعرض عملها على خبير دستوري عربي لدراسته، أعقب ذلك تباعد كل من البحرين وقطر عن المشروع الاتحادي رغبة في الاتجاه الاستقلالي، ثم أعقب ذلك اجتماع حكام الإمارات المتصالحة في دبي يوم ١٨ يوليو ١٩٧١ وقرروا إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة كما أقروا دستوراً مؤقتاً وحددوا يوم ٢ ديسمبر موعداً للبدء بذلك الدستور وبذلك ولدت دولة اتحادية جديدة وولد معها نظام دستوري تتضمنه وثيقة متكاملة وإن كانت مؤقتة .

الفصل الثاني

الخصائص الشكلية للدستور المؤقت

لقد حدد الدكتور أحمد كمال أبو المجد [٢١] الخصائص الشكلية للدستور المؤقت فيما يلي :

١ - أنه دستور مؤقت: [٢٢] وذلك من ظاهر اسمه وعنوانه ومما ورد في ديباجته من أنه يُعمل به إلى أن يتم إعداد الدستور الدائم للاتحاد ليطبق في أثناء الفترة الانتقالية.

ويضيف د . أحمد كمال أبو المجد أنه في الواقع لا توجد دساتير دائمة وإنما يوصف الدستور بالدوام إذا لم تحدد لسريان أحكامه مدة زمنية معينة اكتفاء بامكان تعديله بالطريقة المنصوص عليها فيه .

وقد حالت الظروف السياسية المعقّدة التي أحاطت بمحاولة وضع الدستور الدائم دون إمكان الاتفاق على بديل للدستور المؤقت فتقرر امداد العمل به خمس سنوات أخرى .

والمُميز لهذا الدستور أنه أول وثيقة دستورية انتقلت بالبلاد من عهد الحكم الفردي غير المقنن إلى عهد النظام الدستوري الذي يقوم على مؤسسات محددة الاختصاص تنفصل فيها السلطة عن أشخاص الحكام .

وهو دستور ينظم الحكم في دولة نامية تتحرك سريعاً على طريق النمو الاقتصادي والاجتماعي .

٢ - انه دستور جامد: (Rigid) أي لا يمكن تعديل نصوصه بنفس الوسائل التي تعدل بها نصوص القوانين العادية وجمود الدساتير تعبير عملي عما استقر عليه الفكر السياسي من سيادة الدساتير وتميزها عن القوانين العادية . إلا أن الجمود المطلق للدستور بمعنى استحالة تعديل نصوصه إطلاقاً أمر لا تعرف له سابقة تاريخية .

ودستور دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً للتمهيد السابق دستور جامد يتمثل جموده في أمرين :

الأول : اختلاف الجهة التي تملك حق اقتراح التعديل (مجلس الوزراء يحيلها إلى المجلس الوطني الاتحادي) من تلك التي تملك اقتراح سن القوانين العادية وتعديلها (المجلس الأعلى للاتحاد) .

الثاني : اشتراط أغلبية معينة للموافقة على اقتراح التعديل وهو موافقة ثلثي الأدوات للأعضاء الحاضرين .

٣ - إنه وضع بالطريق الذي يسميه فقهاء القانون الدستوري «المنحة» أي من الحاكم للشعب .

وهذا ما فسره الكاتب بظروف المجتمع ومدى تطوره ودرجة اهتمام الناس بالقضايا السياسية واعتيادهم على المشاركة فيها ولا شبهة في أن النقلة السريعة التي انتقلتها إمارات الخليج من عهد التخلف الإقتصادي وندرة مصادر الثروة إلى عصر الرخاء السريع المقترن باكتشاف النفط وبيعه وتراكم عوائده .. هذه النقلة قد واكبتها - في مثل سرعتها - من نظام للحكم قائم على عدد محدود للغاية من القواعد العرفية السائدة في مجتمع قبلي إلى نظام جديد يستشرف إقامة حياة سياسية جديدة في ظل مؤسسات مكتملة التكوين محددة الاختصاصات . وربما كان هذا الإنجاز ممكناً في إطاره الهيكلي ، وفي الوثائق التي تتبناه ، ولكن تطور الوعي بالقضايا العامة والاهتمام بها والمشاركة فيها أمر لا غنى فيه عن التجربة والممارسة ..

ولهذا تقرر أن الدستور لم يأت في دولة الإمارات تسجيلاً لواقع سياسي أو تعبيراً عن مطالبة شعبيه بقدر ما جاء بقصد تحريك هذا الواقع وتربية الجماهير على حياة المشاركة في إدارة شؤون مجتمعها .

وعليه فإن الدستور المؤقت جاء في الواقع استجابة لعوامل ثلاثة :

الأول : نمو نزعة التطوير والتحديث لدى الحكام أنفسهم ، وشعورهم بأن النهضة الاقتصادية لا بد أن تصاحبها « نهضة دستورية» «تعد شعب الاتحاد .. للحياة

الدستورية الحرة الكريمة مع السير به قدماً نحو حكم ديمقراطي نيابي متكامل الأركان» .

الثاني : نمو نزعة الاتحادية بين حكام الإمارات المختلفة بسبب الإحساس بالصغر النسبي لحجم كل منها وافتقاد كثير منها لمقومات الدولة المكتملة القادرة على أن تحقق وحدها النمو والرخاء لأبنائها . وفي هذا المقام يمكن أن نقول إن الدستور قد جاء ثمرة تعاقد بين حكام الإمارات المختلفة .

الثالث : الضغط الخارجي الذي تمثل في الجهود المكثفة لكل من المملكة العربية السعودية والكويت ، لحث الإمارات على إنشاء اتحاد بينها ، والذي تمثل بصفة خاصة في الضغط البريطاني الشديد الذي بلغ حد التلويح بإعادة النظر كلية في السياسة البريطانية تجاه الإمارات. [٢٣] والتصريح بأن بريطانيا لن تؤيد ولن توافق على استقلال الإمارات إلا إذا أقامت اتحاد يجمع بينها .

ويضيف الدكتور أحمد كمال أبوالمجد .. دستور دولة الإمارات قد صدر في ظل مد عالمي للمبدأ الديمقراطي القائم على توكيد السيادة للشعوب ، وعلى تمكينها من ممارسة تلك السيادة من خلال هيئات نيابية منتخبة ... كذلك ظهر في ظل تفاعل وتواصل بين المذهبين الفردي والإشتراكي كان من ثمراته أن «الدول» التي لا تزال منحازة للمذهب الفردي قد خففت من غلوائه وأعطت الديمقراطية في ظله محتوىً اجتماعياً واضحاً .

كذلك وُضع ذلك الدستور في خضم تيار قومي لا قبل لأحد بمواجهته أو تجاهله .. كما وُضع في فترة زاد الاهتمام فيها بالحفاظ على الإسلام عقيدة وشريعة وحضارة..

كذلك وضع الدستور وبين يدي المشاركين في وضعه نماذج جاهزة من دساتير البلاد العربية ، وضع بعضها قبله بسنوات قليلة .. فكان طبيعياً أن يُستفاد من هذه السوابق ، بل وأن تظهر بعض نصوصها - بغير تعديل أحيانا - في صلب التعديل الجديد..

الفصل الثالث

الخصائص الموضوعية للدستور

فضلاً عن الاتجاه العربي الاسلامي المميز لدستور دولة الإمارات العربية المتحدة وهو ما سوف نتناوله بالتفصيل في باب آخر .. فإن ما يميز دستور الدولة هو اتجاهه للأخذ بالمبدأ الفردي المتأثر بالمذهب الاجتماعي اذ تعتمد نصوص الدستور على المذهب الفردي كمنطلق أساسي في تصورها لوظائف الدولة ودورها في العلاقات الاجتماعية .

وأهم مظاهر هذا الاتجاه ما يلى:

١ - صيانة الملكية الخاصة وحظر المصادرة العامة للأموال ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلا بناء على حكم قضائي مما يشكل رفضاً للمذهب الاشتراكي الخالص الذي يرفض الملكية الخاصة لأدوات الانتاج ويسمح للدولة - تبعاً لذلك - بمصادرتها دون تعويض .

٢ - المساواة والعدالة الاجتماعية وتوفير الفرص المتكافئة لجميع المواطنين .

٣ - المجتمع يقرر العمل كركن أساسي من أركان تقدمه ويعمل على توفيره للمواطنين والتشريعات التي تصون حقوق العمال ومصالح أرباب العمل .

وعليه، فإن الدولة وحكام دولة الإمارات العربية المتحدة قد نظروا وفكرّوا في الموازنة بين المذهبين الفردي والاشتراكي، وأنهم اختاروا أن تسلك دولتهم سلوكاً جامعاً على النحو للعديد من خصائص السياسة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدولة الاشتراكية المعتدلة (غير الماركسية) .

ويكفل دستور دولة الإمارات العربية المتحدة الحريات والحقوق الاجتماعية بالإضافة إلى الحريات السياسية فالديمقراطية حتى في الدول التي تأخذ - أساساً وتاريخاً - بالمذهب الفردي لم تعد مجرد مذهب سياسي ، بل ظهر لها - مع ذلك

جانب اجتماعي انعكس على تصورها لحقوق الأفراد وحرياتهم ، وانتباهها إلى أن ضمانات الحقوق ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي لا تقل قيمة عن ضمانات الحقوق والحريات السياسية التقليدية ، وأن الضمانين جميعاً من شروط فاعلية المشاركة السياسية التي هي أساس المبدأ الديمقراطي .

ثم يكفل الدستور الحريات الشخصية وحرية السكن وحرية الرأي والاجتماع وتكوين الجمعيات (المواد من ٢٦ إلى ٤١) .

مما يعنى أن دستور الإمارات العربية قد تبنى أحدث الاتجاهات الدستورية وأكثرها تقدماً في تنظيمه للحقوق والحريات في بيانه لها ونصه على ضرورة احترامها ، ويتساءل د . أحمد كمال أبوالمجد. [٢٤] في بحثه هل يقيم دستور دولة الإمارات العربية المتحدة نظاماً ديمقراطياً ؟ ويجيب موضحاً «أن ديباجة الدستور المؤقت قد جعلت قيام الاتحاد متماشياً مع واقع الإمارات وإمكانياتها في الوقت الحاضر» وجعلت من أهدافه أن يُعد شعب الاتحاد في الوقت ذاته للحياة الدستورية الحرة الكريمة ، مع السير به قدماً نحو حكم ديمقراطي نيابي متكامل الأركان وإنما نسجل أن مشروع الدستور الدائم كان يتخذ خطوة موفقة ويعتدل في هذا الطريق ، فهو لم يرد أن يتابع الأخذ بنظام تعيين أعضاء المجلس ولم ير مع ذلك أن واقع الإمارات قد تطور التطور الكافي للأخذ المفاجئ بنظام الانتخاب فاتخذ طريقاً وسطاً نصت عليه المادة ٦٤ من الدستور بقولها :

«إلى أن يتم انتخاب أعضاء المجلس الوطني كلهم أو بعضهم ، عن طريق الاقتراع العام في الدوائر الانتخابية المختلفة ، وفقاً للأحكام التي يصدر بها قانون الانتخاب، يختار حاكم كل إمارة بقرار منه عدداً من الأشخاص لا يقل عن خمسة أمثال عدد المقاعد المخصصة لإمارته ممن تتوافر فيهم شروط العضوية المنصوص عليها .. وينتخب هؤلاء من بينهم ممثلي الإدارة في المجلس الوطني بطريق الاقتراع السري».

ورغم توضيحه أن سلطة المجلس الوطني الاتحادي (٤٠ عضوا) في التشريع سلطة محدودة وسلطته في الرقابة مقيدة ذلك أنه كان يملك توجيه الأسئلة للوزراء ولرئيس

مجلس الوزراء إلا أنه لا يملك حق الاستجواب ولا حق طرح الثقة بالوزارة أو أحد أعضائها ... فقد أوضح د . أحمد كمال أبوالمجد أن مشروع الدستور قد خطا خطوات كبيرة على طريق الديمقراطية بالتزامه بالسير بالشعب قدماً نحو حكم ديمقراطي نيابي متكامل الأركان وقد حرص صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة أن يشرف بحضوره أدوار انعقاد جلسات المجلس منذ تأسيسه ، مما يدل على اهتمام سموه بترسيخ مبدأ الشورى والتأكيد على أهمية مساهمة المواطنين في خدمة قضايا الوطن .

وقد تميزت التشكيلات الأخيرة للمجلس بتمثيل أوسع للعناصر الشابة والمؤهلة والجامعية خاصة في التشكيل الجديد للمجلس في دورته الحالية والتي شهدت دخول ٢٧ عضوا جديدا لأول مرة ، وبلغ عدد الجلسات التي عقدها المجلس منذ تأسيسه وحتى عام ١٩٩٥ ، ٣٦٩ جلسة ناقش خلالها ٢٥٦ قانوناً اتحادياً ونحو اكثر من ٣٥٠ موضوعاً عاماً وسؤالاً مقدماً من الأعضاء .

ويرى المراقبون والمحللون السياسيون أن اللقاءات المفتوحة بين صاحب السمو رئيس الدولة والمواطنين سواء في جولاته الميدانية أو في المناسبات المختلفة بمثابة برلمان شعبي يندر وجوده في عالمنا المعاصر، وصورة رائعة من الصور الفريدة للتواصل بين القيادة والشعب، وترجمة واقعية لكلمات سموه «أن الحاكم يجب أن يلتقي بأبناء شعبه باستمرار .. ويجب ألا تكون بينه وبينهم حواجز مهما تكن الظروف».[٢٥]

الباب الرابع

البعد السياسي للتجربة الاتحادية

الفصل الأول: المحور الوطني.

الفصل الثاني: المحور العربي

الفصل الثالث: المحور الإسلامي.

الفصل الرابع: المحور الدولي.

الفصل الخامس: التحديات السياسية للتجربة الإتحادية.

الباب الرابع

البعد السياسي للتجربة الاتحادية

تمهيد :

في ندوة «انطلاقة الإمارات في المحافل الدولية» ١٩٩٦.[٢٦] ركز د.علي الحميدان على نقاط أساسية تتمحور في أهداف السياسة الخارجية للدولة والمحاور التي ارتكزت عليها هذه السياسة الخارجية والتحديات التي جابهتها القيادة السياسية في بداية قيام الدولة الاتحادية .

وحول السياسة الخارجية للدولة قال المحاضر إنها تتمثل في هدفين رئيسيين هما:

أولاً : المحافظة على الأمن القومي للدولة والأمن القومي يعني في جوهره كيان الدولة ونظامها الأساسي وتراثها الحضاري وطابعها القومي ونمط حياة شعبها في إطار القيم والمفاهيم والعقيدة التي يؤمن بها .

ثانياً : المحافظة على المصالح القومية للدولة على اختلاف أنواعها . فالسياسة الخارجية إذن ليست إلا امتداد للسياسة الداخلية للدولة لتحقيق أهدافها في النطاق الدولي بوسائل تختلف عنها في النطاق الداخلي ، ولا شك أن الدبلوماسية هي أهم هذه الوسائل .

أما المحاور الأساسية التي ترتكز عليها سياستنا الخارجية، فلا بد لنا قبل التطرق إليها من الاستنارة بمصدرين هامين في هذا المجال . المصدر الأول ورد في المادة (١٢) من دستور الدولة حيث نصت هذه المادة على ما يلي : «تستهدف سياسة الاتحاد الخارجية نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية وتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب ، على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والأخلاق المثلى الدولية »، أما المصدر الثاني فقد ورد على لسان صاحب

السمو رئيس الدولة في كلمة وجهها لأعضاء المجلس الاتحادي الوطني عام ١٩٧٣ حيث قال: «إن الأهمية الكبيرة لموقع بلادنا من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية تضفي أهمية خاصة على السياسة الخارجية التي ننتهجها والتي نتعامل بها مع سائر الدول والشعوب الأخرى» ، القريب منها والبعيد ، وقد انطلقت سياستنا الخارجية على مبادئ ثابتة أمنا بها وهى:

❖ المصلحة الوطنية لشعبنا باعتباره جزءاً من الأمة العربية.

❖ الوحدة الطبيعية والتاريخية للدول العربية في الخليج وما تقتضيه من إقامة أقوى العلاقات وأوثقها مع أشقائنا في الخليج .

❖ المصلحة القومية لأمتنا العربية وأمانيها المشروعة في التحرر والوحدة . ومساندة قضاياها العادلة وفي مقدمتها قضية شعب فلسطين .

❖ تدعيم الروابط الأخوية في العالم الإسلامي في آسيا وأفريقيا .

❖ تعزيز السلام العالمي والصداقة والتعاون مع الدول والشعوب كافة على أساس الاحترام المتبادل ورعاية المصالح المشروعة .

الفصل الأول

المحور الوطني

وجاءت الدولة الجديدة تصحيحاً لوضع شاذ فقد كانت هذه الإمارات مجرد «مشيخات» تعتبر كل منها - في النظرة العامة بأي مقياس عالمي - كياناً سياسياً بالغ الصغر ، سواء في مساحته، أو في حجم سكانه، أو في موارده الاقتصادية (قبل البترول) أو في مستواه الحضاري .

وامتد التميز إلى تركيب الخريطة السياسية لهذه المشيخات. فقد انفردت بظاهرة لا نظير لها في الجغرافية السياسية للعالم كله ، ألا وهي أن كل مشيخة أو إمارة تتناثر أجزاؤها كالأشلاء أو كالشظايا هنا وهناك . فتتألف كل من أبوظبي ودبي ورأس الخيمة من قسمين ، وتتألف إمارة عجمان من ثلاثة أجزاء ، بل أن إمارة الشارقة أصبحت تتكون من خمسة أجزاء ! وأصبح من المصطلحات الشائعة كلمة مثل «وملحقاتها» أو « توابعها» تضاف لاسم هذه الإمارة أو تلك . ونظرة - ولو عجلى - إلى الخريطة تكشف فوراً عن هذا التركيب « الشطرنجي» الغريب ، الذي لا يخضع لنسق معقول ، ويشذ عن أي تنظيم سياسي معروف. [٢٧]

وجاء الاستعمار البريطاني الذي جثم على هذه المنطقة نحو مائة وخمسين عاما ، فأكد ما كان هناك من تمزق ، بل وأضاف إليه مزيداً من التعقيد ، بعد أن استغل مشاكل الحدود المتداخلة ، وحاول أن يوجد في كل إمارة أسرا متنازعة وأقساما تهدد بالانفصال عنها عند اللزوم ، على نحو ما هو معروف. [٢٩] ولا شك أن ذلك كان مجرد نموذج لما فعله الاستعمار الأوربي بالوطن العربي في جملته ، إذ مزق هذا الوطن شر ممزق ، بحيث أصبحت الأمة العربية موزعة على عدد غفير ومربك من الوحدات المنفصلة التي لا تقوم على أسس من اختلافات عنصرية أو لغوية أو دينية ، أو من حتميات جغرافية ، أو من افتقار إلى الوحدة في التجربة التاريخية .

وكثيراً ما انعكس هذا التمزق في مشكلات الحدود التي كانت تثور بين هذه المشيخات أو الإمارات ، وتبذر في نفوس أهلها الأحن والعداوات ، وجاء اكتشاف البترول في المنطقة عاملاً إضافياً في تجدد هذه المشكلات أو خلق مشكلات جديدة، في ظل التمزق القائم في الخريطة السياسية. (٢٩)

ثم بدأ استغلال البترول - فتغيرت الصورة تغيراً جذرياً بكل مقياس . لقد أصلحت « الجيولوجية» ما أفسدته «الجغرافية» في مجال الموارد الطبيعية ، وامتد ذلك في الوقت نفسه إلى تقويم الخريطة السياسية بعد اعوجاج ، إذ أبرز هذا المورد الطبيعي الخطير مقومات الوحدة في المنطقة ، تلك المقومات الأصلية التي تحتاج هذه الأصالة فيها إلى شيء من التوضيح في هذا المقام

(مقومات الوحدة)

تشير الدراسة المسحية الشاملة التي أجريت عام ١٩٧٨ عن دولة الإمارات العربية المتحدة أن مقومات الوحدة في منطقة الإمارات كانت قائمة قبل اكتشاف البترول واستغلاله ، وأن تأخر قيام الاتحاد حتى أواخر عام ١٩٧١ إنما يرتبط بظروف فُرضت على المنطقة فرضاً ولا تتفق مع طبيعة الأمور . هذه حقيقة لم تلق نصيبها من عناية الباحثين وهى جديرة بأن يتفهمها شعب الإمارات .

وتعدد الدراسة تلك المقومات للوحدة والتي سوف نلخصها فيما يلي :

١-الوحدة الجغرافية:

ولعل الوحدة الجغرافية للمنطقة هي أول ما ينبغي تسليط الضوء عليه في هذا المجال ، فهي تتناول حقائق طبيعية راسخة وخالدة على مر الزمان ، لا تتغير قيمتها ومغزاها بتغير الظروف والأحوال إلا في أضيق الحدود .

ومن هذه الحقائق العاملة على الوحدة بطبيعتها الذاتية وحدة الرقعة أي ذلك الاتصال الجغرافي المستمر للمنطقة من الحدود مع شبة جزيرة قطر في الغرب حتى أقصى الحدود في الشرق . فليست منطقة الإمارات مجموعة من الجزر وأشباه الجزر

التي تفصلها البحار ، ولكنها رقعة واحدة وكتلة أرضية متصلة ، والجزر الصغيرة التي تتبعها قريبة من سواحلها ولا تضم على كل حال إلا نسبة محدودة من مجموع السكان، وهذه حقيقة مهمة في مغزاها البشرى ، فهي تعني أن أهل المنطقة قد أتيحت لهم الفرصة الطبيعية الملائمة للاتصال البشرى فيما بينهم منذ أقدم العصور ، دون أن تعوق هذا الاتصال خلجان متعمقة نحو الداخل أو بحار تفصل جزء عن جزء فتدفع إلى « المحلية » أو إلى الانعزال .

وأشارت الدراسة إلى أن مظاهر السطح في منطقة الإمارات لم تكن بأي حال مما يعرقل الارتباط بين السكان ، وليس الحال مثلاً مثل منطقة البلقان أو منطقة إيبيريا حيث تداخلت السهول والجبال ، فتعددت في كليهما الأوطان واللغات والقوميات، وإنما هي تضاريس أعانت على الوصل لا على الفصل وكانت بذلك من عوامل الوحدة الجغرافية الأصلية بين أبناء الأقاليم .

٢- الوحدة البشرية:

بفضل هذه العوامل الجغرافية ، وبفضل عامل بشري خطير هو ظهور الإسلام الحنيف وانتشاره بين سكان منطقة الإمارات ، اكتملت لهؤلاء السكان كل العناصر الأصلية للوحدة البشرية. وينتمي أهل البلاد أساساً إلى ما يعرف بعنصر البحر المتوسط أو الجنس الأسمر، ولن تجد بينهم تلك الفروق السلالية الصارخة التي توجد في دول أخرى وقد تحول دون الامتزاج السلس بين عناصرها ، أي أن المنطقة تحقق فيها التجانس السلالي ، الذي أضيف إليه الإحساس المشترك بالعروبة الأصيلة، وشعور الفخر والانتساب إليها .

كما تحقق لأبناء المنطقة الأصليين وحدة اللغة، ووحدة اللغة هي بلا شك ركن أساسي من أركان الوحدة القومية ، فاللغة كوسيلة للتعبير هي سبيل التفاهم الميسور بين أفراد أي شعب من الشعوب، في حين أن اختلافها ضرب من الحواجز الاجتماعية يحول دون الاندماج الكامل . واللغة أيضاً طريقة تفكير تنعكس فيها عادات الأمة وتقاليدها وتجاربها المختلفة مع بيئتها الخاصة وعبر تاريخها الخاص ، وهي فوق

ذلك سجل للتراث الثقافي يتجمع فيها أدب الأجداد وسائر ألوان حياتهم الثقافية . ولذلك كله كانت اللغة الواحدة . عروة وثقى بين الناس ، ودافعاً قوياً في اتجاه الوحدة بمعناها السياسي المعروف .

وتملك الدولة فوق ذلك، تلك الوحدة الروحية الرائعة التي يضفيها الدين الإسلامي الحنيف على طابعها الثقافي والحضاري . فالإسلام هنا هو عقيدة السكان العرب كما أنه عقيدة الغالبية الساحقة من غير العرب .وغني عن البيان أن وحدة الدين إذا ما توافرت لأمة من الأمم كانت أدعى لتيسير تحقيق وحدتها السياسية، وأضمن لاستمرارها وبلوغ غاياتها . والإسلام يمتاز بين الأديان بأنه دين لا يبين علاقة العبد بربه فحسب ، بل يتغلغل في الوقت نفسه إلى صميم شؤون المجتمع ويسهم في تحديد سلوك معتنقيه بأوفر نصيب ، فهو نظام اجتماعي وسياسي ، وهو تشريع وتنظيم شامل يدخل في تنظيم معاملات الأفراد، ويحدد شكل الأسرة وعلاقة الآباء والأبناء، وقواعد الطلاق والميراث والوصية، ويتناول على الجملة أدق التفصيلات في حياة الإنسان. وهو فوق ذلك كله دين يحث على الوحدة بين معتنقيه كما يتجلى في قوله تعالى **﴿ ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءتهم البينات﴾.** صدق الله العظيم

فما أن جاء البترول، وولى الاستعمار البريطاني إلى غير رجعة ، حتى انطلقت عوامل الوحدة الكامنة من عقالها ، فقامت الدولة الجديدة من ست إمارات في أول الأمر ما لبثت الإمارة السابعة أن انضمت اليها بعد وقت قصير .

وتشير الدراسة إلى أنه قد يبدو من الغريب إذن أن يتأخر الاتحاد السياسي للمنطقة إلى بضع سنوات خلت ، رغم توفر العناصر الأصلية للوحدة فيها ، طبيعية كانت هذه العناصر أو بشرية ، ولكن هذه الغرابة تزول اذا تذكرنا حقيقتين أساسيتين:

الحقيقة الأولى: هي أن معظم مساحة المنطقة بادية فقيرة لا تصلح إلا لإفراز النمط البدوي من أنماط العيش الذي وطد نظام القبيلة الذي يفرض بطبيعته التفرق والعصبية المحلية وكثيرا ما يؤدى إلى التناحر والصراع .

الحقيقة الثانية: هي سياسة الاستعمار البريطاني الذي عمل جاهداً وبعديد من الوسائل ، على تضخيم مشاكل الحدود والنزاعات القبلية ، وغرس بذور التفرقة والشقاق .

وتسير الدولة منذ نشأتها في خطوات ثابتة نحو توثيق عرى التوحيد والترابط ، ففي ديسمبر ١٩٧٣ تقرر حل الوزارات في كل من إمارة أبوظبي وإمارة الشارقة على أن تحل محلها إدارات محلية . وفي نفس الوقت حُل مجلس الوزراء الاتحادي الجديد المكون من ثمانية وعشرين وزيراً محل مجلس الوزراء السابق الذي كان يتكون من أربعة عشر وزيراً .

وفي عام ١٩٧٦ اتخذت خطوة أخرى نحو تحقيق الوحدة المنشودة . وقرر المجلس الأعلى للدفاع توحيد مختلف القوات المسلحة في الإمارات. كما أنشأ عدد من التنظيمات الاتحادية الأساسية تشمل المجلس الأعلى للحكام ، والمحكمة الاتحادية ، والمجلس الوطني الإتحادي ، كما أن من بين المظاهر الوحدوية المهمة إنشاء بنك إتحادي هو بنك الإمارات العربية المتحدة الذي أنشئ في عام ١٩٧٥ ، مستهدفاً تدعيم الاقتصاد الإتحادي والإسهام في تحقيق التكامل الإقتصادي بين الإمارات .

ويحدد صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان منهج القيادة في المجلس الأعلى وفي مختلف المؤسسات السياسية بدولة الإمارات، والذي يقوم على الشورى والمصارحة وقول الحق دون خوف من لومة لائم مؤكداً مبدأً ديمقراطياً هاماً من المبادئ المتأصلة في تراث أبناء البلاد وماضيهم العريق وقيمهم الاجتماعية المتوارثة ألا وهو مبدأ احترام الرأي الآخر وعدم القبول بأي حظر عليه فيقول : « إن هذه الدولة هي وطنكم وشعبكم وعلينا أن نعين بعضنا فنحن أهل وإخوان وأبناء .. والمرجو منكم ، أن شعرتم أو لاحظتم أي شيء غير سار للدولة ، أن لا تسكتوا عليه وأن تتبنوا بجد وإخلاص كل ما ترون أنه سار ونافع، وأن لاتخفوا صغيرة أو كبيرة لأن المجلس الأعلى مفتوح للحوار والمناقشة وحرية الرأي فيه مكفولة للجميع، فالأمر شورى بيننا سواء في هذا المجلس أو غيره أو في علاقاتنا الثنائية . وليس هناك أي حظر على الرأي والأمر الذي لا يرضي أي طرف لا يرضي الجميع. (٣٠)

وأكد صاحب السمو رئيس الدولة لإخوانه أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى : إنني أقول لكم صغيركم وكبيركم ، أنه إذا شعر أحدكم بالنقص في أي أمر من الأمور فعليه أن يخبرني لأنني لا أرضى أن يمسكم أي نقص إذ اعتبره يمسني كذلك ، لأن الدولة بمثابة الجسد الواحد وأنكم جميعا أعضاء في هذا الجسد وإذا كانت هذه الأعضاء في صحة كان الجسد بالكامل بعافية وخير . فنحن جميعا نكمل بعضنا بعضا .

وترجمت الدولة مبادئها عملياً عندما سعت منذ البداية لبناء سياستها الداخلية على الإيمان بأن الاستمرار في تدعيم المؤسسات الاتحادية مطلب مصيري تفرضه ظروف الواقع التاريخي الذي يلف المنطقة بما يحتويه من الأعاصير العسكرية والسياسية الساخنة ، وأن وجود الاتحاد المتكامل القوى هو القادر فقط على شق طريق التقدم وحماية التراث والثروات ، والصمود في وجه التحديات والنهوض بالمسئوليات الوطنية بعيداً عن سلبيات الخلافات التي تعطل المسيرة الاتحادية ، ورأت أن الاستقرار لا يتحقق إلا بضمان أمن الدولة والمنطقة وأن الأمن لا يتحقق إلا بوجود القوات المسلحة المنضوية تحت قيادة موحدة تدفع عن الوطن المخاطر والمؤامرات المحيقة به .

وتقوم هذه السياسة على القناعة بأن أبناء الدولة هم ثروتها الحقيقية وحجر الزاوية في عملية التنمية الشاملة . ولهذا فقد أولت اهتمامها المطلق بالإنسان وتوسيع مداركه وبناء مهاراته وملكاته . وجهدت منذ قيام الاتحاد لتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية والسكنية والعمل على تحسين نوعية هذه الخدمات وتوفيرها للجميع وقادت تجربة فريدة في تضييق الفجوة التي تعاني منها جميع المجتمعات النامية ما بين الخدمات العامة المقدمة إلى أبناء المدينة وتلك المقدمة إلى الريف .

فعممت الخدمات الأساسية على الجميع، ونقلتها إلى قلب الصحراء والمناطق النائية الأخرى لتحقيق التوازن المطلوب في مرحلة البناء التي تشهدها الدولة ، ووظفت بذلك الدخل القومي للهدف الأساسي الذي وجد من أجله وهو إعداد أبناء الشعب لمعركة بناء الحاضر والمستقبل وإعداد الوطن لمرحلة ما بعد النفط كما قال صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في الخطاب التاريخي

الذي وجهه في الثاني من ديسمبر ١٩٩١ بمناسبة العيد الوطني العشرين «إن الاتحاد ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لاسعاد الناس وتوفير كل متطلبات الحياة الكريمة لهم بحيث يكون المواطن معافى صحياً وأن يكون أفضل تغذية وأحسن سكناً وأقوم ديناً». [٣١]

وأضاف سموه: أن الاتحاد هو الدعامة الأساسية لتحقيق آمال شعبنا في التقدم والازدهار وهو السبيل لقوتنا وتقدمنا وهو الوسيلة لإسعاد المواطنين وتوفير الحياة الكريمة لهم وللأجيال القادمة بمشيئة الله. [٣٢]

الفصل الثاني

المحـــور العربي

يظهر هذا الاتجاه العربي فيما ذكرته ديباجة الدستور من أن أغراض إقامة الاتحاد «التعاون مع الدول العربية الشقيقة ، كما يظهر بمزيد من الوضوح في نص المادة السادسة. (٣٣) التي تقرر أن «الاتحاد» جزء من الوطن العربي الكبير ، تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك . وشعب الاتحاد شعب واحد وهو جزء من الأمة العربية ». وقد وضع الدستور هذه المقولة النظرية موضع التطبيق بما نص عليه في مادته الأولى من أنه «يجوز لأي قطر عربي مستقل أن ينضم إلى الاتحاد متى وافق المجلس الأعلى للاتحاد على ذلك بإجماع الآراء » .

ومتابعة لجميع الدساتير العربية نصت المادة السابعة على أن لغة الاتحاد الرسمية هي اللغة العربية . كذلك حرصت المادة ١٢ على ترجمة هذا الانتماء القومي في مجال السياسة الخارجية للاتحاد فقررت صراحة أن «تستهدف سياسة الاتحاد الخارجية نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية » ...

ويمكن تناول هذا المحور العربي الهام من خلال النقاط التالية :

أولاً : الانتماء العربي: ويرى الباحث أن الانتماء العربي لدى دولة الإمارات العربية المتحدة ليس وليد اللحظة بل تمتد جذوره إلى أعماق متينة وهذا ما أكده تطور الأحداث خلال العقود الثلاثة التي سبقت إعلان الاتحاد .

ويتضح فيما يلي:-

١ - بزغ نجم جمال عبد الناصر مع مطلع الخمسينات وخلال هذه السنوات بدأت نبضات حركة القومية العربية الحديثة والتحرر العربي تصل هي الأخرى إلى شواطئ الخليج . وكان جمال عبد الناصر وقتذاك بعد أن قام بدور ناجح في تحطيم هيبة النفوذ البريطاني في البلاد العربية ، هو المتحدث باسم هذه الحركة القومية العربية

وفكرة الحياد الإيجابي الذي يعني نهاية التحالف والارتباط الماضي مع بريطانيا . ولقد كان لأزمة السويس عام ١٩٥٦ ردود فعل قوية في الخليج وخصوصاً في البحرين التي اجبر أهلها بلجريف المستشار البريطاني على مغادرتها عام ١٩٥٧ بعد أن قضى في عمله هناك عشرين عاما . وكان شعور الغضب ضد البريطانيين في الخليج عاماً. وواجهت بريطانيا أيضا في هذه السنوات ثورة عُمان المسلحة . وبعد مجهودات حربية مضنية وتقديم عون عسكري كبير للسلطان استطاعت بريطانيا القضاء على الثورة في الجبل الأخضر بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٥٩. (٣٤)

٢ - لقد أدى التعاون العربي خلال الفترة بين عام ١٩٤٥-١٩٥١ في ميدان التعليم بالساحل إلى نشر الوعي العربي بين أبناء الإمارات . كما ساعد وجود عناصر من المدرسين من جنسيات عربية مختلفة إلى تخطى الحواجز المفروضة على الإمارات من عزلة طويلة . وزادت معرفة الأهالي بمشكلات العالم العربي وقضاياه . وأصبحت الإمارات أكثر إحساسا بانتمائها القومي العربي ، وقد عاصرت هذه النهضة التعليمية ثورة ناصر في مصر وأحداث حرب السويس عام ١٩٥٦ وكان لهذا تأثير كبير على هذا الجيل من الطلاب ظهر بوضوح أثناء حرب السويس وقامت المظاهرات في مدن الإمارات الرئيسية .

٣ - كان لتيار القومية العربية والفكر الناصري أثره الفعال في تحريك الأحداث حتى ظن شاه إيران أن خطوة ناصر القادمة بعد اليمن سوف تكون في الخليج . ولهذا تحسنت العلاقات بين الشاه وبين البريطانيين حتى يستطيع الفريقان مواجهة تهديد عبد الناصر ضدهما . وقد لعبت كل هذه الظروف والأحداث الجديدة في أوائل الستينات دورها الفعال في خلق أجواء مساعدة للقرار البريطاني بالانسحاب من الخليج عام ١٩٦٨ .

٤ - كانت هزيمة العرب في عام ١٩٦٧ وقضية تحرير الأرض المحتلة من جانب إسرائيل سببا في القضاء على الخلافات العربية . ولعبت إمارات الخليج المنتجة للبترول دوراً فعالاً قومياً في هذا الوقت العصيب وساهمت بقسط كبير في إعادة بناء اقتصاديات وقوات بلاد المواجهة لإسرائيل .

٥ - كان للتأييد العربي لقيام اتحاد الإمارات وخاصة موقف الكويت والسعودية المتشدد والمؤكد في قضية البحرين سبباً في اتجاه الشاه إلى التفكير في موقف أكثر واقعية بشأن مطالب إيران الإقليمية في الخليج .

٦ - إن الشعور القومي والتجارب مع اليقظة في البلدان العربية كان قويا رغم العزلة التي فرضتها بريطانيا على هذه الإمارات . ولم تنس الدول العربية أيضاً هذه الإمارات فقدمت لها رغم العزلة التي أقامها البريطانيون ما استطاعوا من عون في ميدان التعليم . وما أن استقلت الإمارات وتوحدت دولة الإمارات العربية المتحدة حتى انطلقت تعبر عن عروبتها وتشارك في النضال العربي بعد غيبة وعزلة طويلتين ، وكانت دولة الإمارات أول دولة أوقفت تصدير البترول عن الغرب في حرب عام ١٩٧٣.

٧ - كانت الإنجازات الكبيرة التي حققها صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في إمارة أبوظبي الحديثة ، ومساهمته السخية في القضايا العربية سبباً في اكتساب أبوظبي وقائدها اسماً عريضاً ، فأصبح زايد رمزاً للاستقرار والأمل في تحقيق اتحاد وجمع شمل الإمارات المتصالحة .

ثانياً : الجامعة العربية :إن ما تجدر الإشارة إليه أن مد تيار القومية العربية من ناحية اهتمام الدول العربية القيام بنشاط جماعي في الخليج قد جاء على يد الجامعة العربية في منتصف الستينات ، في وقت كانت القوى العربية النشطة المعنية بهذا الأمر في خلاف وصراع . وقد جاء هذا النشاط بعد فترة طويلة من الحملات الإعلامية الإذاعية والصحفية في عواصم البلاد العربية خصوصا في القاهرة ودمشق ، وبغداد خلال الخمسينات وأوائل الستينات . وأخيراً عُرضت للمناقشة في عام ١٩٦٤ بالجامعة العربية الأمور المتعلقة بالهجرة الإيرانية الواسعة إلى إمارات الخليج العربي ، وهي الهجرة التي طالما استنكرتها البلاد العربية ورأت فيها خطراً يهدد عروبة الساحل العربي . كما وجد النقد أيضاً في جلسات الجامعة إلى فشل بريطانيا في تقديم العون وتطوير الحياة في إمارات ساحل عمان . وأُنشئت على إثر هذه المناقشات لجنة خاصة بشؤون الخليج . وقام ممثلون عن جامعة الدول العربية بزيارة الإمارات المتصالحة في نوفمبر ١٩٦٤ حيث قوبلوا من الشيوخ ومن الشعب

بحماس شديد . وتقرر إنشاء صندوق عربي تساهم فيه الكويت والعراق والسعودية بصفة خاصة .

وعندما نشأ الخلاف حول المبادئ الدستورية للاتحاد بين الدول التسع في النصف الثاني من عام ١٩٧٠ . وكان أمر الخلاف قد وصل إلى الجامعة العربية فقرر مجلسها في جلسته التي عقدها في ١٢ سبتمبر من عام ١٩٧٠ ، أن يعهد إلى الأمين العام جمع المعلومات الكافية الشاملة لعرضها على المجلس ليرى فيها رأيه تمهيداً لوساطتها ، فأوفد الأمين العام ، الأستاذ سليم اليافي الأمين العام المساعد للشؤون السياسية ، لهذا الغرض ، فسافر إلى الإمارات مرتين : الأولى في ٩ فبراير من عام ١٩٧١ وبقي يجول فيها لانجاز مهمة استغرقت ستة عشر يوماً ، وعاد فكتب تقريراً بما سمع وبما شهد ، والثانية في ٢٧ أبريل من العام نفسه للوساطة بين المختلفين وعاد إلى القاهرة فأعد تقريراً آخر بنتيجة رحلته. (٣٥)

وأثبت الأمين العام المساعد رأي كل حاكم في الاتحاد ، فاذا بهم مجمعون عليه ، ومصممون على اقامته.

وكان المجلس الأعلى قد فوّض صاحب السمو رئيس الدولة باتخاذ الخطوات الرسمية للانضمام إلى الجامعة فأرسلت بعد الساعات الأولى من قيام الاتحاد برقية تطلب الانضمام إلى الجامعة فعقد مجلس طارئ للجامعة على مستوى السفراء . وخلال نصف ساعة من المناقشات تم قبول الإمارات عضواً كاملاً يحمل رقم (١٨) وذلك في السادس من ديسمبر عام ١٩٧١ .

ثالثاً : الدول العربية: وعندما أُعلن رسمياً قيام الدولة الحديثة دولة الإمارات العربية المتحدة في ٢ ديسمبر ١٩٧١ كانت مصر أولى الدول في الاعتراف . ففي يوم إعلان قيام الدولة الحديثة ، أعلنت مصر اعترافها بها ، وأصدر المتحدث الرسمي المصري ، بياناً قال فيه : « إن حكومة جمهورية مصر العربية ، اذ تبادر إلى اعترافها بدولة الإمارات العربية المتحدة ، دولة عربية ذات سيادة ، تتمنى لها دوام الرقي والازدهار . وجمهورية مصر العربية ، وهي على يقين من أن استقلال الإمارات العربية

المتحدة يعد عامل استقرار وسلام وتقدم في منطقة الخليج العربي ، تؤمن بأن الشقيقة العربية الجديدة سوف تسهم في مسيرة الأمة من أجل عزتها وكرامتها ورفاهيتها». (٣٦)

ويروي التاريخ المواقف المشرفة وغير المعلنة التي تؤكد الانتماء العربي للدولة الفتية نحو اشقائها العرب ، من ذلك صفقة الميراج التي تعاقدت عليها الإمارات وحولتها إلى مصر ، ثم توجه أحمد خليفة السويدى ومهدي التاجر سفير الإمارات في بريطانيا وقتذاك إلى الرئيس المصري أنور السادات على متن طائرة خاصة في ظروف الحرب لابلاغه بأن الإمارات مستعدة لتقديم كل ما تطلبه مصر في حربها مع العدو الاسرائيلي وفي شهر نوفمبر ١٩٧٣ توجّه صاحب السمو رئيس الدولة إلى سوريا حيث التقى بالمقاتلين وأكد لهم دعم الإمارات لجهادهم . كما أن الإمارات عبر مشاركتها في القمم العربية كانت تؤكد على مسألة التعامل مع الدول على أساس موقفها من القضية الفلسطينية . فعمدت إلى دعم الدول الافريقية التي قطعت علاقاتها مع « اسرائيل» وشدّدت على ضرورة مقاطعة الدول التي تقيم علاقات معها.

والجدير بالذكر أن القضية الفلسطينية تحتل مكانة بارزة في وجداننا جميعا باعتبارها القضية المركزية الأولى لأبناء أمتنا العربية والاسلامية ، وقد وجدت اهتماماً خاصاً في سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة ، ليس على صعيد تعاملها الاقليمى والقومي فحسب، بل أيضاً على صعيد تعاملها الدولي وانطلاقاً من الموقف الثابت والدائم في دعم الشعب الفلسطينى لاستعادة حقوقه الوطنية واقامة دولته المستقلة ، فقد رحبت دولة الإمارات بالدعوة لعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط على أساس الأرض مقابل السلام ، وانسجاماً مع قرارات الشرعية الدولية الداعية إلى الانسحاب الاسرائيلي الشامل من كافة الأراضي العربية المتحدة وتمكين الشعب الفلسطيني من حق تقرير مصيره واسترداد حقوقه واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس .

وتؤمن دولة الإمارات العربية بأن العمل العربي المشترك يعزز ويقوي مبدأ التضامن ويبرز هذا الموقف من خلال الدور الذي تقوم به مخلصة صادقة في تسوية الخلافات التي تطرأ على الساحة العربية. وفي هذا السياق نستذكر مبادرة صاحب السمو رئيس الدولة بعودة مصر إلى الصف العربي ودعوته إلى تحقيق المصالحة العربية الشاملة مؤكداً ضرورة تجاوز الماضي وداعياً أيضاً إلى رفع المعاناة عن الشعب العراقي وقد رحب سموه بعقد القمة العربية التي احتضنتها القاهرة يومي ٢٢و٢٣ يونيو ١٩٩٦ معرباً عن أمله في أن تكون هذه القمة بداية لاستعادة التضامن العربي وإعادة وحدة الصف بين الأشقاء .

ويأتي هدف تحقيق التضامن العربي في مقدمة مرتكزات السياسة الخارجية لدولة الإمارات ذلك أن صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان رئيس الدولة يؤمن : « بأن الأمة العربية حقيقة واقعة على مر العصور ولا حياة لها بغير التضامن والوحدة والتآزر». (٣٧)

وفي مناسبة أخرى أعلن سموه « أن على كل عربي أن يلتزم بقضايا أخيه العربي» وقال « إننا كعرب نؤمن بأن لا نصر للأمة العربية ولا رفعة لها إلا بتضامنها» ثم أضاف سموه « ولا يجوز لعربي أن يتقاعس عن أداء الواجب سواء كان في لبنان أو فلسطين أو في أي مكان من الوطن العربي».

وبعد مأساة الغزو العراقي للدولة الشقيقة الكويت تحدث رئيس الدول عن الوضع العربي الراهن وما يعتريه من وهن وتشتت فحدّد بكل وضوح وحسم الأسس الكفيلة بتحقيق التضامن العربي الفعال فقال «بصراحة» .. ما دام هناك قوي وضعيف ، وطالما القوي يتجاسر ويتذرع بأية حجج ويمد يده ليفعل ما يريد بجاره فلا حل للعمل العربي المشترك .. والحل يكون بأن لا تعتدي دولة على أية دولة عربية أخرى وإذا كان لدولة عربية أي حق على أية دولة عربية أخرى فإن هذا الخلاف يجب أن يحل بالتحكيم عن طريق جامعة الدول العربية، وليس بالغزو . وإذا كنا أمة عربية واحدة، فإن علينا أن نمنع كل من مد يده على شقيقه أو جاره منعاً باتاً حتى لو أثبت أن معه الحق .. فالعدالة والحقوق يجب أن تؤمن بالتحكيم والتفاوض .. وباختصار أقول ،إن

الأرض العربية محرمة على الغزو ، وحرام على العربي أن يعتدي على أخيه ، وأما أن يكون هناك متربصون ومراؤون وطامعون يساندون المعتدي في طمعه وظلمه فهذا ما لا نريده . واذا سادت هذه الحالة غير المقبولة فليتحمل كل منا مسؤولية نفسه . إن على كل العرب الحقيقيين والحريصين على عروبتهم وعزتهم أن يكونوا مع هذا الموقف وأن يمنعوا منعاً باتاً كل من يمد يده ويعتدي على شقيقه مهما كانت الحجج والذرائع . لقد ثبت بالتجربة أن ميثاق جامعة الدول العربية غير مرضٍ وغير مفيد أبداً لأن القرارات التي تصدر بموجبه غير ملزمة للطامع الذي يضرب بآراء المعارضين له عرض الحائط ويتذرع بمن أيده .. إن هذا لا يجوز وغير مقنع «... أما إذا أصبح الميثاق ملزماً عندها ، يصبح للعرب مكانة محترمة وسمعة دولية طيبة » . وكذلك أكد صاحب السمو رئيس الدولة في حديثه للسفراء العرب المعتمدين لدى جمهورية الهند أثناء زيارة سموه لها في إبريل ١٩٩٢ ، (٣٨) على ضرورة مراجعة الواقع العربي المتصدع الذي أدى إلى الخسارة والضعف والهوان. وقال سموه إن السبيل للخلاص من ذلك لن يتحقق إلا بالتضامن الصادق والرابط بين بعضنا بعضا بإيمان وإخلاص.

وأضاف سموه «على العرب أن يسلكوا طريق التآزر ويستمروا عليه حتى يقووا من وجودهم ويحافظوا على حقوقهم وكرامتهم لكي يجنوا الثمار ويصبح لهم ثقل ووزن دوليان . عندها ترتاح ضمائرنا ونريح أبناءنا الذين ينظرون إلى ما نحن فاعلون » .

وتجلى الانتماء العربي في أروع صوره بإنشاء صندوق أبوظبي للتنمية وقد ظهر في عام ١٩٧١ باعتباره ذراع الدولة في تقديم المعونة المالية للدول العربية والإسلامية وغيرها من الدول والشعوب الشقيقة والصديقة حيث قدم الصندوق خلال ٢٥ سنة دعماً مالياً بشكل منح وقروض ومساهمات بلغ مجموعها ١٢,٨ مليار درهم أي ما يعادل ٣,٦ مليار دولار مما يجعل أبوظبي وبالتالي دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة من أهم الأقطار المانحة لنسبة من دخلها القومي .

وفي ظل الأوضاع السياسية التي شهدتها منطقة الخليج العربي خلال العقدين الماضيين، تؤكد دولة الإمارات على ضرورة وأهمية إعادة بناء الثقة بين دول المنطقة القائمة على مبدأ الاحترام الكامل والمتبادل لسيادتها الإقليمية وعدم التدخل في

شؤونها الداخلية ونبذ استخدام القوة أو التهديد باستعمالها وحق كل دولة في اختيار نظامها السياسي والإقتصادي والاجتماعي والحفاظ على مواردها الطبيعية واللجوء إلى الطرق السلمية التفاوضية من أجل حل النزاعات ضمن إطار من الجهود والمساعي الثنائية والإقليمية والدولية . كما تدعم دولة الإمارات التوجهات السلمية الهادفة إلى ترسيم الحدود بين دول المنطقة بما يعزز استكمال السيادة الإقليمية لكل منها هدفاً لتحقيق السلم والأمن والاستقرار الدائم في المنطقة .

كما أن أهداف السياسة الخارجية للدولة تتمثل في الاتجاه نحو حل الخلافات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والدول المجاورة بالطرق الودية والسلمية ودعم القضايا العربية والتنسيق مع الدول العربية الشقيقة في المجالات المختلفة والانفتاح على العالم والالتزام بميثاق الأمم المتحدة .

وبالنسبة للدائرة الأولى، فقد أولت الإمارات اهتماماً كبيراً لتعزيز علاقاتها مع دول الخليج العربي من خلال تكثيف الاتصالات معها بهدف التشاور والتنسيق تجاه القضايا المشتركة التي تهم المنطقة، وتم عقد عدد من الاتفاقيات التي تدعم التعاون الخليجي في شتى المجالات بعد أن نجحت جهود صاحب السمو رئيس الدولة مع إخوانه قادة المنطقة في العمل على تتويج هذه القناعات بإعلان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية وانعقاد المؤتمر الأول بأبوظبي في مايو عام ١٩٨١، ويعكس الاتحاد التطور الطبيعي للعلاقات الأخوية الوطيدة القائمة بين شعوب ودول الخليج العربي ، والمجلس جزء من الجهد العربي المتواصل لتعزيز الموقف وزيادة فاعلية جامعة الدول العربية .

وبناء على ما سبق يرى الباحث أهمية الحقائق التالية :

١ - أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد دخلت إلى عالم العلاقات العربية - العربية بقوة من خلال مواقف مشرفة وفذة رسخت الانتماء العربي .

٢ - التاريخ يحمل لدولة الإمارات العربية مواقف مشهورة في تقديم العون لدول المواجهة واستخدام سلاح النفط لدعم المعركة وتعود بنا الذاكرة إلى المقولة

الخـالدة لصاحب السمو رئيس الدولـة بأن البترول العـربي ليس أغلى من الدم العربي .

٣ - أن دولة الإمارات العربية تؤمن بحتمية التضامن العربي وتوحيد الصف والدعوة إلى المصالحة العربية الشاملة بعد تجاوز الأزمات التي أصابت هذا التضـامن.

الفصل الثالث

المحور الإسلامي

إن الاتجاه الإسلامي قد ظهر في ديباجة الدستور بما نصت عليه من أن أهداف إقامة الاتحاد إعداد الشعب للحياة الدستورية والسير به قدما نحو حكم ديمقراطي نيابي متكامل الأركان وفي مجتمع عربي إسلامي، وتوكيداً لهذا الاتجاه قرر الدستور أمرين: (٣٩)

١ - أن الإسلام هو الدين الرسمي للاتحاد .

٢ - أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع فيه .

والمتأمل لتاريخ الإسلام العظيم يجد رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم قد وضع الأسس السياسية والاجتماعية والفكرية للبناء القومي الموحد للأمة العربية ، فكانت أسساً إسلامية لأنها من صنع الرسول وكانت عربية لأنها إنجاز عربي على أرض العرب وبلغة العرب ، وكانت إنسانية غير متعصبة لأنها قائمة على التعددية الدينية والعرقية والطبقية الاجتماعية.

ودعا الإسلام إلى الكف عن المطامع السياسية الآثمة في الشعوب الضعيفة ، وإلى إيثار إرادة النهوض بهذه الشعوب الضعيفة وقصد هدايتها على إرادة المطامع فيها وقصد افنائها ، وهو ما أراده الإسلام حين ظهوره بين الحروب الآثمة في عصره ، وهو ما أرادته الديانات السماوية الصحيحة قبله ، وهو ما أعلنه أول خليفة في المسلمين سياسة صريحة بين الأقوياء والضعفاء ، وهذا في أول خطبة له حين اختاره المسلمون خليفة عليهم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال في كلمته المشهورة: « القوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه ، والضعيف فيكم قوي عندي حتى آخذ الحق له » .

وهذا الذي قاله خليفتنا العادل بين الأفراد يجب أن يجري مثله بين الأمم ، حتى لا تعتدي الأمم القوية على الأمم الضعيفة ، وحتى يكون لهذه الأمم حقها في العيش

بجانب الأمم القوية ، ويكون لها حقها على الأمم القوية أن تأخذ بيدها في سبيل النهوض ، وتعينها حتى تصل إلى ما وصلت إليه من قوة ، ولا يكون هناك إلا التعايش السلمي بين جميع الأمم ، بحيث لا يفرق بينها في ذلك دين ، ولا يفرق بينها فيه جنس، بل تعيش الأمم جميعا في ظل «جامعة أمم» تنظر إلى العالم كانه أمة واحدة ، ولا تكون فيها تعصبات جنسية ، ولا تمييز الأمم القوية على الأمم الضعيفة . بل يكون للأمم الضعيفة فيها جميع ما تمتاز به الأمم القوية . (٤١)

ويقول الدكتور عبدالمتعال الصعيدي: (٤٢) الإسلام لا يمنع من الانضمام إلى جامعة أمم عادلة ، بحيث لا يكون فيها أثر للتعصبات الجنسية ، ولا للتمييز بين الأمم القوية والضعيفة ، لأن الغرض منها يجب أن يكون هو القضاء على مطامع الأمم القوية في هذه الأمم ، ولا يمكن تحقيق هذا الغرض في جامعة أمم يكون للامم القوية فيها أدنى امتياز على الأمم الضعيفة ، وكيف يمنع الإسلام من انضمامنا إلى جامعة أمم تعمل لهذا الغرض ، وهو الذي سبق إلى الدعوة إليه ، وكان أول من نهى الأمم القوية عن الاعتداء على الأمم الضعيفة، وجعل الحق للعهود العادلة بين الأمم لا للقوة الغاشمة ، وهذا في قوله تعالى في الآيتين (٩١-٩٣) من سورة النحل: ﴿ **وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً إن الله يعلم ما تفعلون ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا تتخذون أيمانكم دخلا بينكم أن تكون أمة هي أربى من أمة إنما يبلوكم الله به وليبينن لكم يوم القيامة ما كنتم فيه تختلفون**﴾. صدق الله العظيم

وكذلك دعا إلى التعايش السلمي وأمر به في قوله تعالى في الآيتين (٦٠-٦١) من سورة الأنفال: ﴿**وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم وإن يريدوا أن يخدعوك فإن حسبك الله ، هو الذي أيدك بنصره وبالمؤمنين**﴾. صدق الله العظيم.

وانطلاقاً من تلك المبادئ والأسس الإسلامية السمحة فقد صار لدولة الإمارات العربية المتحدة دور فعال على الصعيد الإسلامي من خلال المشاركة في جميع المؤتمرات الإسلامية ، بالإضافة للدور الفعال في منظمة المؤتمر الإسلامي . وتؤمن

دولة الإمارات العربية المتحدة بأن وحدة الأمة الإسلامية وتضامنها هما السبيل الذي يفرض على الآخرين احترامها ومراعاة حقوقها ، ولذلك تولى الدولة القضايا الإسلامية جلّ اهتمامها ، وهي انطلاقاً من هذا الإيمان تقدم العون والمساندة للدول الإسلامية وتسهم في تمويل العديد من المشاريع العلمية والصناعية في البلاد الإسلامية. (٤٢)

الفصل الرابع

المحـور الـدولي

تفيد الدراسة المسحية الشاملة حول دولة الإمارات العربية المتحدة أن منطقة الإمارات قد ظلت ردحاً طويلاً من الزمن كياناً هلامياً ضئيل الوزن في المحافل الدولية ، وقليل الأهمية في الأوساط العلمية ، فما يجيء ذكرها في كتاب من كتب الجغرافية مثلاً إلا بأوجز العبارات وأضعف البيانات ، وظلت عبارة «ساحل القرصان» مرتبطة بالمنطقة حتى بعد تسميته « بالساحل المتهادن» على الرغم مما في كلا الوصفين من إيحاءات لا مبرر لها لإبرازها في تسمية جغرافية إلا لحاجة في نفس يعقوب وعلى الرغم مما ألقته الدراسات التاريخية الحديثة من أضواء الحقيقة على طبيعة «القرصنة » المقصودة ودوافعها ومبرراتها . بل امتد الأمر بين كثير من المؤلفين إلى العجز حتى عن معرفة النطق الصحيح لأسماء بعض الإمارات. [٤٣]

وتغيرت الأوضاع من حول المنطقة في سائر جهات الخليج العربي في القرن العشرين ، وأخذت علائم النهضة والتطور في الظهور في كل من السعودية والكويت والبحرين وقطر ، وبقيت منطقة الإمارات تعاني الجمود والركود .

ومن الطبيعي أن فقر الموارد الطبيعة كان من وراء هذا الانصراف العالمي عن شؤون هذه المنطقة التي جمعت إلى هذا الفقر ذلك التفتت الاعتباطي في خريطتها السياسية . فنحن إزاء منطقة صحراوية شحت فيها الطبيعة السطحية شحاً شديداً في معظم أجزائها ، مع بعض الزراعة في ركنها الشمالي الشرقي وفي ساحل عُمان وفي واحاتها الصغيرة المتناثرة ، مع ثروة بحرية محدودة قوامها الأسماك واللؤلؤ في المنطقة الساحلية .

ورغم غياب التواجد الدولي قبل اكتشاف النفط وخلال عصور الفرقة بين الإمارات، فإن الموقع الجغرافي الهام لتلك المنطقة كان يبشر بأهمية دولية كبيرة ، فهي تقع في منطقة التقاء الخليج العربي وخليج عُمان الذي ينفتح على المحيط

الهندي ، وليس في بقعة نائية منعزلة شأن مناطق صحراوية أخرى في العالم . وقد انعكس هذا الموقع في نشاط السكان البحري منذ تاريخ موغل في القدم ، بكل ما يعنيه ذلك من انفتاح على العالم ومعاملات تجارية وغير تجارية واحتكاكات حضارية وتنوع في التجربة وحدث ذلك منذ وقت بعيد.

فقبل الاتصال بالأوروبيين الذي بدأ في القرن السادس عشر للميلاد ، كان لأهل الإقليم نشاطهم واتصالاتهم عبر الخليج العربي - إيران وما وراءها - وعبر خليج هرمز إلى المحيط الهندي ومن ورائه آسيا الموسمية وسواحل إفريقيا الشرقية ، وكان لهم نصيبهم المعلوم في نشر الإسلام والثقافة العربية في تلك الأصقاع. [٤٤]

ويكتشف العالم بأسره أهمية تلك المنطقة على الساحة الدولية خاصة بعد اكتشاف النفط والذي ينتج الخليج منه ثلث الانتاج العالمي، واكتشف العالم بعدها أن حظر النفط يمكن أن يكون كارثة اقتصادية للغرب تضاهي الكارثة الاقتصادية التي حلت به في أوائل الثلاثينيات وهذا ما تأكد منه العالم الغربي خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣.

ويركز د . ايلي سالم [٤٥] على أهمية فترة السبعينات التي شهدت بزوغ نجم الخليج وأهميته في الصراع العالمي قائلاً : وتعتبر منطقة الخليج اليوم أكثر ترابطاً مع بعضها البعض من أية منطقة أخرى في العالم العربي ، ويمكن الحديث عنها إذن كوحدة عربية وإبرازها كمنطقة محورية تسترعي اهتمام العالم العربي والعالم الإسلامي والعالم كله .

لقد بدأ الخليج في الظهور على المسرح الدولي منذ أوائل السبعينيات حتى أصبح يضاهي الآن في أهميتة الاستراتيجية أوروبا الغربية وشرق آسيا ، المنطقتين اللتين كانتا حتى الماضي القريب محور التنافس الشديد بين القوتين العالميتين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية . وقد أصبح الخليج محوراً ثالثاً للصراع الأمريكي السوفياتي مع كل ما يتأتى لمثل هذه المحاور من فوائد ومخاطر وذلك للأسباب التالية :

أولاً : لقد أعادت حرب أكتوبر ١٩٧٣ جزءاً كبيراً من الكرامة العربية التي انتهكت سنة ١٩٦٧ ووضعت العرب مجدداً على الخريطة السياسية العالمية ، كما أنها حوّلت الخليج ، نتيجة للحظر النفطي الذي فرضه على الدول المؤيدة لإسرائيل إلى منطقة سياسية - استراتيجية خطيرة وقادرة على لعب دور دولي فعال .

ثانياً : يعتبر ارتفاع سعر النفط من دولارين للبرميل الواحد في سنة ١٩٧٠ إلى أربعة وثلاثين دولاراً سبباً كافياً لجعل الخليج محط أنظار العالم لأن ما يدفعه الإنسان من جيبه الخاص أقرب إلى قلبه من السياسات الكبرى التي لا تعنيه أو يظن أنها لا تعنيه . وهكذا أصبح سعر النفط هاجساً مزعجاً للأمريكيين وللأوروبيين ولغيرهم .

ثالثاً : ومما لا شك فيه أن مكانة الخليج العالمية قد ازدادت بازدياد أهمية القضية الفلسطينية . فمنذ نكبة ١٩٦٧ أخذت القضية الفلسطينية تحتل دوراً عالمياً مرموقاً . ويترجم التعاطف الخليجي الفلسطيني احتراماً للدول التي تحترم القضية الفلسطينية وتقر بعدالتها وخوفاً وعداءً لدى الدول التي تخشى القضية الفلسطينية وتعاديها.

رابعاً : بعد عقد اتفاقيات كامب ديفيد وغياب مصر عن الساحة العربية حدث تحول كبير في ميزان القوى في العالم العربي من جهة وبين العالم العربي وإسرائيل من جهة أخرى. قد أدى غياب مصر سياسيا وعسكريا من الحسابات العربية إلى ظهور منطقة الخليج في دور ريادي جديد في العالم العربي ، كما أن غياب مصر قد أدى أيضاً إلى ظهور إسرائيل كالدولة الأقوى في المنطقة بلا وازع ولا رادع .

خامساً : لقد ازداد الخليج أهمية في السياسة العالمية بعد انهيار النظام الشاهنشاهي في إيران واجتياح السوفيت لأفغانستان وتهديدهم بالتالي مصادر النفط الإيراني وطرقه إلى الأسواق العالمية .

الكاتب العربي محمد الرميحى [٤٦] في استعراضه لكتاب روسيا سنة ٢٠١٠ تأليف دانيل برجن وثان جوستافون يقول الكاتبان إنه بعد أن تقدمت السن برئيس الوزراء البريطاني الأسبق انتوني ايدن (كان رئيس وزراء بريطانيا في الخمسينات) وضع كتاباً

يحوي تجربته السياسية فنظر إلى فشل الشعوب في توقع الأزمات في القرن العشرين على أنها ظاهرة كلاسيكية ويقول : « من المستحيل أن نقرأ تاريخ ما حدث في القرن العشرين ولا نخرج برأي أنه كان هناك دائماً مسؤولون يتخذون القرارات بخطوة واحدة متأخرة .. وكانت هذه الخطوة المتأخرة دائماً ، هى الخطوة القاتلة» معنى هذا الكلام أن الحوادث الكبرى (تفاجئ) السياسيين والمسؤولين ، في الوقت الذي لو دققنا النظر في مقدماتها لوجدنا أن احتمال توقعها كان ظاهراً للعيان ولكننا «اخترنا» عن قصد أو دون قصد أن نتعامى عنها !

سقوط الاتحاد السوفيتي وبناء روسيا الحديثة سوف يصبح مثالاً للمناجاة في التاريخ ، يقول المؤلفان : وكثيراً ما تأتي الأحداث الضخمة في التاريخ كمفاجأة . في ربيع ١٩١٤ كانت أوروبا تبدو أقرب إلى حالة السلام منها إلى الحرب في أية سنة سابقة . وكانت وحدات الأسطول البريطانى تقوم بزيارات مجاملة للموانئ الألمانية ، ومع ذلك في أغسطس ١٩١٤ وفي أقل من ستة أسابيع من اغتيال الأمير النمساوي «فيردناند» في سراييفو قامت الحرب العظمى الأولى ، وكان أن قُتل ثلاثة عشر مليون إنسان ودُمرت مدن وتغيرت حدود دولية وسقطت إمبراطوريات قبل أن تتوقف تلك الحرب .

الهجوم على ميناء بيرل هاربر الأمريكي الذي أدخل الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الثانية كان أكبر صدمة ومناجاة في التاريخ الأمريكي الحديث... ويقول الكاتبان - سوف نحاول ألا نكون متأخرين خطوة حتى لا تفاجئنا الأحداث ونحن غير جاهزين ولا ملمين بالأحداث .

لذلك فإن محاولة توقع مسار دولة كبرى كروسيا لا يهم الروس وحدهم ولا الشعوب المحيطة بهم فقط ، بل يهم العالم أجمع ...

ووسط خضم الأحداث الجسام في العالم خلال القرن العشرين وحتى السنوات الأخيرة من عقده العاشر، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة قد اتخذت موقف الدول المعتدلة في السياسة الدولية فهي تؤيد كتلة عدم الانحياز، ولا توافق على الأحلاف أياً

كانت صورها . ومن هنا تؤكد دولة الإمارات ضرورة إبعاد الخليج والمحيط الهندي عن الصراعات الدولية والتنافس بين الدول العظمى .

وقد أعلنت ديباجة ميثاق الأمم المتحدة تصميم شعوب العالم على «أن نأخذ أنفسنا بالتسامح ، وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار» [٤٧] لم يكن الذين صاغوا هذه الكلمات أول من وضعوا رؤية لعالم واحد يكون كل الناس فيه جيرانا . فلقد استلهمت عصبة الأمم مثلا أعلى مشابهاً لهذا في مطلع القرن الحالي ، وقبل ذلك بزمن طويل ، تحدث الفلاسفة والمفكرون الدينيون والسياسيون عن الأسرة الإنسانية.

لذا انطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة في علاقاتها العربية والدولية طوال السنوات الإحدى والعشرين الماضية في سياسة خارجية متوازنة ومنفتحة مهتدية بهدي المبادئ التي نص عليها الدستور لتحدد مواقفها النابعة أساسا من انتمائها العربي وعلاقاتها المتميزة بالدول الإسلامية وأقطار العالم النامي ورغبتها في التعاون مع جميع الدول على أساس مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل ورعاية المصالح المشروعة .

وتساهم دولة الإمارات مادياً في عون الدول العربية الشقيقة ودول أفريقيا وأسيا . وتعتبر دولة الإمارات ممثلة في صندوق أبوظبي للإنماء أكثر دول العالم عطاءً في هذا الميدان مما أكسبها محبة واحترام جميع الدول، كل هذه الأسباب جعلت لدولة الإمارات شخصية واضحة بارزة المعالم في سياستها الخارجية وحققت الدولة بذلك وجودها وفعاليتها في الأسرة العربية والدولية في مدة لا تزيد عن عشر سنوات.

ولا شك أن الانتقال من إمارات صغيرة تحت الحماية البريطانية إلى دولة مستقلة لها المكانة الدولية في الشؤون الخارجية إنجاز ضخم يماثل بل يفوق كثيراً ما تم في هذه السنوات أيضاً من منشآت ظاهرة للعيان من بنيان وتعمير وزراعة وصناعة .

ويحلل الدكتور تاج الدين الحسيني [٤٨] خبير القانون الدولي دور الإمارات في المحيط الدولي قائلاً : ينبغي أن نلاحظ بأن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة جاء مرتبطاً بتطورات مهمة على الساحة الدولية ، لم تعرفها العلاقة الدولية منذ نهاية

الحرب العالمية الثانية بحيث كنا قد أصبحنا في نهاية الستينات وأوائل السبعينات على أبواب منعطف جديد ومهم في العلاقات الدولية وهو نهاية الحرب الباردة وسلوك الدولتين العظميين آنذاك وسياسة الوفاق ، التي استقرت في هذه العلاقات ابتداءً من سنة ١٩٦٩ . وظهرت بوضوح مع أوائل السبعينات وخاصة عند اندلاع حرب أكتوبر . لذلك سوف أحاول التركيز على هذا التطور التاريخي المرتبط من جهة بمرحلة الوفاق ثم ثانيا بمرحلة الحرب الباردة الجديدة التي ابتدأت مع سنة ١٩٧٩ ، ثم أخيراً مع مرحلة الأحادية القطبية التي لا يزال المجتمع الدولي يعيش في ظلالها حتى اليوم. فعندما نأخذ بعين الاعتبار الأحداث الكبرى التي عرفها المجتمع الدولي في نهاية الستينات وبداية السبعينات نلاحظ أن توازن القوى كان مطبوعا بما يمكن أن يعتبره الكثير من المحللين على مستوى الدراسات الاستراتيجية ، بالثنائية القطبية . هذه الثنائية القطبية التي سمحت للدولتين العظميين - في إطار نوع من التوافق بينهما - بتوسيع دائرة نفوذهما على مستوى التكتلات العسكرية والاقتصادية بل وسمحت لهما بتوزيع مناطق النفوذ . وما يهمنا في هذه المرحلة بالذات هو أن دولة الإمارات استطاعت أن تبقى خارج مناطق توزيع النفوذ بين الدولتين العظميين، وحاولت جاهدة أن تتجاوز هذا الإطار الضيق بتحاشي الوقوع في فخ الهيمنة من أجل إقامة اتحاد متأصل على مستوى منطقتها وعلى مستوى ضمان التوازن على الساحة العربية والتضامن العربي ، لكن ما هو مهم جداً في هذه المرحلة وهو أن مرحلة الوفاق هذه ارتبطت في أكتوبر ١٩٧٣ باندلاع الحرب العربية الإسرائيلية ، حرب أكتوبر المجيدة . وكان موقف دولة الإمارات العربية المتحدة متضامناً مع عاهل المملكة العربية السعودية آنذاك المغفور له الملك فيصل الذي نادى باستعمال سلاح النفط .وكانت الإمارات من أوائل الدول التي ساهمت في استعمال هذا السلاح ووقف تصدير البترول العربي إلى أوروبا الغربية وإلى الولايات المتحدة ، مما كانت له نتائج لا حصر لها ، ولأول مرة شعر العالم بالفعل أن القوة العربية لا تكمن فقط في الحجم السكاني والإمكانيات الاقتصادية، ولكنها تكمن أيضا في القدرة على التحدي واستعمال سلاح إستراتيجي وهو النفط في معركة حقيقية ، ولاحظنا بعدها أن دولة الإمارات تدخل في إطار معركة إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد فلقد كانت من بين الدول التي لعبت

دوراً أساسياً في إطار مجموعة الـ ٧٧ داخل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مطالبة بتحويل صندوق النقد الدولي من مجرد مؤسسة تحقق التوازن النقدي إلى مؤسسة تساهم فعلاً في تحقيق التنمية .

وينتقل الدكتور تاج الدين الحسيني إلى المحور الثاني والذي يهم مرحلة الحرب الباردة الجديدة، وكما نعلم جيداً فهذه المرحلة انطلقت في عام ١٩٧٩ عندما قام الاتحاد السوفيتي بغزو أفغانستان وحينما اعتبرت الولايات المتحدة أن مثل هذا العمل لا يمكن أن يظل بدون عقاب ، معتبرة أن علاقات الوفاق قد انتهت وأن الاتحاد السوفيتي أصبح يمثل «إمبراطورية الشرق»، هنا كذلك تظهر حكمة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان عندما أدان الغزو السوفييتي لأفغانستان ولكنه لم يحاول رفض التعامل معهم .

أما المرحلة الجديدة والأخيرة فهي التي يمكن أن يطلق عليها بعض المحللين الاستراتيجيين مرحلة الأحادية القطبية ، ذلك أنه منذ منتصف الثمانينيات انهار كل البناء الشيوعي جملة واحدة وأصبحنا تجاه مجتمع دولي جديد تطبعه الهيمنة المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية على المستوى السياسي والعسكري والاستراتيجي. وكان بالإمكان بالنسبة للدول الضعيفة النفوذ والدول التي لا تملك مقاليد سياستها الخارجية بحكمة وتبصر كما وقع لبعض منها بالفعل، أن تقع الإمارات هي الأخرى تحت نفس التأثير لأن الأحداث العظام التي عرفتها منطقة الخليج في هذه الفترة بالذات ، فترة الأحادية القطبية ، لم يكن من السهل هضمها أو التعايش معها فنحن نعلم جيداً أن قيام العراق بغزو الكويت وتواجد ما يفوق ٥٠٠ ألف جندي بمنطقة الخليج كل هذا كان يشكل ثقلاً من الأهمية بمكان على دول المنطقة.

ومع ذلك استطاعت الإمارات في هذه المرحلة الدقيقة بالذات أن تحافظ على مركزها كقوة إقليمية تلعب دور الوسيط تنادي بالتضامن ، تعمل على تفادي الحساسيات ، وتعمل على ضمان استقلال كل دول المنطقة .

وحول دور دولة الإمارات العربية المتحدة الفعال في مشاريع التنمية في العالم يقول الدكتور صلاح الدين هارون أستاذ الاقتصاد ومدير البنك العربي بالمغرب.[٤٨]

لقد كان للإمارات العربية المتحدة كبعض الدول الخليجية إسهام كبير في المشاريع التنموية خاصة في العالم العربي . وللتوضيح يجب الإشارة إلى أننا على الصعيد الإقتصادي، نعتمد معايير في قياس هذه الإسهامات والمعيار الأساسي الذي نستخدمه هو النسبة بين حجم المساعدات الخارجية والناتج القومي الإجمالي . ومنذ الستينات وعلى منابر الأمم المتحدة كان الخبراء ينادون الدول الغنية بتقديم مساعدات للدول النامية بنسبة ٠,٧٪ من الناتج القومي للدول الغنية في البداية ثم طلب منها منذ السبعينات أن ترفع هذه النسبة إلى ١٪ من ناتجها القومي الإجمالي وهو ما لم تلتزم به سوى بعض الدول الصناعية المتقدمة وعلى الخصوص فرنسا - ربما لأسباب تاريخية - والسويد . أما باقي الدول الغنية الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة فلم تصل حتى إلى ربع هذا الهدف المنشود، مع الإشارة إلى أن نسبة ١٪ المذكورة قد أصبحت متجاوزة جداً بعد عام ١٩٧٣ . ومن أوائل الدول التي تجاوزتها تجد دولة الإمارات العربية المتحدة حيث وصلت نسبة مساعدات الإمارات في أواسط السبعينيات والثمانينيات إلى أكثر من ٥٪ بل وارتفعت في فترة من الفترات إلى ١٠٪ من ناتجها القومي الإجمالي عن طريق صندوق أبوظبي للتنمية هذا الصندوق الذي يلعب دوره التنموي عبر أشكال مختلفة . أولها تقديم القروض والمنح وثانيهما الإشراف على القروض والمنح التي تقدمها حكومة أبوظبي ناهيك عن دوره التنموي المتمثل في مساهمته برأس المال في العديد من المشاريع التنموية العربية الناجحة» .

ويؤكد صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (٥٠) على أهمية توطيد العلاقة بين الدول الصديقة قائلاً : بعد حرب الخليج ، قد أصبحت هناك رغبة من دول مجلس التعاون في تقوية علاقات الصداقة والتعاون مع أمريكا والغرب ، ولمواجهة أية كارثة مثل التي حدثت في الخليج (لا قدّر الله) والحقيقة أن مواقف أمريكا والغرب خلال أحداث الخليج ، وما قاموا به من دور في تحرير الكويت ، يجعلنا نحرص على التعاون معهم ولا نفرط في صداقتهم إذ كيف يفرط الصديق بصديقه الذي اختبره ووقف إلى جانبه في محنته .

وهكذا أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة أحد أهم مفاتيح الاستقرار والأمن في منطقة الخليج ذات الأهمية البالغة للعالم أجمع وذلك بفضل السياسة الحكيمة لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة المشهود له من قبل قادة دول العالم بالحكمة والرأي السديد والنظرة الثاقبة للأمور والإيمان بقضايا شعبه ووطنه والأمة العربية والإسلامية .

ولم يكن لدولة الإمارات أن تحتل مكانة مرموقة في المجتمع الدولي ظلت تتعزز يوماً بعد يوم على مدى السنوات الخمسة والعشرين الماضية لولا إيمانها المطلق بمد جسور الصداقة والتعاون مع مختلف دول العالم والعمل بفعالية من أجل إرساء روح التسامح والالتزام بالقيم الحضارية والإنسانية النبيلة وأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي حتى يسود الاستقرار والأمن والتعايش السلمي بين البشرية .

الفصل الخامس

التحديات السياسية للتجربة الاتحادية

المستقبل الدستوري للدولة:

كان لإقرار الدستور الدائم في يونيو ١٩٩٦ خطوة مطمئنة للمؤمنين بالاتحاد بعد أن كان ذلك مثاراً للتخبط والتعليق نظراً لانتهاء أكثر من فترة انتقالية للعمل بالدستور المؤقت وذلك منذ انتهاء الفترة الانتقالية التي حددتها المادة ١٤٤ من الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة .. وكان ذلك علامة مميزة لاستقرار الحياة السياسية بالدولة الفتية ودليلاً حياً على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

إن مرور خمسة وعشرين سنة تحت لواء علم الاتحاد في ظل الدولة الجديدة قد أذابت نوازع الحنين إلى الإقليمية والاستقلال ، ورسخت الاقتناع بضرورة إعلاء مصلحة الاتحاد فوق مصالح الإمارات ، والإيمان بأن تقوية الاتحاد وزيادة سلطات مؤسساته هي الضمان الحقيقي لمصالح شعب الاتحاد على اختلاف الإمارات التي ينتمي إليها.

وأدت التجربة إلى تحقيق تكامل حقيقي بين مختلف إمارات الاتحاد رغم التباين في المستوى ، ويرجع ذلك إلى وجود روح التكافل التي تسود الجميع .. ونجحت التجربة لوجود احترام للدستور يلتزم به الجميع . وتتحمل كل أطراف الوحدة المسؤولية وتشارك في الحكم ، فكان المجلس الأعلى للحكام مجسدا لإرادة الإمارات السبع .. ونجحت التجربة أيضاً نتيجة الالتزام بأحكام الدستور وتعاون الجميع وراء ذلك دور شخصية صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الأبوية والاستماع لكلمته .

وكما ذكرنا من قبل، فإن الخلافات الدستورية قد شكلّت في بداية الاتحاد سبباً في تعثر محاولة إقامة اتحاد تساعي تنضم فيه _ مع الإمارات السبع المكونة للاتحاد حاليا - كل من البحرين وقطر إلا أن استقرار النظام الدستوري فيما بعد ومرور خمسة

وعشرين عاماً على التجربة وصل بالاتحاد تدريجياً إلى درجة التماسك والترابط المرجوّة وجعل سيره على طريق الاستقرار والديمقراطية في وقت واحد .

وقد لخّص د. أحمد كمال الدين مظاهر القوة في النظام الدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة في النقاط التالية: (٥١)

الأول : سرعة التطور الاقتصادي وما حمله ذلك التطور من رخاء أحست الغالبية العظمى من أبناء الشعب بآثاره المباشرة ، مما وفر للاتحاد نوعاً من الاستقرار الداخلي على نحو لا تتمتع به الكثير من الدوَل الكبرى .

الثاني : الإحساس القوى لدى الإمارات جميعاً بأن صغر حجمها وقلة عدد سكانها تجعل اتحادها أمراً ضرورياً لاعتبارات الأمن الجماعي للمنطقة كلها .

الثالث : وجود إحساس بقيام أخطار مشتركة ، قد يكون بعضها في حالة هدوء مؤقت ولكنها يمكن أن تنفجر إذا تغيرت بعض الظروف والتوازنات في المنطقة .

الرابع : إن ما ساعد على قوة النظام الدستوري أن عملية التطور الاقتصادي والعمراني والإداري تتم في سهولة نسبية .. لأن الانسحاب الرسمي البريطاني من المنطقة لم يترك فراغاً ولم يخلف وراءه شيئاً من المشاكل ولأن الدول العربية الغنية بالخبرات الفنية لم تتأخر من جانبها في تقديم الخبرات والكفاءات اللازمة لتحقيق هذه الطفرة في تغيير وجه الحياة على أرض الدولة الناشئة .

الخامس : أنه إذا كان النظام الدستوري لم يحقق وحتى الآن - تقدماً كبيراً في تيسير مشاركة الأفراد في الحياة السياسية بالأساليب المتعارف في الدول الديمقراطية فقد عوّض هذا إلى حد كبير وجود نوع من الديمقراطية الاجتماعية المستمدة من التقاليد العربية والقبائلية فلا يزال أصغر المواطنين وأدناهم شأناً وأقلهم ثروة يستطيع أن يدخل على حاكم البلاد وأن يعرض عليه شكايته وأن يخاطبه باسمه مباشرة بغير ألقاب ، وفي هذا النوع من الديمقراطية الاجتماعية ما ينزع من الحياة السياسية والاجتماعية شحنة التوتر التي تحرك المتاعب والقلاقل في الكثير من النظم .

ويعتبر النظام الفيدرالي في الحكم ذا ميزة هامة وهي أنه يوفق بين مزايا الدولة الكبيرة ذات الإمكانيات العظيمة وبين مزايا الاستقلال الذاتي في تولي شؤون كل ولاية بما يتفق وظروفها ويحقق لسكانها القدر المناسب من الديمقراطية والمصلحة [٥٢] بينما يواجه النظام الفيدرالي بعض الصعوبات والتي تتمثل فيما يلى :

١ - زيادة نفقات الدولة بسبب ازدواج هيئاتها على مستوى الدولة الاتحادية وعلى مستوى الولايات ويمكن علاج هذا العيب عن طريق حسن التنظيم وعمليات الدمج التي أجرتها الإمارات كالوزارة الاتحادية للنفط ودمج الدوائر المختلفة في الوزارات الاتحادية كالإعلام والمواصلات والداخلية .

٢ - الخلافات بين حكومة الاتحاد وحكومات الولايات غير أن المحكمة العليا تفصل في هذه الخلافات حتى كادت تنعدم .

٣ - دخول الشؤون الاقتصادية في اختصاص حكومات الولايات مما يضعف مقدرة الحكومة الاتحادية على رصد اقتصاديات الدولة وعلى تحقيق أهدافها القومية . وقد تلافت دولة الإمارات العربية هذا العيب بتقوية الحكومة الفيدرالية وتنوع قياداتها وزيادة اختصاصاتها والإنفاق بلا حدود على كل الإمارات دون اعتبار لاقتصاد الإمارة أو حجم مساهمتها في ميزانية الاتحاد مما خلق نوعاً من الاستقرار والحرص على مصالح الدولة وحقق الازدهار الاقتصادي .

وحول تلك التجربة الناجحة تقول صحيفة الأهرام المصرية [٥٣] أن التجربة الوحدوية بالإمارات هي تجربة فريدة مبتكرة تجمع بين الخصوصية لكل إمارة ، وتثبت دعائم الوحدة أي تجمع بين الفيدرالية والكونفدرالية ، وبذلك أصبح هناك مزيج من الاندماج والتنوع والمحافظة على الخصوصية في الوقت نفسه .

ويوضح الدكتور حمدي عبد العظيم الأستاذ بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، أن الوحدة الإماراتية نموذج للاندماج الكامل بين عدد من الإمارات المتناثرة في إطار سياسي وجغرافي متجاور يعتمد على الحكم الفيدرالي والصلاحيات الإقليمية لكل إمارة بما لا يخل بالنظام العام ، وفي نفس الوقت يحقق نوعاً من التكامل بين أطراف

الدولة ، فأبوظبي لديها النفط وهو أهم موارد التنمية ، ودبي لديها النشاط التجاري، والفجيرة وأم القيوين لديها نشاط الصيد وهكذا ، وهو ما يتيح قدرا من التكامل والاستفادة الجماعية من الموارد المتاحة لكل إمارة من الإمارات السبع ، فنجد الولاء الجماعي لدولة الإمارات ينبع من تحقيق المصالح المشتركة والاستفادة الجماعية من عملية استغلال الموارد بكفاءة اقتصادية تتيح للجميع فرصة زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي وتطوير الإمارات الأقل تقدماً إلى مستوى أفضل من حيث مستوى المعيشة والمرافق الهامة والأساسية والتي يتم تمويلها من الموازنة الاتحادية.

من الواضح أن البعد السياسي للتجربة الاتحادية قد حقق نجاحات ملموسة ونتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

١ - أن التجربة الاتحادية الناجحة طيلة ثلاثين عاماً قد قضت إلى غير رجعة على الفكر السياسي القبلي وألغت الحدود الداخلية التي حرص الاحتلال على ترسيخها حماية لمصالحه وعدم تشابكها بعد ظهور البترول ودخول شركات البترول المنافسة حول التنقيب .. فضلاً عن حل مشاكل الحدود مع جيرانها.

٢ - أن التجربة الاتحادية قد قضت على العزلة ومحدودية المصالح الاقتصادية ودعمت الاتجاه إلى وحدة سياسية واقتصادية للإمارات، تبع ذلك اهتمام متزايد من حكام وأهالي الإمارات بالقضايا الوطنية مثل تحرير فلسطين والتخلص من السيطرة الغربية على مقدرات البترول وتبني سياسة عدم الانحياز .

٣ - نجحت التجربة الاتحادية في توحيد أجهزة الأمن وقوات الدفاع وتكوين فرق قومية رياضية .

٤ - كان للإعلام دور متميز على المستوى المحلي في ترسيخ معاني الوحدة والمواطنة الحديثة .

٥ - نجحت الصحافة المحلية في بلورة الفكر السياسي للتجربة وترسيخها مما كوّن فكراً سياسياً وحدوياً فأنزلت الفُرقة إلى عالم النسيان .

٦ - قامت الوزارة الاتحادية بدور فعال في الانفاق على الخدمات العامة المطلوبة لكل إمارة وأنفقت الميزانية دون استثناء على الإمارات كل حسب حاجته بل أن أكبر نصيب من الميزانية الاتحادية ينفق على الإمارات التي يقل دخلها الذاتي فيها ، هذا الاتجاه وبسبب عامل ظهور البترول الذي لعب دوراً في أهمية وقيمة الحدود الداخلية بين الإمارات فصارت تلك الخطوط السياسية ذات معنى إداري لا سياسي .. بعد ما انتصرت المصالح الاتحادية والفكر الاتحادي .

الباب الخامس

البعد الإجتماعي للتجربة الإتحادية

الفصل الأول: التعليم.

الفصل الثاني: الصحة.

الفصل الثالث: الجوانب الأمنية.

الفصل الرابع: الجوانب الاعلامية والتثقيفية.

الفصل الخامس: الرعاية الإجتماعية والخدمات.

الباب الخامس

البعد الاجتماعي للتجربة الاتحادية

تمهيد:

التنمية الاجتماعية في الفكر الاجتماعي ، قد اختلف فيها المفكرون الاجتماعيون، فبينما يعرفها بعضهم «بأنها عملية توافق اجتماعي» يعرفها آخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع ، أو أنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان ، أو الوصول بالفرد لمستوى معين من المعيشة أو عملية تغيير موجه يتحقق عن طريقها إشباع احتياجات الأفراد. (٥٤)

ومهما تعددت التعاريف واختلفت الآراء فإن مفهوم التنمية الاجتماعية مفهوم شامل، لا يقتصر على مجرد الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والتأمين..إلخ، وإنما يمتد إلى إحداث تغيير اجتماعي شامل يهدف إلى إحداث تغيير في الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تعد تساير العصر ، ثم إقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم جديدة ، ويسمح بتنمية العنصر البشري عن طريق إشباع مطالبه واحتياجاته .

لذا فإن أهم جوانب أو عناصر التنمية الاجتماعية هي:- (٥٥)

١ - الاهتمام بالجوانب التعليمية بصفة عامة .

٢ - الاهتمام بالجوانب الصحية والطبية .

٣ - الاهتمام بالجوانب الأمنية التي تمنح الإنسان الأمن والطمأنينة .

٤ - الاهتمام بالجوانب الثقافية والترويحية .

٥ - الاهتمام بالجوانب الرياضية والشبابية بوجه عام .

٦ - الاهتمام بالجوانب الدينية والخلقية .

٧ - الاهتمام بالجوانب الاجتماعية الأخرى مثل :

ا - التأمينات الاجتماعية .

ب - الضمان الاجتماعي .

جـ - الرعاية الاجتماعية .

وكل من الجوانب السابقة تمثل حاجات يريد الإنسان اشباعها بطريقة أو بأخرى ، حتى يحس أنه ينتمي إلى مجتمع متكامل تسوده المحبة والسماحة والعدالة والانسجام والتوافق بين جميع أفراده ومؤسساته المختلفة .

ومن مظاهر الإخفاق الرئيسية في التنمية السابقة في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء ، أن أعداداً ضخمة جداً من الناس لم تكن قادرة على تحقيق إمكاناتها ، إذ تنتشر البطالة والتمييز بين المرأة أو الأقليات، وسوء المرافق الخاصة بالتعليم أو الصحة والأحوال المتدهورة لمدن الصفيح المكتظة بالسكان ، والمظاهر المماثلة الأخرى وذلك بدرجات متفاوتة في مختلف أرجاء العالم ، ولا تؤثر هذه العوامل فقط في أمن البشر ورفاهيتهم ، بل تشكّل هي نفسها عوائق في طريق التنمية.

ومهما كانت السياسات الاقتصادية مدروسة جيداً ، فإنها لا تضمن بذاتها تحقيق التقدم الاجتماعي ومستويات الحياة الأفضل في جو أرحب من الحرية كما ينص ميثاق الأمم المتحدة . (٥٦)

وقد أدى الإخفاق في دمج السياسات الاجتماعية ، بمعناها الأوسع ، في إطار السياسات الاقتصادية- بالبلدان إلى السير في اتجاهات تتسم بالتبديد الاقتصادي، إذ تفقد أوروبا الغربية ، على سبيل المثال ، عُشر ما تستطيع قوتها العاملة أن تنتجه أو أكثر ، بسبب البطالة التي تبقي هذا العُشر عاطلاً ، مع ما يصاحب ذلك من آثار مدمرة في الأفراد والأسر ، والمجتمعات المحلية . وفي حين تستمر الأسباب الجذرية للبطالة ، فإن تقديم الدعم للعاطلين يتسبب في تزايد الطلب دوماً على الميزانيات الوطنية ، مما يخلق حالات العجز التي تزيد من المشاكل الاقتصادية ويتم طرد أعداد

ضخمة من الناس خارج نطاق القوة العاملة لتعاني شظف العيش على هامش المجتمع.

ويعبّر صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (٥٧) أبلغ تعبير عن مفهوم التنمية الاجتماعية الحديثة بدولة الإمارات العربية المتحدة قائلا :

«لا نريد أن نرى في الإمارات إنساناً متضرراً أو محتاجاً في أي مجال من المجالات، سواء كان في معيشته أو ثقافته ، في صحته أو عمله ».

وبهذه الكلمات الموجزة المعبرة في الدلالة والمضمون والمحتوى حدد صاحب السمو الشيخ زايد معالم وأهداف النهضة الشاملة في دولة الإمارات والتي ترمي في المقام الأول إلى تنمية إنسان الإمارات والنهوض به وإعداده ثقافياً واجتماعياً وصحياً ليسهم بدوره في المشاركة في نهضة الوطن وتقدمه ورفعته . وانطلاقاً من هذا المفهوم أولت الدولة قطاعات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية مكانة مرموقة في سلّم أولويات التنمية في البلاد .

هذا وقد حددت الوثيقة التي تضمنتها الخطة الخمسية التي أعدتها وزارة التخطيط في العام ١٩٧٥ الأهداف العامة للتنمية في الدولة بالنقاط التالية: (٥٨)

١- الإنسان في دولة الإمارات هو الغاية والخدمات الاجتماعية على اختلافها حق أساسي له .

٢ - تحقيق رفاهية المجتمع كهدف أساسي من أهداف التنمية باستمرار زيادة مستويات المعيشة سواء نواحي الاستهلاك أو نواحي الخدمات ، وذلك على أساس من العدالة الاجتماعية مع تأكيد هذه الرفاهية للأجيال القادمة .

٣ - تتم التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس متوازن بالنسبة للدولة ككل وعلى مستوى الإمارات ويتم النمو الاجتماعي المتوازن جنباً إلى جنب مع التنمية الاقتصادية ليتوافر في كل الأحوال مستوى حضاري واحد بين الإمارات .

٤ - دعم الاقتصاد القومي وتعزيز قدراته على الاعتماد الذاتي باستخدام المنجزات وتغيير وتنويع أنشطته وتعظيم طاقاته لدفع النمو باطراد .

٥ - تنمية وتطوير القوى العاملة المواطنة .

واستناداً إلى تلك المبادئ أو الأسس العامة للتنمية أمكن تحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية ، وهذه الأهداف أكدتها فلسفة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان عندما قال : «إن الإنسان هو العنصر الأساسي لكل تقدم ، وأن أثمن ثروة لهذا البلد هى الإنسان الذي يجب أن نعتني به كل العناية ، ونؤمن له كل الرعاية فلا فائدة للمال بدون الرجال . وستبقى خالدة على مر الزمان كل الجهود التي ستبذل لإعداد المواطن الصالح والعمل الصالح الذي يسهم به المواطن لبناء وطنه وخدمة أهله وأمته» .

لقد ركزت سياسة دولة الإمارات العربية أساساً على البعد الاجتماعي كحجر أساسي لرفاهية واستقرار المواطن داخل دولته الفتية . وقراءة التاريخ تؤكد أن إهمال البعد الاجتماعي للتنمية إبان الثورة الصناعية التي حدثت في أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر قد أدى إلى ظهور مجموعة من الأمراض الاجتماعية والمشكلات أهمها ظهور فئة قليلة من الأثرياء تمتلك معظم وسائل الانتاج وتتحكم في الغالبية التي لا تمتلك سوى الجهد الذي تقدمه لصاحب العمل، أي أن العامل أصبح يجد نفسه مضطراً لأن يبيع طاقته في العمل كسائر السلع التي تباع في الأسواق ، ولا يحصل في مقابل ذلك إلا على ما يكفي حاجته ليعيش عيشة الكفاف .

والسؤال الآن ما هي معالم تلك الخطوات العملاقة التي قدمتها دولة الاتحاد على طريق التنمية الاجتماعية ؟

الفصل الأول

التعليم

كانت الإمارات المتصالحة تقع خلف أقسى وأفقر صحراء في الجزيرة العربية وخاصة أبوظبي والتي كان بنو ياس أسيادها باعتراف الجميع وأمام أبوظبي يتماوج الخليج العربي تماوجاً عظيماً حتى يمكن رسو السفن في الأماكن العميقة بين الصخور المرجانية فقط ، لقد أُعتبر اكتشاف أبوظبي حظاً عظيماً فعلاً ، ومنذ العام ١٧٩٤ جعلت قبيلة بني ياس من هذه الجزيرة قاعدة لها. (٥٩)

كانت التجارة والغوص وراء اللؤلؤ وبناء السفن هي مصادر الدخل الرئيسية الأخرى بجانب زراعة النخيل في أماكن محدودة وكان الأهالي يعتمدون على دخل اللؤلؤ لشراء ضرورات حياتهم من أرز وشاي وبن وسكر ومنسوجات وخشب وهي مواد كانت تستورد غالباً من الهند ، وفي نهاية القرن التاسع عشر كانت أبوظبي تمتلك أكبر أسطول للغوص في الساحل قوامه ٤١٠ سفينة وأصبحت جزيرة دلما مركزاً لأهل الغوص وتموينهم وتجارة اللؤلؤ والتي حرصت بريطانيا ألا يمنح الحكام العرب من خلالها أية امتيازات لصيد اللؤلؤ للشركات الفرنسية والألمانية، (٦٠) إلا أن السمة المميزة لهذا المجتمع كان القبلية التقليدية وترتفع فيه نسبة الأمية ارتفاعاً كبيراً ، وقد نتج عن التجارة البحرية وصيد اللؤلؤ وتجارة الرقيق في الماضي مؤثرات عرقية شملت منطقة الخليج كله ، ولم يكن للهجرة الوافدة أو للزيادة الطبيعية دور كبير في الزيادة السكانية، (٦١) إلا أن الانقلاب الاقتصادي الديموغرافي قد حدث في دول الخليج بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان مرجع ذلك وما زال تدفق النفط في هذه الدول وما أعقب ذلك من تدفق للمهاجرين من داخل منطقة الخليج أو من خارجها على المنطقة بحثاً عن عمل ، خاصة أن معظم الدخل الذي نتج عن عوائد النفط بدا استثماره في تحقيق نهضة عمرانية وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية للسكان ، وكان لذلك أثر كبير في خفض معدلات الوفيات وبخاصة وفيات الأطفال الرضع ، في الوقت الذي ظلت فيه معدلات المواليد مرتفعة بدرجة ملحوظة مما أدى إلى ارتفاع

معدل الزيادة الطبيعية - وهي الفرق بين المواليد والوفيات - سواء بين السكان الأصليين أو المهاجرين الوافدين .

وارتبطت تجارة اللؤلؤ ببعض الانتعاش في الحياة الثقافية ، وقد كان لهذه الثقافة العربية الجديدة لدى طبقة تجار اللؤلؤ الأثرياء أثرها في استجابتهم لدواعي النهضة التي تحركت في جسد الأمة العربية ، وكان التعبير عن هذه المشاعر والأفكار الإصلاحية متمثلا في رعاية هؤلاء التجار للتعليم وإنشائهم المدارس.

وفي حوالي ١٩٠٣ أُنشئت ثلاث مداس هامة في الساحل، الأولى المدرسة التيمية في الحيرة والمدرسة الأحمدية في دبي ومدرسة ابن خلف في أبوظبي . وكان ممول المدرسة التيمية علي المحمود تاجر اللؤلؤ الغني الذي عرف عنه الإحسان والاهتمام بشؤون الدين والتعليم (٦٢) وبدا تصميم سكان الإمارات على تحسين أحوالهم الاقتصادية والثقافية . وكانت هذه الرغبة في النهضة والرقى هي العامل الأول الذي أدى إلى التغييرات التي حدثت في الإمارات المتصالحة بين عامي ١٩٤٥ و١٩٧١ . ولا شك أن ظهور البترول في أواخر تلك الفترة في أبوظبي وتولي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حكم الإمارة قد أعطى هذه التغييرات أبعاداً ومعاني جديدة في خريطة الإمارات السياسية .

وقد حدثت خلال تلك الفترة الأولى المبكرة ثلاثة تطورات أساسية ، وهي بدء التعليم الحديث ، وبداية نمو دبي الحديثة ، كما أظهر البريطانيون اهتماماً جدياً بالشؤون الداخلية للإمارات ، ونبذوا سياستهم التقليدية التي ساروا عليها بصفة عامة طوال القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الثانية ، وهي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للإمارات حيث أنها أمر لم يكن ذا صلة بمصالحهم الاقتصادية والسياسية في تلك الفترة. ويمكن تفصيل هذه التطورات الثلاث كالتالي : في عام ١٩٥٢ طلب حاكم الشارقة ، وهو شيخ عُرف بميوله القومية والأدبية العون لإدخال التعليم الحديث في إمارته من إمارة الكويت . وفي عام ١٩٥٣ عاد فطلب العون في هذا الميدان من مصر . وفي عام ١٩٥٨ طلب أيضاً المساعدة في التعليم من إمارة قطر . وحذت دبي حذو الشارقة وكذلك جميع الإمارات الأخرى ما عدا إمارة أبوظبي . ووصلت هذه

الإمارات مساعدات تعليمية من الكويت ومصر وقطر . وبدأت في هذه الإمارات المدارس الحديثة . وفي نهاية الخمسينيات ، وبعد ازدياد المساعدات العربية أصبح التقدم في مجال التعليم واضحاً في أرجاء الساحل . وكان التقدم في التعليم الحديث ملاحظاً بنوع خاص في كل من إمارة الشارقة وإمارة دبي .

وابتداءً من عام ١٩٦٦ ظهر عهد جديد في أبوظبي يتسم بسياسة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان السمحة وبرنامجه الإصلاحي مما شجع أفراد وعائلات أبوظبي الذين غادروها في أوائل الخمسينيات إلى قطر والسعودية إلى العودة إلى بلادهم . واتبع صاحب السمو الشيخ زايد سياسة حكيمة حينما قلد مسؤولية الإدارة الحكومية الجديدة إلى أفراد العائلة الحاكمة وأشرك معهم في مسؤولية نهضة الإمارة عدداً من البارزين من الشباب المثقف من أبناء العائلات الكبيرة . وكانت الثقة التي وضعها الشيخ زايد في جيل الشباب المتعلم سبباً في إعطاء دفعة قوية للإنجازات والأعمال ، كما كسب محبة هذا الجيل من الشباب الذين أثبتوا جدارتهم في العمل رغم صغر سنهم . وفي عام ١٩٦٧ عُين أحمد السويدي أول خريج جامعي في إمارة أبوظبي رئيساً للديوان الأميري .

يعد التعليم من أهم مظاهر التنمية البشرية في الدولة الحديثة خاصة إذا كانت القوة العاملة بها - قاصرة نتيجة عجزها - عن الوفاء باحتياجات التنمية والتطور الحديث، لذا فإن الاهتمام بالتعليم يعد أمراً ضرورياً لمواكبة التطور المادي الذي تشهده دولة الإمارات العربية في الوقت الحاضر .

وقد اتفق المجلس الاتحادي لدولة الإمارات العربية في يوليو ١٩٧٢ على أن يكون التعليم الابتدائي في الدولة إلزامياً لكل الأطفال فوق سن السادسة ، وقبل ذلك بعشرين عاما - في سنة ١٩٥٢ - لم تكن هناك مدارس على الإطلاق في الإمارات السبع واقتصر التعليم على ما يعرف (بالكتّاب) حيث يتعلم الصبية القراءة والكتابة ويحفظون القرآن الكريم ومبادئ الحساب .

وقد أسهمت بعض البلاد العربية في إنشاء المدارس مبكراً في بعض الإمارات مثل دولة الكويت التي أنشأت أول مدرسة في إمارة الشارقة سنة ١٩٥٣ وطاقتها ٤٥٠ تلميذاً

من الذكور فيما بين سن السادسة والسابعة عشر ، ولذا ارتفعت بها نسبة التعليم إذا قورنت ببقية الإمارات الأخرى ففي سنة ١٩٥٨ كان بها ٥٢٠ تلميذاً ، وقد لا يبدو هذا الرقم كبيراً بالنسبة لحجم السكان الذي يبلغ ٢٥٠٠٠ نسمة آنذاك ، ولكنه كان أكثر من نصف عدد التلاميذ في الإمارات السبع - أي أن الشارقة كانت تعلّم أكثر من ٥٠٪ من تلاميذ المدارس بالإمارات رغم كونها تمثل نحو ١٢٪ من جملة السكان.

والواقع أن مستوى التعليم كان أعلى في الشارقة عن بقية الإمارات كما أنها كانت أولى الإمارات التي بدأت تعليم الفتيات رغم أن عددهن في البداية كان سبعين فتاة فقط ، وفي مجتمع محافظ كهذا فإن ذلك يعد إنجازاً كبيراً في تعليم الإناث ، وكذلك كانت الشارقة أولى الإمارات التي أدخلت التعليم التجاري حيث أنشأت أول مدرسة تجارية في نوفمبر ١٩٥٨ بفصل واحد كان به ١٨ تلميذاً [٦٣]. وبعد افتتاح أول مدرسة في الشارقة توالى إنشاء المدارس خاصة في رأس الخيمة وأبوظبي وخورفكان ، وقد بدأت الكويت في بناء بعض المدارس سنة ١٩٥٨ في عجمان وأم القيوين ، كما ساهمت دول أخرى في نشر التعليم بالإمارات مثل البحرين وقطر ومصر . وإذا كان قصور الموارد في الماضي قد حال دون التوسع في الخدمات التعليمية في الإمارات ، فإن الأمر مختلف تماماً في الوقت الحاضر بعد اندماج الإمارات في دولة واحدة وتزايد إنتاج النفط وعوائده وارتفاع دخل الفرد مما انعكس مباشرة على النهوض بالتعليم والخدمات الأخرى . ولذلك قفز عدد تلاميذ المدارس في جميع المراحل بالإمارات إلى ٢٢ر٣٢٥ في العام ١٩٦٩-١٩٧٠ ثم تضاعف الرقم تماماً ليصل إلى ٤٤ر٢٧٢ في العام ١٩٧٣-١٩٧٤، ومن هذا العدد ١١ر٨١٨ فتاة بنسبة تصل إلى ٤١٪ من جملة تلاميذ المدارس ولا شك أن لهذه النسبة مدلول كبير في الاهتمام بتعليم الفتيات وما سيعقب ذلك من تغيّر جذري في المجتمع .

وتعتبر مشكلة الأمية هي أكبر تحد واجه تلك الدولة الفتية فبينما تستعد الدول العربية لدخول القرن الحادي والعشرين وهي تواجه مشكلة اجتماعية ثقافية كبيرة تلقي بثقلها على عملية التنمية وتعيقها ، ألا وهي مشكلة الأمية التي تضرب زهاء ٤٤٪ من السكان ، ٥٦٪ منهم نساء. [٦٤] إلا أن دولة الإمارات العربية قد حققت

خطوات عملاقة تستهدف القضاء عليها بحلول عام ٢٠٠٥ وهو ما يوضحه الجدول التالي :

نسبة الأمية بين السكان حسب فئات السن

١٩٨٠-١٩٩٠ م

فئات السن	ذكور			اناث		
السنوات	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
النسبة	٪	٪	٪	٪	٪	٪
١٠-١٤	٦ر٥	٢ر٩	١ر٣	١٠ر٥	٤ر٧	٢ر١
١٥-٢٤	٢٥ر٧	١٩	١٥ر٢	٢٨ر٤	١٥ر٥	٩ر٤
٢٥-٤٤	٢٩ر٧	١٩ر٢	١٦	٤٠ر٢	٢٩ر٥	١٩ر٣
٤٥ +	٥١	٤٤ر٢	٤٠	٧٧ر٦	٧٤ر٧	٦٥ر٤
الجملة	٢٩ر٩	٢٦	٢٠ر٥	٣٧ر٦	٢٧ر٥	٢٢ر٧

ويتضح من هذا الجدول أن الأمية في طريقها للاختفاء تماماً بين صغار السن حيث بلغت ٣ , ١٪ بالنسبة للذكور و ١ , ٢٪ بالنسبة للإناث لفئة العمر ١٠-١٤ وتهدف الدولة إلى القضاء على الأمية تماماً في عام ٢٠٠٥. (٦٥)

فبينما لم يكن في الدولة سوى مدرسة واحدة في عام ١٩٥٢ يتعلم فيها ١٢٣٠ طالباً ارتفع العدد إلى عشر مدارس في عام ١٩٦٣ ثم إلى ٦٦ مدرسة عند قيام الاتحاد يتعلم فيها ٢٧ر٧٤٥ طالبا .. والآن في عام٢٠٠٠ أصبح في دولة الإمارات ما يزيد على ٧١٠ مدرسة حكومية، ويتلقى فيها ما يزيد على ٣١٤ ألف طالب وطالبة تعليمهم بالإضافة إلى ٣٩٥ مدرسة خاصة يتعلم فيها أكثر من ٢٣٦ ألف طالب وطالبة .. أما في جامعة الإمارات فيتلقى أكثر من ١٧ ألف طالب وطالبة التعليم الجامعي فضلاً عن نحو١٣ ألفاً بكليات التقنية العليا .

وكانت وزارة التربية والتعليم قد أعدت سياسة تعليمية جديدة أقرها مجلس الوزراء في أبريل ١٩٩٥ وتضمنت ستة مبادئ أساسية توجه التعليم في كل مراحله وبرامجه وخططه وهي :

أولاً : تربية المواطن وتنشئته تنشئة إسلامية قويمة .

ثانياً : التعليم من أجل تعزيز الانتماء الوطني ..

ثالثاً : التعليم من أجل ترسيخ المسؤولية المجتمعية .

رابعاً : التعليم من أجل العمل النافع المنتج .

خامساً : التعليم للإعداد للمستقبل المتغير المتطور .

سادساً : التعليم من أجل التعليم المستمر .

وفي ضوء هذه المبادئ الستة ، تم تحديد اثني عشر هدفاً تعليمياً عاماً ، تسعى الوزارة إلى تحقيقها ، وهي :

١ - بناء الشخصية الإنسانية المتكاملة ، عقيدة وسلوكاً ومهارة وأداء .

٢ - تدعيم الانتماء الوطني والعربي والإسلامي وتعزيز الذاتية الثقافية .

٣ - اعتماد اللغة العربية لغة التعليم .

٤ - التواصل مع ثقافات الشعوب الأخرى في ضوء الثقافة العربية الإسلامية .

٥ - الوفاء باحتياجات المجتمع من الموارد البشرية كماً وكيفاً .

٦ - التوسع في الإلزام في التعليم إلى ما يعادل نهاية المرحلة الثانوية (سن ١٨ سنة).

٧ - إتاحة الفرص التعليمية المتكافئة لكل المواطنين .

٨ - تنويع الفرص التعليمية بما يتفق وقدرات واحتياجات المتعلمين .

٩ - الارتقاء بنوعية التعليم وكفاءته الداخلية وفاعليته في تحقيق أهداف المجتمع وملاءمته للاحتياجات الراهنة والمستقبلية .

١٠ - التعليم المتميز للإبداع والابتكار .

١١ - ارتكاز التعليم على قاعدة تقنية متقدمة .

١٢ - تحقيق المجتمع المُعلم المتعلم ، متضمناً التنسيق والتكامل فيما بين مؤسسات التربية النظامية والتربية غير النظامية ، بما يتيح فرص التعلم المستمر طوال الحياة .

الا أن جامعة الإمارات كانت ولا تزال أحد مظاهر الإنجازات الحضارية للاتحاد ، فقد رسم صاحب السمو رئيس الدولة خطة عمل الجامعة منذ بدء تأسيسها . بحيث تكون جامعة عربية إسلامية ، حيث أصدر سموه القانون الاتحادي رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء جامعة الإمارات ، وقد جاء هذا القرار تعبيراً عن حرص سموه على تأمين استمرارية التعليم بكافة مراحله لمواطني الدولة وتأكيداً على إيمانه بأن التعليم هو سبيل الرقي بإنسان الإمارات والحفاظ على مكتسبات هذا الشعب ، ودفع عجلة التنمية .

وقد سعت الجامعة منذ انطلاق مسيرتها إلى توفير كافة الإمكانيات التعليمية والتقنية لطلبتها بحيث ترتقي بخريجيها إلى مصاف خريجي أعرق الجامعات على مستوى العالم . وبلغت ميزانية التربية والتعليم في العام الدراسي ١٩٩٩ نحو ٢,٣ مليار درهم مما ساعد على تأمين الموارد لتوفير كافة احتياجات المدارس كما أنجزت عدداً من الوثائق والمشروعات والمبادرات التي تجعل النظام التعليمي في حالة تطور مستمر يواكب أحدث النظم العالمية .

ويبرر صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان هذا الإنفاق السخي على النهضة التعليمية اقتناعاً من سموه بالمردود الطيب لهذا الاستثمار في التنمية البشرية قائلا : «إن الدولة واثقة من أن المال الذي تنفقه في مجال العلم والتعليم لايذهب ، لأن أبناء وبنات الوطن هم الذين يستفيدون منه وبالتالي يعود مردوده على البلاد التي هي في حاجة إلى أبنائها المتعلمين في كافة القطاعات وعلى كل المستويات » .

الفصل الثاني

الصحـــة

لقد أصبحت دولة الإمارات تحتل مكاناً مرموقاً على خريطة الخدمات الصحية في العالم وذلك بفضل توجيهات صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة والتي رسمت معالم النهضة الصحية الشاملة، وجسّدت أحلام المواطن وتطلعات الوطن .. وسرعان ما تحولت الأحلام إلى برامج عمل .. وتحوّل العمل إلى إنجاز .. وتحول الإنجاز إلى واقع مشرق .. فمن العنابر الخشبية التي تقدم خدمات علاجية وتشخيصية محدودة .. إلى عشرات المستشفيات العملاقة التي تقدم أعلى مستويات الطب الحديث .. ومن التطبيقات العلاجية والتشخيصية المحدودة .. إلى جراحات القلب المفتوح وزراعة الأعضاء وجراحات المخ والأعصاب .. وغيرها من التخصصات الدقيقة والتقنيات العلاجية عالية المستوى .

وذكرت دراسة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير في العام ١٩٩٧ أن دولة الإمارات تنفق أكثر من ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي على قطاع الخدمات الصحية وتعادل هذه النسبة حوالي ٥,٥ مليار درهم سنوياً . في حين تدرجت ميزانية الوزارة عاماً بعد عام حتى بلغت ملياراً و٦٠٠ مليوناً و٤٦٥ ألف درهم خلال العام ٢٠٠١. [٦٦] وقد شهدت جميع المؤشرات الصحية تغيرات إيجابية تعكس مدى فعالية خطط التطوير والتحديث وفعالية البرامج الشاملة المتكاملة للرعاية الصحية . فعلى سبيل المثال، انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع إلى أقل من ٩ في الألف وانخفض معدل وفيات الأطفال تحت سن ٥ سنوات إلى ٢,١٦ لكل ألف طفل وانخفض معدل وفيات الأمهات إلى حالة واحدة لكل ١٠ آلاف إضافة إلى العديد من المؤشرات الأخرى التي تعكس الانخفاض الملحوظ في معدلات حدوث الأمراض خاصة المعدية منها الأمر الذي جعل الإمارات تصنف ضمن الدول المتقدمة في مجال الخدمات الصحية على مستوى العالم . ولعل خير دليل على ذلك نجاح خطط استئصال مرض شلل الأطفال نهائياً من الإمارات حيث لم تشهد السنوات العشر الماضية ظهور أية إصابة بهذا الوباء كما

لم يشهد العام ٢٠٠٠ أية حالة إصابة بمرض الدفتريا في الإمارات كما تم استئصال مرض الكزاز (التتانوس) الولادي تقريبا حيث لم يشهد العام ٢٠٠٠ سوى حالة واحدة بين كل ١٠ آلاف حالة طفل .

وبحلول عام ١٩٧١ كانت البنية الأساسية للخدمات الصحية في الإمارات تتكون من ٧ مستشفيات و١٢ مركزاً صحياً وكان عدد الأسرّة العلاجية لا يتجاوز ٧٠٠ سرير . وخلال السنوات بين ١٩٨٠ و١٩٨٥ ازداد عدد المستشفيات الحكومية التابعة لوزارة الصحة إلى ٢٥ مستشفى وعدد الأطباء إلى ١٣٥٠ طبيباً ووصل عدد الأسرة العلاجية إلى ٣٨٠٠ سرير . ثم ارتفع عدد المستشفيات إلى ٣٠ مستشفى تتسع لحوالي ٥ آلاف سرير فضلا عن المستشفيات التابعة لوزارات الدفاع والداخلية والعديد من المستشفيات الخاصة.

وعلى صعيد آخر ارتفع عدد المراكز الصحية إلى ١٣٤ مركزاً صحياً، وذلك بمعدل مركز صحي لكل ٢٤ ألفاً و٢٦٠ نسمة . كما ارتفع عدد الأطباء إلى ١٩٣٧ طبيباً وطبيبة منهم ٣٣,٥٪ أطباء أخصائيون واستشاريون بمعدل طبيب واحد لكل ٦٠٠ نسمة من السكان إضافة إلى طبيب أسنان لكل ١٣ ألفا و١٣٥ نسمة من السكان وصيدلي لكل ١٢ ألفا و٦٨ نسمة ، و٨ آلاف ممرضة بمعدل ممرضة لكل ٢٢٥ من السكان .

هذا بالإضافة إلى المشروعات الخاصة برعاية المسنين والمعاقين والأمومة والطفولة وضحايا الحوادث والصحة المهنية للعاملين والنهوض بالتمريض .

وفي هذا الإطار حرصت وزارة الصحة على أن تضع الخطة تلو الأخرى لتنمية وتطوير الخدمات الصحية لتشمل جميع أبناء الوطن والمقيمين على أرضه بالمستوى الذي يواكب التطور العصري ويتماشى مع النهضة الشاملة التي تعيشها البلاد في مختلف المجالات .

الفصل الثالث

الجوانب الأمنية

للإسلام منهجه في إقرار الأمن، وقد قام هذا المنهج على الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن، وأرسى الإسلام للأمن قاعدتين أساسيتين هما : الإيمان ، والعمل الصالح : قال تعالى : ﴿ **وعد الله الذين ءامنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً يعبدونني لايشركون بي شيئاً ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون** ﴾ صدق الله العظيم **(سورة النور آية ٥٥)**.

ومن أجل إقرار الأمن دعا الإسلام إلى تعميق العقيدة الصحيحة وترك الظلم قال تعالى : ﴿ **الذين ءامنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم اولئك لهم الأمن وهم مهتدون** ﴾. صدق الله العظيم **(سورة الأنعام آية ٨٢)**.

كما دعا الاسلام إلى الأمن الداخلي والأمن الخارجي ، وإلى أمن حقوق الإنسان ، من أجل أن يحيا الفرد وتحيا الجماعة والكل آمن على نفسه وعلى ماله وعلى عرضه «كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه» .

وقد وضعت وزارة الداخلية ضمن أولوياتها الرئيسة تنمية العنصر البشري وتأهيله تأهيلاً كاملاً باعتباره الثروة الحقيقية للوطن ، كما قال صاحب السمو رئيس الدولة . «إن هدف الاتحاد الأول هو خدمة المواطنين ورفع مستواهم وتوفير سبل العيش الكريم لهم ، والاهتمام بثقافتهم وبصحتهم وبأمنهم» .

وبالرغم من التحولات والتطورات الكبرى التي شهدتها دولة الإمارات خلال السنوات الماضية استطاعت الشرطة أن تواكب هذه التطورات وأن توفر المناخ الملائم للتطور والتقدم الذي تشهده دولة الإمارات في مختلف المجالات ، وظلت الجريمة تحت السيطرة الكاملة وذلك بفضل الجهود التي يبذلها رجال الشرطة لإقرار الأمن ونشر الأمان والطمأنينة في ربوع الوطن .

وجاء توحيد قوات الإمارات المسلحة تحت علم واحد وقيادة واحدة في عام ١٩٧٦ بموجب قرار رئيس المجلس الأعلى للدفاع رقم ١ لسنة ١٩٧٦ بشأن توحيد القوات المسلحة «البرية والبحرية والجوية » في دولة الإمارات تحت قيادة مركزية واحدة تسمى القيادة العامة للقوات المسلحة - رئاسة الأركان ذلك استجابة لرغبة صاحب السمو رئيس الدولة وأصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد ، ومن منطلق السعي المستمر لدعم الكيان الاتحادي وتوطيد أركانه وتعزيز استقراره وأمنه ، وتحقيق آمال وتطلعات الشعب .

ثم أن هذا الجيش الذي تم بناؤه في ثلاثة عقود أصبح الآن مفخرة يعتز بها كل مواطن .. وأصبح ركيزة قوية تعزز القدرات العسكرية لجيوش مجلس التعاون الخليجي والجيوش العربية من أجل السلام العالمي .. وعبر صاحب السمو رئيس الدولة بوضوح عن الأسس الواضحة التي بني عليها كيان الجيش في دولة الإمارات العربية المتحدة بقوله (٦٧) « إننا دولة تسعى إلى السلام وتحترم حق الجار وترعى الصديق ولكن حاجتنا إلى الجيش القوي القادر الذي يحمي البلاد تبقى قائمة ومستمرة ، فنحن نبني الجيش لا رغبة في غزو أو قتال دولة أخرى ، وإنما بهدف الدفاع عن أنفسنا».

وعلاوة على ما سبق، حرص اتحاد دولة الإمارات العربية على تحقيق العدل وتأكيد سيادة القضاء من أجل إرساء دعائم الأمن والاستقرار لمواكبة التطورات الحضارية التي تشهدها البلاد . ولما كان العدل وبما يحقق من أمن وطمأنينة ركيزة أساسية من ركائز النهضة ، فقد نص الدستور المؤقت للدولة على أن العدل أساس الملك وأن القضاة مستقلون في أداء واجبهم لا سلطان عليهم لغير القانون وضمائرهم وأن الشريعة الإسلامية الغراء هي المصدر الرئيسي للتشريع ودستور القضاة ومرجعهم في الفصل في كافة المنازعات والقضايا .

وتتركز مهمة وزارة العدل في عدة أمور من أبرزها تنظيم شؤون المحاكم الاتحادية من الناحيتين الإدارية والمالية والإشراف على ذلك ، وإعداد مشروعات القوانين المتعلقة بالقضاء الإتحادي والنيابة العامة الاتحادية والاضطلاع بالدراسات والفتاوى وكافة الشؤون القانونية التي تتطلبها حاجات العمل في الوزارات الاتحادية

المختلفة . ويتضمن ذلك صياغة مشروعات القوانين واللوائح والأنظمة التي تقررها الوزارات وإعداد مشروعات التشريعات الكبرى .

ومن أبرز إنجازات الوزارة صدور قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية بتعديلاته الجديدة والتي تقضي بتشديد العقوبات ضد التجار والمروجين للمخدرات بحيث تصل إلى الإعدام وبالسجن لمدة لا تقل عن أربع سنوات للمتعاطين .

الفصل الرابع

الجوانب الإعلامية والتثقيفية

كان للإعلام في دولة الإمارات العربية دوره الخطير كمرآة معبرة للتغيرات الاجتماعية السائدة والتغيرات في بنيان الحكم بالإضافة إلى ارتفاع معدل التعليم وزيادة التكامل السياسي والاجتماعي وبروز الولاء للدولة بالإضافة إلى الصراع الدولي تجاه المنطقة .

وأمام تلك التحديات نجحت السياسة الإعلامية بدولة الإمارات العربية أن تغير الصورة القاتمة التي رسمتها وسائل إعلام الغرب قبل قيام الاتحاد .. حتى أصبحت دولة الإمارات العربية تتمتع بالاحترام والتقدير من كل وسائل الإعلام الغربية .

تقوم السياسة الإعلامية في دولة الإمارات على مجموعة من المرتكزات المبدئية التي تحدد منطلقات العمل الإعلامي ومساره واتجاهاته ويمكن لنا أن نجمل هذه المرتكزات فيما يلي. [٦٨]

١- دولة الإمارات دولة اتحادية وبالتالي من أولويات العمل الوطني فيها ضرورة دعم المسيرة الاتحادية وتعزيز المفهوم الاتحادي وتعميق الولاء للاتحاد وتعميم المنجزات التي حققها للمواطن في مختلف أرجاء الدولة والتركيز على كل ما يجمع أبناء الوطن الواحد ووضع كل جهد وإنجاز يتم في أية بقعة من بقاعه في إطاره الاتحادي لأن الجزء يخدم الكل، ولأن الكل في النهاية في خدمة الإنسان , إنسان هذه الدولة الذي هو غاية كل مسعى وهدف كل نشاط .

الإمارات لا تدعو إلى تضخيم ما تحققه الأجهزة الحكومية وما يتحقق من خلالها من مشاريع ، بل إنها تقوم بدور هام في التنبيه إلى أية أخطاء في أي موقع من مواقع العمل وتدعو باستمرار إلى مزيد من الجهد والسعي لدفع المسيرة الاتحادية بكل معانيها وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية إلى الأمام وذلك من خلال المقالات والتعليقات والتحقيقات التي تنشر في الصحف المحلية بشكل يومي

وعلى نطاق واسع ومن خلال البرامج الإذاعية المفتوحة .

ومن المهم في سياق الحديث عن دور وسائل الإعلام في دعم المسيرة الاتحادية، أن نذكر بأن دولة الإمارات دولة ناشئة حديثة وأنها استطاعت بالفعل أن تحقق في سنوات قليلة ما استغرق سنوات طويلة جداً في دول أخرى ، وأن دولة الإمارات قبل سنوات قليلة كانت تفتقر إلى أبسط أولويات الحياة من طرق ومستشفيات ومدارس ووسائل اتصال وأن ذلك كله يعني أن علينا أن نقدر ونثمن الجهود الجبارة التي بذلها قادة هذه الدولة وعلى رأسهم صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في بناء الدولة والنهوض بها في فترة زمنية قياسية .

وهكذا ، وفي إطار العمل من أجل تعزيز المسيرة الاتحادية ، فإن أجهزة الإعلام في الدولة تسعى من أجل تأكيد دور المواطن ومسؤوليته في عملية التنمية وفي بناء الاتحاد. كما أن على أجهزة الإعلام مسؤولية رئيسة في المساهمة في تثقيف المواطنين وتوعيتهم وكذلك في نشر وإحياء وتطوير الثقافة الوطنية وتشجيع الانتاج الفكري والأدبي والإبداعي وصقله وتطويره، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى علينا ونحن نرى الأخطاء في بعض المواقع والتقصير في مواقع أخرى ، أن نضع ذلك في سياقه الطبيعي وأن لا نغفل عن الجانب الأساسي وهو الجانب الإيجابي المشرق الذي يشهد به القاصي والداني .

٢- دولة الإمارات دولة تؤمن بالحرية وبقيمة الإنسان وكرامته ، ولذلك فإن السياسة الإعلامية في دولة الإمارات تقوم على مبدأ حرية الصحافة في إطار مسؤوليتها الوطنية والقومية . وفي هذا السياق فإن قوانين المطبوعات والنشر الذي صدر في العام ١٩٨٠ وما يتضمنه من إجراءات وضوابط لتنظيم الأنشطة المتصلة بالعمل الإعلامي لا يمس حرية وسائل الإعلام في النقد المكثف والبناء لمختلف مناحي العمل الوطني والقومي وإنما يتناول في جوانبه التي يمكن أن توصف بالسلبية وضع ضوابط لحماية مجتمع الإمارات من المواد الإعلامية الضارة بقيمه الأساسية وأن دولة الإمارات تفخر بأن فيها صحافة متطورة احتلت مكانة محترمة على الصعيدين العربي والدولي .

٣- دولة الإمارات دولة عربية وهي جزء من الأمة العربية وتسعى لكل ما من شأنه مصلحة هذا الأمة ووحدتها . وفي هذا الإطار فإن السياسة الإعلامية في دولة الإمارات تدعم القضايا القومية الأساسية ، كما تركز أجهزة الإعلام في دولة الإمارات على موضوع التضامن العربي وعلى كل ما يجمع بين أقطار الأمة العربية لا على ما يفرق بينها مبتعدة عن الإسفاف والتورط في المهاترات والتجريح .

وقد أكد صاحب السمو رئيس الدولة أن (الحوار الأخوي هو الذي يجب أن يعتمد لحل الخلافات بين الأخ وأخيه وأن العالم العربي بحاجة إلى إعلام من هذا النوع . إعلام صلح وتعاون وتقريب الشقيق من شقيقه والصديق من صديقه .. الإعلام الذي لا يصنع الخصومة بين الإخوان) .

٤ - دولة الإمارات دولة مسلمة تؤمن وتلتزم بالدين الحنيف ومبادئه، وتقوم وسائل الإعلام بدور هام في هذا المجال .

٥ - دولة الإمارات عضو في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهي تسعى بإخلاص لتقوية هذا المجلس وترسيخ جذوره وتعميم إنجازاته لأنه يمثل امتداداً طبيعياً للمفهوم الاتحادي الذي تقوم عليه دولة الإمارات نفسها ولأنه يشكل قوة إضافية للأمة العربية .

حققت الصحافة في دولة الإمارات تقدماً كبيراً خلال السنوات القليلة الماضية سواء على المستوى المهني أو الفني بحيث احتلت مكانة مرموقة وصارت تُذكر في مصاف الصحف التي تصدر باللغة العربية ، وتلك التي تصدر باللغة الإنجليزية في الدول العربية أو الدول الآسيوية . وتعتبر رعاية التراث الشعبي وما يشتمل عليه من فنون ومسرح وشعر وأدب من الأولويات المهمة في السياسة الإعلامية والثقافية لدولة الإمارات ويوجد بالدولة حالياً أربع محطات تليفزيونية من أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان ودخلت هذه القنوات حالياً مرحلة عصر الفضائيات لتنقل ما يدور على أرض الإمارات إلى كل العالم .

الفصل الخامس

الرعاية الاجتماعية والخدمات

واكب قيام الاتحاد وضع استراتيجيات للعمل الاجتماعي تهدف إلى تنمية المجتمع وتطويره في نطاق القيم الإسلامية والتقاليد العربية ، وذلك من خلال رعاية الأسرة وحماية الطفولة وتوجيه الشباب وتأهيل المعوقين وإدماجهم في المجتمع ، وتشجيع ودعم الجمعيات التعاونية وجمعيات النفع العام وتنفيذ قانون التأمينات الاجتماعية بالإضافة إلى إصدار التشريعات الخاصة بتنظيم علاقات العمل والإشراف على المنشآت العمالية بالدولة .

كما أعطت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الأولوية نحو توفير فرص العمل للمواطنين وصارت الهيئات والجمعيات والمنظمات في الإمارات هي أبواب خير مشروعة لخدمة الإنسان في كل مكان ... كما أن هيئة الأعمال الخيرية وهى إحدى الهيئات الإماراتية الرائدة على مستوى العالم العربي قد تبنت أربعة برامج هامة :

١ - برنامج التنمية الاجتماعية وهو أهم تلك البرامج حيث بلغ حجم الإنفاق فيه ما يقارب من ٢٨ مليون دولار وبنسبة ٥٢,٧٪ من إجمالي ما تم إنفاقه .. ووصل عدد المستفيدين من هذا البرنامج إلى ما يقارب ثلاثة ملايين شخص وبنسبة ٤٤٪ من إجمالي عدد المستفيدين من برامج الهيئة ومشروعاتها، ويشمل هذا البرنامج مشروعات منها ، مشروع كفالة اليتيم ، والمشروعات الموسمية التي تهدف إلى توفير العون الغذائي والكسائي للأسر المحتاجة في كل من موسمي رمضان وعيد الأضحى، هذا بالإضافة إلى مشروعات الأسر المنتجة ومشروع حفر آبار مياه الشرب ومشروع كفالة أسرة يتيمة .

٢ - برنامج التنمية التعليمية : ويشمل إنشاء المدارس ومراكز محو الأمية ومراكز علوم القرآن والسنة.

٣ - برنامج الرعاية الصحية : وصلت خدماته إلى نحو مليون شخص.

٤ - برنامج الإغاثة العاجلة . حيث كان للهيئة تواجد سريع ومتميز في ساحة العمل الإنمائي حيث لم تقف مكتوفة الأيدي أمام الكوارث والنكبات التي حلت بدول كثيرة فبادرت إلى تنفيذ حملات الإغاثة العاجلة في العديد من الدول والمناطق التي أصيبت بكوارث طبيعية أو حروب مدمرة فكانت حملات الإغاثة إلى دول القرن الأفريقي وأفغانستان وطاجيكستان وأخيرا في البوسنة والشيشان وكوسوفو .

ونجحت دولة الإمارات العربية في إنجاز مهمة وطنية كبرى وهى عملية توطين البدو وتعد هذه التجربة بحق تجربة رائدة في المجتمعات الصحراوية ... وقد بدأتها الدولة منذ سنوات سعياً وراء تحقيق التنمية الإجتماعية وتوطين البدو في مراكز تجمعاتهم الأصلية وكانت ظاهرة اجتماعية تضم أكثر من نصف سكان الإمارة .

وفيما يخص الإسكان والكهرباء والمياه، فقد استطاعت الدولة أن تنهض بالإسكان من ٥٠ ألف وحدة سكنية إلى نصف مليون خلال ٢٠ عاما.

ومنذ قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في نهاية ١٩٧١ والطفرة الاقتصادية التي شهدتها الدولة نتيجة لتدفق النفط في بعض الإمارات انتقل عبء تمويل الإسكان إلى عاتق الدولة وتنظيماتها الاتحادية والمحلية حيث تم إعداد هياكل إدارية للقيام بعملية توفير السكن للمواطنين حسب التطلعات والطموحات التي سمحت بها الامكانات المالية الكبيرة المتوفرة . وتنبع سياسة توفير السكن في دولة الإمارات من واقع التنظيم الدستوري للدولة والمتمثل في إعطاء كل إمارة الحق في ممارسة السيادة على أراضيها ، وبناء على ذلك اتسم التنظيم الإداري لدولة الإمارات بوجود تنظيمات اتحادية وأخرى محلية تتوزع الصلاحيات والإمكانات فيما بينها ، لذا فإن أحد أهم أهداف عملية الإسكان في الدولة كان تحقيق تناسب وتلاؤم بين ما تسهم به التنظيمات الاتحادية وتلك التي تسهم بها الحكومات المحلية في عملية توفير السكن، وتهدف عملية الإسكان إلى توفير السكن المناسب بشكل عام للمواطنين خاصة ذوي الدخول المنخفضة، وحققت دائرة الخدمات الاجتماعية والمباني التجارية إنجازات طموحة في تنفيذ رؤية صاحب السمو رئيس الدولة وفلسفته في تحقيق العدالة

الاجتماعية وتوزيع الثروة بين المواطنين وتأمين مستقبل الأجيال القادمة في الرفاهية والرخاء .

وتسعى وزارة الكهرباء والماء إلى تنفيذ مجموعة من الخطط المتتابعة لمشاريع التوسع في إنتاج الطاقة والماء لمواجهة متطلبات التنمية والتطور العمرانى وزيادة السكان في كافة أنحاء الدولة . وقد ارتفع استهلاك الفرد من الكهرباء في الدولة بمعدلات سريعة خلال الأعوام الماضية ليصل إلى ٩٥١٥ كيلووات/ساعة في عام ١٩٩٤ مقابل ١٣٢٠ كيلووات / ساعة في عام ١٩٧٢ ..

يحتل قطاع المواصلات في دولة الإمارات العربية المتحدة مركزاً متقدماً بين القطاعات الحيوية بالدولة حيث يساهم بدرجة كبيرة في تيسير التفاعل الحضاري وإنجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى دوره الفعال والأساسي في الحركة الاقتصادية والتجارية في الدولة ، من خلال خمسة مطارات دولية وأربعة عشر ميناء بحريا وخدمات بريدية واتصالات سلكية ولاسلكية عملاقة .

وقد أولت دولة الإمارات العربية المتحدة تطور المرأة عناية خاصة وعملت للنهوض بمستواها في جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وذلك من منطلق الإيمان بأهمية دورها في المجتمع وضرورة مشاركتها في جميع مجالات البناء والعمل في المجتمع فاصبح للفتاة الحق في العمل في جميع المجالات وأن الجهد التي تقوم به المرأة في الإمارات جهد كبير مشرف ويستحق الإشادة وقد قال صاحب السمو رئيس الدولة: «إن المرأة نصف المجتمع ، وهي ربة البيت ، ولا ينبغي لدولة تبني نفسها أن تبقي على المرأة ، نصف مجتمعها ، غارقة في ظلام الجهل وأسيرة لأغلال القهر ومقيدة مشلولة الحركة». (٦٩)

وأصبحت المرأة اليوم تسهم بفعالية في جميع القطاعات حيث تشغل أكثر من ٢٠٪ من مجموع الوظائف العاملة في الوزارات والمؤسسات الاتحادية . وأكثر من ٢٧٪ من الوظائف الإدارية العليا المرتبطة باتخاذ القرار وتوجيه السياسات الإنتاجية والخدمية . و١٧,٥٪ من مجموع الوظائف الإدارية المتوسطة و ٥٦٪ من الوظائف الفنية في قطاعات التربية والتعليم والصحة و١٤,٧٪ من مقاعد هيئة التدريس من

المواطنين بجامعة الإمارات .

وساهمت الحركة الشبابية والرياضية بدور كبير في بناء المجتمع ، ولقد حرصت الدولة على أن تكون هناك جهة اختصاص تتولى تنظيم وتطوير هذا القطاع فاستحدثت وزارة الشباب والرياضة لرعاية الحركة الشبابية والرياضية بالدولة وإعداد الشباب والرياضيين بما يتمشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية والقيم الاخلاقية باعتبارهم عدة المستقبل .

ويعتبر مشروع زايد للزواج «صندوق الزواج» علامة مضيئة على طريق الاتحاد لمساعدة الشباب على الزواج والحفاظ عليه وتأمين مستقبله حيث تشير الإحصائيات إلى أن نحو ٢٥ ألف مواطن حتى العام ٢٠٠٠ قد استفادوا من هذه المنحة المالية وحصلوا على ما مجموعه أكثر من مليار و٦٥٢ مليون درهم، الأمر الذي أضبح معه الصندوق يأخذ موقعاً في صدارة عملية التنمية الاجتماعية في الدولة . وبعد فإن ما أُنجز على طريق البعد الاجتماعي للتجربة يذكرنا بمقولة لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة قالها منذ نشأة هذه الدولة ، وكأنما كان نظره يخترق السنين ويستحضر المستقبل: (الإنسان أساس أية عملية حضارية) والبعد الإجتماعي هو الإنسان نفسه ويعقب على ذلك الأستاذ عبد الرحمن الصالح (٧٠) بقوله «إن للتنمية وجهين ، وأن للتنمية أسلوبين ، فإما أن تكون التنمية مادية الوجه والأسلوب ، تهمل الإنسان وتسحقه تحت عجلاتها وهى تدعي أنها تدور لخدمته ولصالحه» .

وأما أن تكون التنمية إنسانية الوجه والأسلوب ، ترتقي بالإنسان فكراً وثقافة وتدور حوله محوراً وهدفاً ، فيكون هو صانعها تقتفي هي بخطاه وتلبي حاجاته وهنا تكون التنمية الحقيقية وهنا يكون صنع الحضارة الحقيقية المتوازية المتصاعدة التي لا تطمس أصحابها بل تنطبع بطوابعهم وتحمل بصماتهم شاهدة على دورهم فيها وانبثاقها من بينهم .

إن نجاح تجربة التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة لم يكن ليتحقق ما لم تتوافر إرادة التنمية والولاء الوطني والقيادة المؤمنة . .

الباب السادس

البعد الإقتصادي للتجربة الإتحادية

الباب السادس

البعد الاقتصادي للتجربة الاتحادية

استمدت منطقة الخليج أهميتها الاقتصادية الحيوية نتيجة تدفق البترول الذي أصبح عنصراً هاماً في النظام العالمي الاقتصادي وأيضاً موقع الخليج كحلقة رئيسية في المواصلات العالمية .

ووضع قيام دولة الإمارات العربية المتحدة المنطقة على طريق عملية إبداع اقتصادي جديد في كل مكان.. مكّنها من تحقيق التنمية بسرعة أذهلت الخبراء الاقتصاديين، مما حقق أعلى مستوى معيشة بين دول العالم ووفر فرص العمل لكل مواطن وهيأ كل دواعي الاستقرار والرفاهية .. وعندما أصبحت بريطانيا أول بلد يتجه إلى التصنيع في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر استغرق الأمر ستة عقود لمضاعفة مستويات المعيشة .. والمتأمل لتلك الحقبة يمكنه أن يحكم على حجم المعجزة التي تحققت مع قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة في أقل من عشر سنوات . والمتأمل للنشاط الاقتصادي للسكان في المنطقة يجد أن الظروف الصحراوية الحارة التي تتميز بها دولة الإمارات العربية المتحدة ، كان لها أثرها الكبير على التوجيه الاقتصادي للسكان . فقد اتجهوا نحو البحر كغواصين على اللؤلؤ وصيادي سمك وتجار .. وسار الزمن على نفس المنوال حتى كان اكتشاف البترول والذي أثّر في جذب الأيدي العاملة الفنية وغير الفنية والتي قدمت بصورة مشروعة وغير مشروعه من الخارج فتضاعف عدد السكان بسرعة كبيرة جداً مما دفع الدولة إلى الاعتماد على استيراد الجزء الأكبر مما تحتاجه من المواد الغذائية من الخارج وأيقنت دولة الاتحاد أن الاعتماد على مورد اقتصادي واحد (البترول) أمر فيه كثير من الخطورة وكثيراً ما يتعرض هذا الاقتصاد إلى الهزات ، ولذلك يجب العمل على تنويع مصادر الدخل السنوي لكي يحقق الاستقرار للاقتصاد القومي في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة وغيرها والحقيقة أن عهد البترول يمثل ثورة شاملة في البنية الاقتصادية لدولة الإمارات ، ذلك أنه هو الذي فتح لها سبيل التطور

الإقتصادي، وهو الذي مكّنها من الانتقال إلى مدنية القرن العشرين ، فقد وفّر لها من الأموال ما أهلها القيام بمشاريع إنمائية لم يكن بالإمكان إنجازها في الماضي ، كما أدى إلى رفع مستوى المعيشة لمواطن الإمارات بدرجة مكنته من الانتفاع من ثمار الحضارة المادية الغربية ، بعد أن كان بالكاد يستطيع العيش على حافة الحياة بموارده المحدودة (٧١) . وبما أن الإمارات كانت تعيش حالة من التخلف ومحرومة من كافة ثمار الحضارة الحديثة ، فقد اتجهت الدولة بكل ثقلها إلى حقل الخدمات والتعمير وتركزت جهودها في ميدان الإنماء البشري أكثر من حقل الإنماء الإقتصادي ، لاسيما وأن موارد البترول كانت تغني عن التفكير في القيام بالاستثمارات الاقتصادية . وكان ذلك أمراً معقولاً بالنسبة لواقع وضع الإمارات كما ذكرنا ، ثم بدأت الدولة توجه عنايتها بصورة تدريجية إلى الجوانب الاقتصادية وتضع المشاريع لتطويرها حتى أن الدولة نجحت في الآونة الأخيرة في تحقيق نمو اقتصادي يتراوح بين ١٥٪ و٢٠٪ وهو من أعلى المعدلات في العالم وذلك بعد اتجاه الدولة إلى تنويع مصادر الدخل القومي وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي كمصدر رئيسي للثروة ، وذلك بإقامة صناعات متطورة وبنهضة زراعية تحقق الأمن الغذائي للوطن بجانب تحديث وتطوير الصناعة النفطية باعتبار أن المشروعات الصناعية البترولية هي الاحتياطي الطبيعي بعد نفاذ البترول .

عندما انتزعت الدول النفطية بما فيها البلاد العربية سلطتها وحريتها في تحديد سعر النفط الذي كانت تحدده الشركات الأجنبية الكبرى المسيطرة على الانتاج في المنطقة ، فقد كان سعر برميل النفط الأساسي أقل من ثلاثة دولارات للبرميل قبل أكتوبر ١٩٧٣ ليصل في عام ١٩٨٠ إلى ٣٤ دولارا للبرميل ، وقد كان دخل دولة الإمارات من النفط سنة ١٩٧٢ ، ١٥٥ مليون دولار ارتفع حتى وصل سنة ١٩٨٠ إلى ١٩,٢ بليون دولار. (٧٢)

ومن ثم بدأ تفكير جديد في المنطقة كلها كان من مقتضاه استخدام هذا الثراء في استحداث نوع من التحديث ومن إشاعة الرخاء في هذا الاقتصاد ، وبعضها لإقامة خدمات أساسية كان جزء كبير من المنطقة محروماً منها أو غير متوفرة فيه .

شملت التنمية بمفهومها الاقتصادي والاجتماعي التي شهدتها دولة الإمارات خلال السنوات الماضية مختلف جوانب الحياة ولا سيما المتغيرات الاقتصادية ، فقد تحققت في الدولة وفي ظل الاتحاد تطورات كمية ونوعية تعتبر وحسب المقارنات الدولية متميزة نظراً لقصر الفترة الزمنية التي تمت بها والنتائج التي تحققت والتي تم انجازها بفضل السياسات الاقتصادية المناسبة التي اعتمدتها الدولة ومنها السياسة الاستثمارية حيث أخذت الدفعات الاستثمارية بالزيادة سنة بعد أخرى إذ ارتفع حجم الاستثمار من ١,٧ مليار درهم في عام ١٩٧٢ إلى ٢٨,٧ مليار درهم عام ١٩٩٩.

حيث يمكن تلخيص مزايا الاستثمار في الدولة فيما يلي: (٧٣)

١ - توفير مصادر الطاقة وبأسعار مناسبة .

٢ - توفير رأس المال والذي يعتبر أكبر المشاكل التي تواجه عملية التصنيع في البلاد النامية .

٣ - تشجيع الدولة لاتجاهات تنويع مصادر الدخل خاصة التصنيع .

٤- استكمال البنية الأساسية للدولة والتي تعتبر أساسية لأي تطور اقتصادي واجتماعي .

٥ - حرية التجارة بدون عوائق تحويل العملة .

٦ -عدم فرض رسوم جمركية على واردات الآلات والمعدات وقطع الغيار والمواد الأولية اللازمة للتصنيع.

٧ - عدم فرض أية ضرائب مباشرة أو غير مباشرة .

٨ - تمتع الدولة بالاستقرار السياسي والاجتماعي وعدم وجود مشكلة بطالة .

٩ - تولي الدولة أهمية خاصة للقطاع الخاص في عملية التنمية .

١٠ - لا توجد أية قيود من الدولة على الواردات لتمتعها بميزان مدفوعات في صالحها .

١١ - الموقع الجغرافي المتميز للدولة .

لذا أصبح اقتصاد الدولة قوياً ومتطوراً ومتنوعاً ويمتلك مكائن اقتصادية كبيرة ساهمت وبشكل فعال في امتصاص الآثار التي نجمت عن الأزمات الاقتصادية العالمية خاصة تلك التي تتعلق بالتقلبات الحادة في أسواق النفط العالمية .

وقد تمكنت دولة الإمارات وإمارة أبوظبي على وجه الخصوص من تحقيق تقدم كبير في صناعة النفط وهي مرشحة لدور أكبر في هذه الصناعة خلال السنوات القليلة القادمة لتكون على موعد مع إنجازات جديدة تضعها في مركز متقدم على صعيد صناعة النفط العالمية .

ويعتبر النشاط التجاري أحد المحاور الرئيسية في مجمل النشاط الاقتصادي في دولة الإمارات ، إضافة إلى أن هذا النشاط يعتبر من أقدم الأنشطة التي عمل فيها أبناء الإمارات . حيث تراكمت في هذا المجال خبرة متميزة في شؤون التجارة ، وقد احتلت الإمارات موقعاً مهماً في حجم التبادلات التجارية وعلى المستويين الإقليمي والدولي خاصة بعد أن وفّرت الحكومة مختلف التسهيلات المتطورة والتي ساعدت وبشكل ملموس على انتعاش وتطور هذا النشاط.

وتأتي أهمية التجارة الخارجية ودورها الحيوي في عملية التنمية من أن عمليات التجارة توفر احتياجات التنمية من مختلف السلع إضافة إلى توفيرها للمواد الأولية والسلع اللازمة للعملية الإنتاجية وكذلك السلع الاستهلاكية لتلبية احتياجات السكان من هذه السلع .

ومن ناحية أخرى تعمل التجارة على توسيع السوق والذي يساعد بدوره على التوسع في الانتاج وبالتالي تحقيق زيادة في الدخل القومي من خلال تصدير الفائض من الانتاج المحلي ، وعلى سبيل المثال حققت إمارة أبوظبي معدلات عالية في النمو والأداء الاقتصادي حيث بلغ الناتج المحلي بنهاية العام ١٩٩٩ نحو ١٠٧ مليارات و٧٣٥ مليون درهم مما يعكس الازدهار الاقتصادي والاجتماعي الذي حققته الإمارة.

وكانت أعظم التحديات التي واجهت النمو الصناعي والزراعي هو الفقر الشديد في عدد السكان والذي لا يتناسب أبداً مع خطط التنمية الاقتصادية الشاملة الطموحة خاصة في القطاعين الزراعي والصناعي حيث الحاجة ماسة إلى اليد العاملة المدربة والفنية بصورة خاصة، كما أن مواطني الدولة الأصليين لا يميلون إلى احتراف الزراعة أو الصناعة. فكان لابد من استقدام تلك العمالة من الخارج .

والملاحظ أن النمو الصناعي قبل قيام الدولة الفتية كان متواضعاً وكانت تمتاز هذه الصناعات بقلة جودتها نتيجة لقلة خبرة صناعها ، لذلك لم تتمكن من مقاومة الصناعات الأجنبية التي تمتاز بجودتها من ناحية ورخص ثمنها من ناحية أخرى . ويمكن تلخيص الموقف الصناعي في بداية الستينات بما يلي: [٧٤]

١ - كانت الصناعة فردية قليلة الانتاج متخلفة الصنع ينقصها رأس المال الذي يسندها من ناحية ويوسع إمكانياتها من ناحية أخرى .

٢ - قلة الخبرة الفنية وعدم إتقان بعض الصناعات مما أدى إلى أن يقبل السكان على المنتجات الأجنبية الجيدة والرخيصة .

٣ - اتساع نطاق الاستيراد ومنافسة المنتجات الأجنبية نتيجة لزيادة دخل الفرد وارتفاع مستوى المعيشة.

وكان على الدولة أن تتدخل في عملية التنمية الصناعية بالأساليب التالية :

١ - إقامة المناطق الصناعية وتأجير أقسام منها لأصحاب المشاريع الصناعية بأجور رمزية .

٢ - تقديم قروض صناعية .

٣ - إقامة مراكز للتدريب المهني ويساعد ذلك على خلق أجهزة صناعية فنية .

٤ - إعفاء مستوردات المنتجات الصناعية من الرسوم الجمركية وإعفاء منتجاتها المصدرة من رسوم التصدير .

٥ - الإسهام في رأس المال الخاص بالمشاريع الصناعية الهامة .

. ساعدها على ذلك ما يلي :

أ- توفر البترول والغاز الطبيعي والمواد الأولية اللازمة للصناعة وبعض المعادن.

ب- توافر رأس المال .

وكان عليها أن تقهر المعوقات التي تحد من التطور الصناعي وأهمها :-

١ - قلة عدد السكان وبالتالي قلة اليد العاملة الفنية الوطنية .

٢ - قلة الخبرة الفنية وانعدامها .

٣ - ضيق السوق المحلية .

٤ - الظروف المناخية القاسية .

وقد بدأت عملية التخطيط الصناعي في دولة الإمارات منذ صدور قانون الصناعة عام ١٩٧٦ الذي شجع التنمية الصناعية ونظّم منح الرخص للمصانع ووضع المزايا والحوافز والإعفاءات التي تشجع المستثمرين على بناء الصناعات . كما وضع الضوابط التي تحول دون تكرار المنشآت الصناعية في إمارات الدولة واشترط أن لا يقل رأسمال المصنع عن ٢٥٠ ألف درهم وعدد عماله عن ١٠ عمال .

وخلال السنوات الأولى من عمر الاتحاد كانت الدولة تقوم بتمويل معظم المشروعات الصناعية الوليدة، إلا أن الصورة بدأت تتغير تدريجيا وبدا القطاع الصناعي يدخل مرحلة النضج والاعتماد على الذات، واخذ المستثمرون المحليون في استثمار أموالهم في مجال الصناعة وفي إطار مشاريع مشتركة مع شركات استثمارية أجنبية ، كما أسهم تطبيق الاتفاقية الاقتصادية المشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجى في فتح آفاق جديدة لتسويق المنتجات الصناعية في أسواق الخليج.

وفي بداية الستينات كان عدد المصانع في دولة الإمارات لا يتجاوز ٣٥ مصنعاً معظمها وحدات صناعية صغيرة لصناعة المرطبات والسفن وأعمال الحدادة وإنتاج

العدد والأدوات والأواني المنزلية. وقد ارتفع عدد المصانع في الدولة في نهاية عام ١٩٩٩ إلى ١٨٥٩ مصنعاً تزيد استثماراتها على ٢٥ مليار درهم ويعمل بها أكثر من ٧٥ ألف عامل وتتوزع هذه المصانع بنسبة ٣٥ بالمائة مصانع صغيرة و ٥٥ بالمائة مصانع متوسطة و١٠ بالمائة مصانع كبيرة . ومما يدعو للتفاؤل أن الاتجاهات الاقتصادية المستقبلية نحو خصخصة المشاريع وإقامة المدن الصناعية وانشاء شركات الاستثمار والاستمرار في تشجيع الصناعات الوطنية تعبر عن توجه صحيح لتحقيق نقلة صناعية مهمة خلال الأعوام القادمة .

ويؤمن صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان رئيس الدولة بأن الزراعة والحضارة وجهان لعملة واحدة، حيث يقول في هذا الصدد.. «أعطوني زراعة.. أُعطكم حضارة».(٧٥)

وعندما نتحدث عن المعجزة الزراعية في عمر الاتحاد نجد أن الإمارات العربية المتحدة تقع في قلب الإقليم الأكثر جفافا في العالم ، مجاورة الربع الخالي الذي يعتبر واحداً من أقسى مناطق العالم مناخا . ومعدل الأمطار فيها قليل يكاد ينعدم في بعض السنوات ، ولذا فإنها قد تبدو شبه قاحلة لأول وهلة . وكانت الأساليب الزراعية المتبعة قديمة متخلفة والآلات المستعملة في العملية الزراعية بدائية ترجع إلى العصور الوسطى ومكافحة الآفات والحشرات بطرق بدائية . وكانت الأراضي الزراعية محدودة والمحاصيل مقتصرة على أنواع قليلة خاصة نخيل التمر كما أن كمية الانتاج قليلة .

وهناك معوقات كثيرة للزراعة تحول دون التوسع في الزراعة بصورة كبيرة ومنها:

١- قلة المياه .

٢ - طبيعة التربة الصخرية أو الرملية أو القلوية .

٣ - قلة اليد العاملة .

٤ - قلة الخبرة الفنية .

٥ - سوء نوعية الماء والتربة نتيجة الظروف السائدة .

ولكن الحاجة إلى توفير الغذاء للسكان المتزايدين وتنوع مصادر الدخل القومي واستغلال كافة الإمكانيات الاقتصادية على أحسن وجه كل هذا دفع المسؤولين لتطوير الزراعة وتحديثها و ميكنتها وتنميتها في الانتاج والمساحة ولهذا فقد خُصص من الميزانية الاتحادية ٢,٤ مليون درهم للإنفاق الإنمائي على التنمية الزراعية عام ١٩٧٢ . وتركزت الخطط الزراعية مع بدء الاتحاد على الأهداف العاجلة التالية :

١ - استخدام الآلات الحديثة .

٢ - إصلاح الأراضي .

٣ - دراسة المياه الجوفية .

٤ - إجراء مسح للتربة وتصنيفها .

٥ - الإكثار من الإرشاد الزراعي .

٦ - فتح الحقول والمزارع التجريبية .

٧ - الاستفادة من اليد العاملة العربية والأجنبية في مجالات الخبرة الزراعية .

ويعبّر صاحب السمو رئيس الدولة عن نجاح التجربة الزراعية مخاطبا العلماء بقوله «إن بعض خبراء الزراعة قالوا لنا في السابق إن أرضنا لا تصلح للزراعة ... ونصحونا بعدم المحاولة .. ولكننا حاولنا ونجحنا مما شجعنا على الانطلاق وتحقيق المزيد من النجاح وأصبحت تجربتنا الزراعية رائدة، الأمر الذي دفعنا إلى الاستفادة من خبرات الدول الأخرى لاستزراع نباتات وأشجار جديدة تتحمل الملوحة في البيئة المحلية» .

وقد كان للإمارات العربية تجربة رائدة في استغلال مصادر المياه تشتمل على عدة جوانب، اذ يشتمل الجانب الأول على تقديم النصيحة للمزارعين حول سبل تخفيض استهلاكهم من المياه . مثل استخدام نظام الري بالتنقيط عوضاً عن الطرق الأخرى . وإضافة إلى ذلك يتم تحلية مياه البحر لسقاية المزروعات بعدما تصبح

قادرة على تحمل تلك المياه . وفي الوقت نفسه تستخدم هذه المياه لري الحدائق ، كما تستخدم للغرض نفسه مياه المجارى المعالجة. أما الجانب الثاني فيشمل دراسة المصادر المتاحة للمياه، ففي العين على سبيل المثال تقوم شركة الحفر الوطنية بتنفيذ برنامج ضخم يتعلق بمصادر المياه الجوفية الكبرى، ويبحث عن مواقعها وتراقب كميات المياه المستخرجة من المصادر الحالية . وقد تم اكتشاف عدد من المصادر الواقعة عند أعماق كبيرة والتي يمكن استخدامها مستقبلا. أما الجانب الأخير فهو إقامة السدود لجمع مياه الأمطار عوضا عن تركها تضيع هباء في الصحراء .

وبلغة الأرقام يمكن القول هنا بأن عدد المزارع بالدولة قد ارتفع حتى بداية عام ١٩٩٥ إلى ٢١ ألف و ١٩٤ مزرعة أى بنسبة بلغت ١٧٣٪ وبمعدل زيادة سنوية ١٠٪ منذ عام ١٩٧٧ ، وارتفعت المساحة الكلية المزروعة من١٧ ألف و٤٧٧ دونما في العام ١٩٧١ إلى ٣٦٩ ألفا و ٨٥٦ دونم في الموسم الزراعي ١٩٩٨/١٩٩٩ ، بنسبة مئوية للتطور بلغت ٣٨١٪ وبمعدل زيادة سنوية ٢١ ٪، صاحب ذلك ارتفاع كبير في المساحات الزراعية وصل إلى ٧٢٢٪ في إنتاج الخضراوات ، و٥١٤٪ للفواكه ، و١١٤٩٪ للمحاصيل الحقلية .

وقد بلغ الانتاج السمكي ١٧ ألف و٦٠٨ أطنان في عام ١٩٩٩ ، ويفي هذا الانتاج بكافة الاحتياجات الغذائية المحلية المطلوبة ويصدر الفائض إلى الخارج . وقد زادت أعداد الثروة الحيوانية من ٤١٢ر٢٦٩ رأساً عام ١٩٧٧ لتصل إلى حوالي ١ر٦٧٢ر٥٦٨ رأساً عام ١٩٩٩ .

وهكذا نجحت دولة الإمارات العربية في وقف زحف الصحراء ، ويعبّر صاحب السمو رئيس الدولة عن ذلك بقوله : «لقد حققنا تقدماً كبيراً في كل المجالات وخاصة في قطاع الزراعة .. ولا زلنا طامعين في الأكثر لأن الزراعة هي الأول وهي الآخر .. والإنسان لا يستغني عن النبات وكذلك الحيوان الذي يرعى من الأرض وينمو ليستفيد منه الإنسان من لحمه وألبانه . إذن فالأصل هو الأرض والنبات للإنسان والحيوان» .

الخـــاتمة:

إن المتأمل لما عرضنا في الصفحات السابقة لأبعاد التجربة الوحدوية لدولة الإمارات العربية سوف يتوقف طويلا ومعجباً بحكمة الشيوخ التي قهرت المستحيل ووضعت شعوبهم أمام اختيار لا بديل له وهو الوحدة .. إلا أن تلك الحكمة تجلّت ووعت وعبرت كل الأحداث خاصة في الأشهر والأيام القليلة التي سبقت مولد هذه الدولة والتي كانت أصعب اللحظات وأخلدها .. بل أروعها على الإطلاق وصارت الثلاثين سنة باقة عمرية مضيئة في وجه قرن قد مضى .. شهد تاريخنا القومي خلاله سلسلة من الإحباطات والفشل أزمنت اليأس لدى المواطن العربي مع انهيار كل محاولة وحدوية عربية بفعل فاعل أو نتيجة التخطيط المعيب .. حتى أصبح هذا المواطن العربي يضع يده على قلبه أمام كل اتفاق سياسي خاصة لو واكب خطاب ملتهب أو وثيقة متبادلة ..

حتى جاء هذا الاتحاد الذي انطلق في واقعية ووعي شامل ممارساً تجربة اندماجية فيدرالية فجّرت كل طاقات النجاح .. وأثبتت خلال ربع قرن أنها وحدة مصير بين شعوب وليست وثائق متبادلة أو شعارات مستهلكة .. وحدة حققت إذابة الحدود السياسية والتحمت خلالها إرادة التغيير وصياغة المستقبل ، فاستطاعت أن تصمد في عالم التكتلات الاقتصادية الإقليمية فلعبت دولة الاتحاد دوراً مهماً وبصفة متزايدة في الاقتصاد العالمي الذي يحفل بالتحديات في عالم يلهث مخلفاً أفقاراً متواصلاً لأرجاء كثيرة في العالم .. بينما استغرقت بريطانيا العظمى ستة عقود لمضاعفة مستويات المعيشة ... فكم استغرق هذا الاتحاد لتحقيق هذا الهدف ؟ إنها بضع سنوات ! فصارت تجربة فذة في الإنماء والأعمال جناحاها تضامن على مستوى القيادة وتعاون لا محدود على مستوى الشعب .. وقد يقيّم البعض التجربة في سطحية قائلا : إنه البترول !

ويكرر صوت العقل : نحن أمام تجربة اتحادية حضارية نموذجية في العالم .. قهرت المستحيل ورفعت البناء .. هزمت الصحراء أمام زحف اللون الأخضر وشموخ المصانع بطول البلاد وعرضها وازدهار التعليم وانحسار الأمية وعلو هامة المواطن

الإنسان .. الذي اعتبرته الدولة الثروة الحقيقية .. وجعلته هدف التنمية ووسيلتها .. إنها دولة لم تستمرئ استخدام أدوات الحضارة كما فعلت أمم كثيرة، بل أدركت أن التقدم الحقيقي هو أن تصنع تلك الأدوات ..

فالإنسان يمكنه أن يحلق في الهواء أو يغوص في الماء .. ولكن عليه أولاً أن يتعلم كيف يمشي ! والفريد أيضاً في هذه التجربة أن خيرها وعطاءها لم يقف عند حدود الوطن بل تعداه ليشمل كل أصقاع العالم ، فمدت جسور من الصداقة والمحبة والسلام مع كل شعوب الأرض .. وتلك الميزة الرائعة هي إحدى المناقب الفريدة لقائد هذه المسيرة .. بل هي إحدى جوانب عبقريته الفذة .. ورؤياه المستقبلية المستنيرة .

إنها تجربة حققت إنجازات أشبه بالمعجزات .. فصارت حدثاً تاريخياً متميزاً في وطننا العربي الكبير وفي بيئة قبلية كان الكثيرون يعتقدون أنها تعاني من التخلف في مختلف أوجه وجودها .. فكانت انتصاراً حقيقياً على جملة تحديات نوجزها فيما يلي:

١ - إنها قهرت عوامل وعناصر التجزئة : عبر صيغة اتحادية .. تتولى خلالها السلطة الاتحادية رسم السياسة العامة للدولة وأمور المعاهدات والقوانين والميزانية بينما حافظت على خصوصيات الإمارات وإداراتها المحلية .. فتجاوزت الأزمات والخلافات في الرأي ثم أنها قد أثبتت أنه إذا توفر العقل والإرادة المخلصة والإيمان بوجود المصير العربي تستطيع أن تستنبط صيغة تنتقل فيها الدول العربية من حال التنافر إلى حال تتجانس فيه، وتتحد دون تسلط من فريق على آخر . وتحافظ فيه على احترام سيادة كل فريق ، وعلى خصوصيات كل مجتمع والتي لا يمكن أن تتعارض مع المصالح العربية القومية الأساسية والكبرى .. وعلى أساس أن يستفيد الأضعف من قوة القوي ولا يعاني منها .. هذه هي الرسالة التي تحملها دولة الإمارات العربية للأمة العربية وهذا هو سر نجاحها، وسر انتصارها على كل العثرات التي واجهتها في مسيرتها واستطاعت التغلب عليها .

٢ - إنها أحسنت استعمال الثروة النفطية التي أنعم الله بها على المنطقة وتوظيفها في خدمة الشعب كله لبناء دولة عصرية .

٣ - إنها حافظت على الهوية القومية والنسيج الخليجى والتراث الوطني وأضافت عليه كل ما يمكن أن يقدمه العلم الحديث .. فهي نموذج جيد في استمرار القيم العربية الأصيلة والانفتاح غير المحدود على العالم .

٤ - إنها انتهجت سياسة خارجية مشرفة وسط عالم مضطرب ، فنالت مكانة دولية عالية واحترام دول العالم .

ورغم أن الدور القيادي لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان قد فرض نفسه وبحق على مجريات البحث ..فإن هذا الدور التاريخي المؤثر لسموه يحتاج لعدة دراسات مستفيضة ذلك أن عبقرية الرجل وفكره السياسي والاجتماعي والإداري أكبر بكثير من أن يتناولها باحث واحد خلال صفحات .. معدودة ..

والآن وبعد ثلاثين سنة فقد اجتازت التجربة بنجاح رحلة تحديات البقاء والتشكيك في استمراريتها ودخلت التجربة مرحلة تحديات النمو وتطوير المؤسسات ودفع الإدارة الاتحادية نحو مزيد من الفعالية لتؤمن مقومات الحياة الحرة والكريمة لأجيال المستقبل وأمام التجربة المزيد من تحديات المستقبل نذكر منها قضية توظيف الخريجين وقضية التركيبة السكانية وتعزيز التنمية نحو مزيد من الإنجازات ... ومما لا شك فيه أن نزع صفة المؤقت عن الدستور سوف يكون له الدور المؤثر في تعزيز الاتحاد ومجلسه الوطني .

لقد أثبتت تجربة الاتحاد بدولة الإمارات العربية المتحدة أن التضامن العربي صار ممكناً إذا ما توفر صدق النوايا والتسامح والاحترام المتبادل والصراحة بين الأشقاء من القادة العرب والشعوب العربية .. والتضامن العربي سوف يكون ممكناً عندما نتحول من المواجهة العسكرية إلى المواجهة الاقتصادية وعندما لا تستغل موارد الشعوب والدول سلباً في التدمير وفي القتل بل إيجابياً في البناء والإنتاج ...

لقد أثبتت تجربة الاتحاد أنه لا بديل عن خيار الوحدة، فأية وحدة فيها على المدى القصير رابح وخاسر، أما على المدى البعيد فإن الاثنين يربحان ... لقد علمتنا تلك التجربة الفريدة أن الوحدة أو الاندماج أو الدخول في تكتل يعني غالباً التضحية

بالمصالح الآنية والمؤقتة من أجل المصالح المقبلة والدائمة .

إن العرب في سباقهم نحو القرن الواحد والعشرين لا يملكون إلا خيار التكامل الاقتصادي على طريق الاندماج .. في وحدات إقليمية هي النواة الحقيقية للوحدة العربية .

لقد أثبتت تجربة الاتحاد في دولة الإمارات العربية المتحدة للعالم والتاريخ أن الوحدة ليست شعارات بل عملية بناء وجهد خلّاق ونوايا مخلصة تجاه الشعب .

الهوامش:

١- دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٢ وزارة الاعلام والثقافة ديسمبر ١٩٩٢ .

2-HASSEEN M. ALBAHRNE (1975) : THE ARABIAN GULF STATES , BURIT 2ND, AD., 1975 .

٣- د . عزت عبد الكريم وآخرون : تاريخ شرق الجزيرة العربية في العصور الحديثة ص ٩٩ .

٤- د . محمد مرسي عبد الله : دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها .

٥- الدكتور وحيد رأفت دراسة وثائق حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج ص٤١ .

٦- انظر في ذلك مؤلف الدكتور حسين البحارنة (السابق ذكره) ص ٧ حيث يقرر في هامش رقم (١) «أن الهدف الحقيقى للأفراد الذين شاركوا في المؤتمر كان انشاء اتحاد شخصي بغرض التنسيق بين سياساتهم الخارجية والدفاعية والاقتصادية في مواجهة الدول الاجنبية».

٧- محمد علي رفاعي : الجامعة العربية وقضايا التحرر ص ٤٨٨

٨- المصدر السابق .

٩- محمد علي رفاعي : الجامعة العربية وقضايا التحرر ص ٥٢١

١٠- د . رأفت الشيخ : العرب ودراسات في التاريخ الحديث والمعاصر.

١١- د . صلاح العقاد : المشرق العربي المعاصر ، ص ٦٠٣ .

١٢- د . رأفت الشيخ : مرجع سابق.

١٣- د . صلاح العقاد :مرجع سابق ، ص ٦١٠ .

١٤- د . سامي عصاصة : أسرار الانفصال بين مصر وسوريا .

١٥- صلاح نصر : عبد الناصر وتجربة الوحدة ، ص ١٩٩.

١٦- د . سامي عصاصة : مرجع سابق ، ص ٣٣٦ .

١٧- د . محمود الشريف : تجربة اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة ، الخليج ، العدد ٦٤٠٧ ، ٢ ديسمبر ١٩٩٦ .

١٨- د . محمد محمود عبد الله : المعاني الفلسفية والاجتماعية للقانون، محاضرات الموسم الثقافي ١٩٨٥/ ١٩٨٦ دولة الإمارات العربية المتحدة - وزارة الإعلام - الإدارة الثقافية .

١٩- المرجع السابق .

٢٠- د . أحمد كمال أبو المجد : النظام الدستوري لدولة الإمارات العربية - بحث خاص - دولة الإمارات العربية دراسة مسحية شاملة ١٩٧٨ .

٢١- المرجع السابق .

٢٢- تم تعديل الدستور إلى دستور دائم وذلك في جلسة خاصة للمجلس الوطني الاتحادى بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٩٦ بعد أن استمر العمل به لمدة خمسة وعشرين عاماً.

٢٣- حدّد هذه السياسة السير اليك دوجلاس هيوم وزير شؤون الكومنولث البريطاني أمام مجلس العموم يوم أول مارس ١٩٧١ ، وذكر أنها تقوم على تأييد بريطانيا القوي لإنشاء اتحاد بين الإمارات العربية ، وأن الحكومة البريطانية سوف تعقد اتفاقية صداقة مع ذلك الاتحاد . كما سوف تساعد في تقديم المعونة الفنية في مجالات التنمية وغيرها، كما ستشارك في تدريب قوات الدفاع الخاصة بالاتحاد .

٢٤- د .أحمد كمال أبو المجد مرجع سابق ص ٣٢.

٢٥- صحيفة الاتحاد : ملحق العيد الوطني الثاني والعشرين ٢ ديسمبر ١٩٩٣.

٢٦- د. علي الحميدان : الإمارات العربية المتحدة والأمم المتحدة ورقة عمل في ندوة «انطلاقة الإمارات في المحافل الدولية دبي ندوة الثقافة والعلوم» ٢٦-١٩٩٦/١١/٢٧ .

٢٧- دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة مسحية شاملة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٨.

٢٨- سيد نوفل : الأوضاع السياسية لامارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، ص١٠٤ .

٢٩-عبد الحميد عبد القادر غنيم ، مشكلات الحدود السياسية في الساحل الغربى للخليج العربي : دراسة في الجغرافية السياسية . رسالة ماجستير (غير منشورة).

٣٠- دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٢ : كتاب وزارة الاعلام والثقافة ، ديسمبر ١٩٩٢ ، ص ٤٥ .

٣١- دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٢ : كتاب وزارة الإعلام والثقافة ، ديسمبر ١٩٩٢ ، ص ٤٦ .

٣٢- المرجع السابق.

٣٣- أحمد خليل عطوي : دولة الإمارات العربية المتحدة نشأتها وتطورها .

٣٤- د . محمد مرسي عبد الله : مرجع سابق ، ص ٩٧ .

٣٥- محمد علي رفاعي : الجامعة العربية وقضايا التحرر ، مرجع سابق ، ص٤٩٣-٤٩٥ .

٣٦- محمد علي رفاعي : مرجع سابق ، ص ٥١١ .

٣٧- دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٢ : كتب وزارة الإعلام والثقافة ، ديسمبر ١٩٩٢ ، مرجع سابق ص ٥٧ .

٣٨- المرجع السابق ، صفحة ٦٠ .

٣٩- دكتور أحمد أبو المجد : دستور دولة الإمارات العربية المتحدة ، صفحة ٢٦ .

٤٠- د . عبد المتعال الصعيدي : القرأن والحكم الاستعماري ، ص ١٤ .

٤١-المرجع السابق ، صفحة ١٥.

٤٢- دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٢ : كتاب وزارة الإعلام ، مرجع سابق ، صفحة ٦٣.

٤٣- دولة الامارت العربية المتحدة «دراسة مسحية شاملة » ، مرجع سابق ، ص٢.

٤٤-المرجع السابق ، صفحة ٥ .

٤٥- د . إيلي سالم : «الخليج ودوره في الصراع العالمي» محاضرة .

٤٦- محمد الرميحي : حديث الشهر «حين تختفي الأوهام » العربي العدد ٣٥٥ يونيو ١٩٨٨

٤٧- لجنة شؤون المجمع العالمي : «جيران في عالم واحد» .

٤٨- د . تاج الدين الحسيني : التجربة الاتحادية لدول الإمارات .. رؤية عربية ، ندوة الاتحاد ، الرباط نوفمبر ١٩٩٦ ، صحيفة البيان العدد ٦٠١٠ ديسمبر ١٩٩٦.

٤٩- د . صلاح الدين هارون : المرجع السابق .

٥٠- دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٢ ، مرجع سابق ص ٦٣ .

٥١- د. أحمد كمال الدين : النظام الدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة ، مرجع سابق ، ص ٨٧ .

٥٢- د . ماجد راغب الحلو : أنظمة الحكم ودستور الإمارات .

٥٣- صحيفة الخليج : العدد ٦٤٠٣ ، ١٩٩٦/١١/٢٨.

٥٤- د . عبد الباسط محمد حسن ، التنمية الاجتماعية ، ص ٩٥ .

٥٥- د . سيد محمد جاد الرب : تنظيم وادارة المستشفيات مدخل النظم ، دار النهضة المصرية ، القاهرة ، يناير ١٩٩١ .

٥٦- جيران في عالم واحد : نص تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي ، عالم المعرفة ، سبتمبر ١٩٩٥ ص ١٦٢ .

٥٧- دولة الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٩٢ ، مرجع سابق ص ٢١١ .

٥٨- المرجع السابق ص ١١٧ .

٥٩- كلود موريس : صقر الصحراء ، ص ٢٢ .

٦٠- د . محمد علي مرسي عبد الله : دولة الإمارات العربية وجيرانها ، مرجع سابق ص ١٠١ .

٦١- المرجع السابق ص ١٥١.

٦٢- دولة الإمارات العربية المتحدة : دراسة مسحية شاملة ، مرجع سابق ص٢٥٦.

٦٣- FENELON , K . G . , THE UNITED ARAB EMIRATES, OP0 CIT.,P,940

٦٤- ندوة « أثر أمية المرأة العربية على الأسرة » ، جامعة الدول العربية ، القاهرة نوفمبر ١٩٩٦ .

٦٥- الإمارات العربية تقضي على الأمية بحلول عام ٢٠٠٠ : تحقيق الأهرام ، ١٩٩٦/١٢/٨ .

٦٦- صحيفة الخليج : العدد ٦٤٠٧ ، ٢ ديسمبر ١٩٩٦

٦٧- دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٢ : مرجع سابق ، ص ٨٢ .

٦٨- دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٢ ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ .

٦٩- دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٢ : مرجع سابق ، ص ٢٤٥ .

٧٠- عبد الرحمن الصالح : «دور الثقافة في التنمية » ،الملتقى الثقافي الفكري الأول لدول مجلس التعاون ،أبوظبي ، ٥-٧ فبراير ١٩٩٠

٧١-- يعتبر متوسط الدخل لمواطني الإمارات في الوقت الحاضر وفقاً لتقارير البنك الدولي من أكبر متوسطات الدخل في العالم .

٧٢ - د . محمد لبيب شقير : مستقبل اقتصاد دول الخليج ، ص ١٢٥ .

٧٣- دولة الإمارات العربية المتحدة : كتاب وزارة الاعلام والثقافة ، مرجع سابق ١٩٩٢، .

٧٤- دراسة مسحية شاملة : دولة الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٧٨ ، مرجع سابق.

٧٥- الكتاب السنوي- دولة الإمارات العربية-وزارة الاعلام والثقافة-لسنة ٢٠٠١/٢٠٠٠ .

المراجـــع:

أولاً: المراجع العربية

١ - أحمد خليل عطوي . دولة الإمارات العربية المتحدة نشأتها وتطورها ، الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة . القاهرة : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٥ .

٢ - د . أحمد كمال أبو المجد . دستور دولة الإمارات العربية المتحدة .

٣ - د . أحمد كمال أبو المجد . النظام الدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة . بحث خاص ، ١٩٧٨ .

٤ - د . أيلي سالم . الخليج ودوره في الصراع العالمي . محاضرات الموسم الثقافي ١٩٨٢/١٩٨١ ، الكويت : دولة الإمارات العربية المتحدة .

٥ - د . تاج الدين الحسيني . التجربة الاتحادية لدول الإمارات - رؤية عربية ، ندوة الاتحاد : الرباط ، صحيفة البيان العدد ٦٠١٠ ، ديسمبر ١٩٩٦ .

٦ - د . سامي عصاصة . أسرار الانفصال بين مصر وسوريا . القاهرة : مطبوعات الشعب .

٧ - سيد نوفل . الأوضاع السياسية إمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة . القاهرة : الكتاب الثاني - الطبعة الثانية ، ١٩٧٢ .

٨ - د . سيد محمد جاد الرب . تنظيم وإدارة المستشفيات - مدخل النظم . القاهرة : دار النهضة المصرية ، ١٩٩١.

٩ - د . رأفت الشيخ . العرب - دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر . القاهرة ، ١٩٨٣ .

١٠ - صلاح نصر . عبد الناصر وتجربة الوحدة . القاهرة .

١١ - د . عزت عبد الكريم وآخرون . تاريخ شرق الجزيرة العربية .

١٢ - عبد الرحمن صالح . دور الثقافة في التنمية - الملتقى الثقافي الفكري الأول لدول مجلس التعاون . أبوظبي ، ١٩٩٠ .

١٣ - د . عبد المتعال الصعيدي . القرآن والحكم الاستعماري . القاهرة : مكتبة الآداب ، ١٩٦٦ .

١٤ - عبد الحميد عبد القادر غنيم . مشكلات الحدود السياسية في الساحل الغربي للخليج العربي . رسالة ماجستير غير منشورة : القاهرة ، كلية الآداب - جامعة القاهرة ، ١٩٧٥ .

١٥ - د . على الحميدان .الإمارات العربية المتحدة . ورقة عمل ، دبي : وزارة الإعلام والثقافة ، ١٩٩٦ .

١٦ - د . عبد الباسط محمد حسن . التنمية الاجتماعية . القاهرة : مكتبة وهبي ، ١٩٨٥ .

١٧ - الكتاب السنوي- وزارة الإعلام والثقافة-دولة الإمارات العربية المتحدة لسنوات ١٩٩٢-٢٠٠٠/٢٠٠١ .

١٨ - كلود موريس . صقر الصحراء ١٩٧٥ .

١٩ - لجنة شؤون المجتمع الدولي . جيران في عالم واحد . القاهرة : عالم المعرفة ١٩٩٥ .

٢٠ - د . ماجد راغب الحلو . أنظمة الحكم ودستور الإمارات . الإمارات : مكتبة العين ١٩٩٦.

٢١ - د . محمد مرسي عبد الله . دولة الإمارات العربية وجيرانها . الكويت : دار العلم ، ١٩٨١ .

٢٢- محمد علي رفاعي . الجامعة العربية وقضايا التحرر ١٩٧٧.

٢٣ - د . محمد محمود عبد الله . المعاني الفلسفية والاجتماعية للقانون . محاضرات الموسم الثقافي ،: دولة الإمارات العربية المتحدة - وزارة الإعلام ، ١٩٨٦/١٩٨٥ .

٢٤ - د . محمد لبيب شقير . مستقبل اقتصاد دول الخليج . محاضرات الملتقى الثقافي ، دولة الإمارات العربية المتحدة - وزارة الإعلام ، ٨٩/٨٨ .

٢٥ - د . وحيد رأفت . دراسة وثائق حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج . القاهرة ، ١٩٧١ .

٢٦-الصحف العربية: الأهرام-الاتحاد-الخليج-الإصدارات المختلفة بمناسبات عيد الجلوس وعيد الاتحاد ١٩٩٥-٢٠٠٠ .

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Husan M. ALBAHRNE(1975) : THE ARABIAN GULF STATES ;Their legal& Political Status and their international problems,2nd.rev.edn,Beirut..

2-Antony Thomas and Michael Deakin (1976): The Arab Experience,Namara Publications ,Quartet Books ,London .

3- Fenelon,K.J., (1973): the United Arab Emirates; An Economic andSocial Survey ,London.

4-Fenelon,k.j.,(1969): the Trucial States; A Brief Economic Survey ,2nd rev.edn.,Beirut(1969).

طبعت لدى شركة أبوظبي للطباعة والنشر [بن دسمال]


Bibliotheca Alexandrina
03822267